برعاية فخامة الرئيس
عبد الفتاح السيسي
ينعقـــــد

46
مؤتمر
العمل
العربي
القاهرة - جمهورية مصر العربية
14 - 21 إبريل نيسان 2019

مجلة العمل العربي

العدد - 115 - إبريل / نيسان 2019

جلسة خاصة بأوضاع عمال وشعب فلسطين فى الأراضى العربية المحتلة

على جدول أعمال المؤتمر

العدد - 115 - إبريل / نيسان 2019

مجلة العمل العربي

العدد (115) إبريل/ نيسان 2019

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية
وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال
في الوطن العربي

■ رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
فايز علي المطيري

■ محـــــرر المجلـة
شيرين محمد صبـاح

■ أعضاء هيئة التحرير
هدى محمود الغنيمى
إلهـــام غســـــال
إســـــلام ســـــاء
مستورة عطية الجرارى

المراسلات :

ترسل الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير على:
العنوان التالى:
7 ميدان المساحة - الدقى - ص.ب.814 القاهرة
الرمز البريدى 11511 - جمهورية مصر العربية
فاكس:00202-37484902
هاتف :00202- 33362719/721/731
موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.alolabor.org

المقالات والدراسات تعبر عن رأي أصحابها.

التجهيزات الفنية والطباعة
مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

المحتويات

الافتتاحية 3

- بقلم : سعادة الأستاذ / فايز علي المطيري- المدير العام لمنظمة العمل العربية.....

مؤتمر العمل العربي 23-4

- برعاية كريمة من فخامة الرئيس - عبد الفتاح السيسي تنعقد الدورة «46» لمؤتمر العمل العربي .....
- الدورة «46» لمؤتمر العمل العربي تكرم الكوكبة السادسة من رواد العمل العرب.....

أخبار المدير العام 39-24

- تعزيز منظومة التشغيل .... حلقة عمل يفتتحها «المطيري» في صلالة .....
- المطيري: يشارك في المؤتمر السادس للاستثمار.....
- إتفاقية تعاون بين العمل العربية، والتنمية الإدارية.....
- المطيري، يستقبل وفداً دبلوماسياً من دولة الكويت.....
- المطيري، يشارك في الدورة الرابعة للقمة التنموية.....
- المطيري ، التطورات التي تشهدها مصر.....
- المطيري، الحركة العمالية تلعب دور هام في.....
- المطيري، تضافر الجهود والحوار الهادف والبناء.....
- المطيري، يؤكد على أهمية التنسيق بين أطراف الإنتاج.....
- المطيري، يؤكد على ضرورة عقد مؤتمر المانحين.....
- المطيري، يناقش القيادات النقابية أوضاع العمل العرب.....
- المطيري يستقبل كومان.....
- المطيري يلتقي رايدر.....

فعاليات منظمة العمل العربية 73-40

- بيان بمناسبة الذكرى «54» لتأسيس منظمة العمل العربية
- بمناسبة الإحتفال بيوم المرأة العالمي .....
- الكويت والقاهرة، تحتضنان دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية .....
- بهدف وضع إستراتيجية عربية للوظائف .....
- خلال الندوة القومية للعقد العربي للتشغيل .....
- المطيري، الإستثمار الأمن لأموال التأمينات .....
- للعام الثاني على التوالي .....
- الربيعي، يتقدم بالشكر إلى المطيري .....
- القاهرة والرباط ، يستضيفان ورشتين تدريبيتين .....
- منظمة العمل العربية، تفتتح أعمال الندوة الأفروأسيوية ....
- منظمة العمل العربية، تشارك في ندوة الحماية الإجتماعية .....
- الدورة السابعة عشر للجنة المرأة العربية .....
- الجبالي، رئيساً للجنة الحريات النقابية .....
- إطلاق أول وثيقة عربية للتصدي لظاهرة عمالة الأطفال ....

أخبار من عالم العمل 79-74

- مراد، أولويات عمل الحكومة إيجاد فرص عمل جديدة .....
- وزير العمل والتنمية الإجتماعي السعودي، يلتقي نظيره التونسي .....
- وزارتا «العمل» والتنمية الاجتماعية» توقعان مذكرة تفاهم ...
- حلقة عمل تدريبية حول «تمكين وتطوير لجان المرأة العاملة في النقابات العمالية» .....
- السعودية تطلق برنامج «آفاق» لتحفيز المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال .....
- وزارة العمل والتنمية الإجتماعية بدولة البحرين تنظم ورشة عمل .....
- الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين يبحث العديد من القضايا العمالية مع منظمة العمل الدولية .....

دراسات وتقارير متخصصة 101-81

- عمل الأطفال في الدول العربية – دراسة نوعية وكمية .....

بقلم:

فايز علي المطيري

المدير العام لمنظمة العمل العربية

برعاية كريمة من فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية

تنعقد الدورة السادسة والأربعون لمؤتمر العمل العربي خلال الفترة (14 – 21 إبريل ، نيسان 2019)

برعاية كريمة من فخامة الرئيس/ **عبد الفتاح السيسي** – رئيس جمهورية مصر العربية، وبمشاركة معالي وزراء العمل والسادة أصحاب الأعمال والعمال ورؤساء الوفود إضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية بصفة مراقب، تنعقد الدورة السادسة والأربعون لمؤتمر العمل العربي خلال الفترة من (14 – 21 إبريل، نيسان 2019).

تنعقد الدورة "46" لمؤتمر العمل العربي في مرحلة مهمة، تشهد العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتطورات العلمية والتكنولوجية التي أحدثت تحولات كثيرة في واقع الاقتصاد العربي وطالت آثارها أسواق العمل فألقت بظلالها على معدلات التشغيل ونسب البطالة وأدت إلى تغيرات نوعية الوظائف وازداد التوجه نحو مرونة سوق العمل على حساب الاستقرار الوظيفي، الأمر الذي يتطلب تطوير مقومات وآليات علاقات العمل لاستيعاب التطور الحاصل في الأنماط والأشكال والتوجهات الجديدة للعمل .

إن إصلاح النظم الاقتصادية وتحسين استخدام الموارد وزيادة معدلات الإنتاجية يستلزم مضاعفة الجهود لتحقيق المزيد من تطوير بيئة الأعمال وإجراء تحديث شامل لحوافز الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في اقتصاد المعرفة، وإيجاد علاقات عمل غير تقليدية تواكب التطورات وتوفر الحماية القانونية والاجتماعية للعاملين، وتحقق المعادلة بين استثمار ما تتيحه التكنولوجيا من فرص جديدة للعمل وإدماج الفئات الأكثر احتياجاً وزيادة الإنتاجية من جهة، والحفاظ على الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية وظروف العمل اللائقة للعاملين من جهة أخرى .

وقد أصبح الجميع يدرك الحاجة إلى نهج أكثر تماسكاً وتكاملاً لإدارة الموارد المتجددة في الاقتصادات المستدامة وعلى رأسها المسطحات المائية التي تمتلك

الدول العربية آلاف الكيلومترات منها واستغلالها بشكل يحقق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالحد من الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل مما يعمل على تحسين الاقتصادات العربية بشكل عام .

واتساقاً مع الخطوات التي تتهجها الدول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلتقى أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، للحوار الإيجابي والبنَّاء والذى نحن في أمس الحاجة إليه، من أجل الإسهام في بناء منظومة تنموية حقيقية قادرة على تطوير الوضع القائم وإجراء الإصلاح المنشود لأسواق العمل العربية من خلال خلق سياسات إنتاجية كفيلة بتوفير فرص عمل لائقة ، وتنظيم علاقات عمل تحقق التوازن بين مصالح طرفي الإنتاج، وتهيئة قوى عاملة مؤهلة ومدربة دون إقصاء لأي فئة، فلا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة في ظل إقصاء بعض الفئات مما يمثل هدراً حقيقياً لطاقات التنمية وأهم عناصرها – الموارد البشرية – لذلك فإن تعزيز الدمج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة واستثمار طاقاتهم وتوجيهها توجيهاً إيجابياً، والاستفادة من الظروف والإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا أصبح ضرورة ملحة تقتضيها المتطلبات التنموية .

ويتضمن جدول أعمال المؤتمر عدداً من البنود نذكر أبرزها:

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية بعنوان (علاقات العمل ومتطلبات التنمية المستدامة)

يرسم التقرير المعروض على الدورة "46" لمؤتمر العمل العربي خطوطاً متقاطعة لواقع سوق العمل العربي ومستقبل قوى الإنتاج في ضوء مؤشرات الأداء وواقع التنافسية في إطار علاقات العمل، مع تقديم وصفة مقترحة نحو علاقات عمل غير تقليدية على طريق التنمية المستدامة تواكب التطور وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات العربية بشكل شمولي ومتكامل ومتوازن.

ويناقش التقرير واقع التنمية الاقتصادية في الدول العربية، والمتغيرات الحاصلة في الأنماط الاجتماعية المرتبطة بتقلبات السوق في الوطن العربي استناداً إلى البيانات الصادرة عن عدد من المؤسسات والمنظمات العربية والدولية، كما يتناول التشريعات والأنماط التي تكون فيها علاقة العمل غير متوازنة ويكون العامل فيها أكثر عرضة لانتهاك حقوقه التي كفلتها معايير العمل العربية ويستعرض ضمن إطار شامل دور علاقات العمل وإسهاماتها المفترضة في تحقيق التنمية المستدامة ويقدم شروحات وحلولاً بشأن أفضل الممارسات والسياسات الكفيلة بتطوير الوضع القائم وإجراء الإصلاح المنشود لأسواق العمل العربية ضمن استراتيجيات وطنية ومن خلال عمليات تشاركية مع المجتمع المدني، تشمل كافة أطراف العملية الإنتاجية، بما يحقق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة المكرس لتعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والمستدام والشامل، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

تناول التقرير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ومدى الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة حيث انعكست تأثير المتغيرات الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية في العالم على واقع الاقتصاد العربي، وطالت آثارها السلبية علاقات العمل، والقوى العاملة، وارتفعت معدلات البطالة نتيجة لذلك، كما أوجدت التطورات الكبيرة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تحديًا آخر أمام العمالة التقليدية في الدول العربية، وغيرت طبيعة وخصائص الوظائف، فأفرزت أنماط عمل جديدة، الأمر الذي يستدعي ضرورة مواكبة معايير العمل العربية، والتشريعات الوطنية، للتقليل من الانعكاسات السلبية لهذه التغيرات، وتعظيم الإيجابيات التي تضمن تحسين الظروف الاقتصادية العربية، وتحقيق العدالة الاجتماعية .

ولكى تحقق التنمية المستدامة أهدافها وأولوياتها لابد

من تحديد أولويات الحكومات العربية، والوقوف على مدى إمكاناتها لتهيئة الظروف والأوضاع، التي تسهم في تحقيق هذه الأهداف، بما ينسجم مع الواقع والاحتياجات، واتباع نهج تكاملي يتعامل مع سياسات الاستثمار، والتعليم، والتدريب، والحماية الاجتماعية، والسياسات المالية والنقدية من منظور علاقات العمل.

وناقش التقرير واقع علاقات العمل في الدول العربية ابتداءً من دور تشريعات العمل العربية ومدى انسجامها مع المعايير العربية إلى واقع الممارسات العربية في تعزيز علاقات العمل والحوار والتفاوض الجماعي وحل النزاعات العمالية الجماعية والمفاوضة الجماعية، ليؤكد على أن أهمية تطوير التشريعات الناظمة لعلاقات العمل والتفاوض الجماعي نتيجة بروز أنماط جديدة من الأعمال وإلغاء ملايين الوظائف وخلق علاقات عمل غير تقليدية تقل فيها بشكل كبير الحماية القانونية للعاملين نتيجة الثورة الصناعية والتكنولوجية.

وعلى الرغم التطور الملحوظ في تشريعات العمل العربية وانسجام معظمها مع معايير العمل العربية إلا أن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهد لتحقيق التوافق بين التشريعات ومعايير العمل المتعلقة بتسوية النزاعات العمالية الجماعية وتشجيع المفاوضات الجماعية بين أطراف الإنتاج.

ساهمت منظمة العربية في تعزيز مواضيع علاقات العمل، وقد سارت معظم تشريعات العمل في الدول العربية على نفس الخطى، إلا أن هناك مواضيع تدخل ضمن علاقات العمل لم يتم تنظيمها أو التطرق إليها في بعض التشريعات.

واستعرض التقرير أيضاً في المبحث الثالث : نحو مستقبل أفضل لعلاقات العمل في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أثر تراجع النمو الاقتصادي، وأنماط العمل الجديدة، وأثر التطور التكنولوجي، والاقتصاد غير المنظم وأهمية ضمان علاقات عمل مثالية، كما استعرض أيضاً الحوار الاجتماعي، والوقاية من المنازعات، ودور أطراف الإنتاج الثلاثة، حيث يلعب التعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة دوراً مهماً للاتفاق على أطر تشريعية ملائمة لتنظيم الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل، ولوضع السياسات والبرامج وتنفيذها على أرض الواقع بما يسهم في تحقيق التنمية وتطوير الاستثمار، وبما يمكن من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق النتائج الكفيلة بتطوير النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وتحقيق الرفاه للأفراد والمجتمعات، والتأمينات الاجتماعية التي لا يمكن لعلاقات العمل أن تتطور في ظل فقدان العمال للحماية من الأخطار المهنية والاجتماعية، ودون توفر مقومات علاقات العمل اللائق، فأنظمة الحماية الاجتماعية المتطورة تسهم بشكل مباشر في إرساء علاقات عمل مستقرة ومتطورة، ولذلك فإن كل تدهور في أنظمة الحماية الاجتماعية سيفرز علاقات عمل متوترة وغير مستقرة باعتبار أن ضمان الحماية الاجتماعية ضد الأخطار المهنية وفي حالة المرض أو العجز أو التقاعد محفزات تشجع على العمل في الاقتصاد النظامي ولو بأجور ضعيفة ولغايات تنمية علاقات العمل من الضروري تفعيل شبكة التأمينات الاجتماعية لتطبيقها على الخاضعين لها والمتهربين منها وتوسيعها لتشمل الفئات الخارجة عنها.

نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية:

يناقش المؤتمر نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية (المكتب والمعاهد والمراكز) التابعة لها خلال عام 2018، حيث تقوم المنظمة سنوياً بتنفيذ العديد من البرامج والأنشطة ضمن خطتها المعتمدة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، وخلال العام 2018 عقدت المنظمة العديد من الفعاليات والأنشطة القطرية والإقليمية والقومية في العديد من الدول العربية، تنوعت ما بين ورشة عمل ودورة تدريبية وحلقة نقاشية وندوة ومؤتمر، تناولت شتى المجالات ذات الصلة بقضايا العمل والعمال ومن أهمها قضايا التشغيل والبطالة والتنقل والهجرة والحوار الاجتماعي وإدارات العمل والثقافة العمالية وغيرها، كما شاركت المنظمة في العديد من الفعاليات العربية والإقليمية والدولية، حيث بلغ عدد الأنشطة المنفذة والمشاركات خلال العام 2018 «87» نشاطاً، كما بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج 2847 مشاركاً تقريباً، ونظمت هذه الفاعليات في «12» دولة عربية

بينما يتضمن الملحق الأول: نتائج أعمال الدورة «38» للجنة الحريات النقابية (القاهرة، مارس/ آذار 2019)، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الجمعة الموافق 2019/3/1 واستعرضت فيه ما يتعلق بتطوير وتعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي.

وقد بدأت اللجنة أعمالها بانتخاب النائب **جبالي المراغي** (جمهورية مصر العربية) رئيساً، والسيد المهندس **علي صبيح** (جمهورية العراق) نائباً للرئيس، والسيد/ **حمدي أحمد** (منظمة العمل العربية) مقرراً.

ناقشت اللجنة جدول أعمالها وأكدت على، أهمية تفعيل الاتفاقيات العربية بشأن الحقوق والحريات النقابية لخدمة العمال العرب، كما دعت اللجنة منظمة العمل العربية لدعم حق التنظيم والمفاوضة الجماعية وتطوير قدرات منظمات العمال وأصحاب الأعمال في هذا المجال كما أشادت بجهود منظمة العمل العربية فى دعم وتعزيز الحقوق والحريات النقابية فى الوطن العربى والحفاظ على مكتسبات الطبقة العمالية فى ظل الظروف التى تمر بها المنطقة العربية وتثمين جهودها في توحيد المواقف العربية تجاه ممارسات لجنة المعايير في منظمة العمل الدولية تجاه الدول العربية.

ويتضمن الملحق الثاني : التقرير السنوي لمتابعة التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل، يأتي هذا التقرير في ضوء متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2030)، الصادرة عن الأمم المتحدة واستمراراً للجهود التي تبذلها منظمة العمل العربية لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين البلدان العربية في مختلف مجالات وقضايا العمل والعمال مع التأكيد على ضرورة وضع التشغيل والتدريب التقني والمهني في صدارة أولويات التنمية بهدف الحد من الفقر والبطالة وتوفير فرص العمل، وتنفيذاً لقرارات القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الثلاث (الكويت 2009، شرم الشيخ 2011، الرياض 2013)، وبوجه خاص قرار اعتماد الفترة 2010 – 2020 عقداً عربياً للتشغيل وتكليف المنظمة لمتابعة تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة بالتعاون مع الوزارات المختصة في الدول العربية.

وقد تلقى مكتب العمل العربي ردود عدد من أطراف الإنتاج من الدول العربية الآتية: (مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية العراق، سلطنة عُمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية، اتحاد الصناعات العراقي، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن، الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، الاتحاد العمالي العام في لبنان، الاتحاد المغربي للشغل) وقام بدراسة الردود الواردة من أطراف الإنتاج من الدول العربية السابق ذكرها حول ما تم إنجازه من متطلبات العقد العربي للتشغيل خلال العام الماضي.

ويتناول الملحق الثالث: تقريراً عن نتائج أعمال الدورة «17» للجنة شئون عمل المرأة العربية (القاهرة، فبراير/ شباط 2019)، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يومي 19-20 فبراير/ شباط 2019، وناقشت خلال اجتماعها البنود المطروحة على جدول أعمالها، وتوصلت إلى تشكيل الأمانة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية لمدة عامين (2019 – 2020)، حيث تم انتخاب هيئة الأمانة للجنة على النحو التالي : الأمينة العامة، السيدة النائبة/ **مايسة عطوة** والأمينة العامة المساعدة عن

فريق الحكومات، السيدة/ **مريم لو كريز** و الأمينة العامة المساعدة عن فريق أصحاب الأعمال، الدكتورة/ **فوزية ناشر** وممثلات الفرق الثلاث في الأمانة العامة الحكومات، معالي العين/ **رابحة عبد الفتاح** الدباس وأصحاب الأعمال : السيدة/ **يسرى صالح عبدالله اليافعي**،العمال، السيدة/ **زبيدة غلام البلوشي.**

** المقررة : الدكتورة/ **حنان يوسف.**

** مستشارة اللجنة : الأستاذة/ **سناء زايد.**

كما وافقت اللجنة على مشروع الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030

وأوصت اللجنة إلى عقد منتدى عربي حول التمكين الاقتصادي للمرأة العربية خلال عام 2019 مصحوباً بمعرض لرائدات الأعمال في الوطن العربي.

يناقش البند الثاني موضوع «النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة»

طبقاً لنظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وبدعوة من المدير العام لمكتب العمل العربي إنعقد مجلس الإدارة في دورتين عاديتين بين دورتي المؤتمر، وعملاً بنص المادة الثامنة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية يرفع المجلس تقريراً سنوياً إلى المؤتمر العام يتضمن تقرير الدورة العادية "89" (أكتوبر/ تشرين الأول 2018)، والدورة "90" (مارس/ آذار 2019)،كما يتضمن ملاحق البند الثاني، تقريراً عن نتائج أعمال الدورتين "102" (سبتمبر/ أيلول 2018) و"103" (فبراير/ شباط 2019) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

أما البند الثالث فهو حول «متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق»

ووفقاً لقرار مؤتمر العمل العربي في دورته الثانية عشر (بغداد، مارس/ آذار 1984) يتضمن جدول أعمال المؤتمر عرض بند دائم يتعلق بمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر السابق ويتضمن وثيقة متكاملة لتنفيذ قرارات الدورة "45" لمؤتمر العمل العربي (القاهرة،8-15 إبريل نيسان 2018)، حيث قام مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات الدورة "45" لمؤتمر العمل العربي كل في مجال اختصاصه آخذين بعين الاعتبار توجيهات مجلس الإدارة بهذا الشأن.

ويناقش البند الرابع « المسائل المالية والخطة والموازنة »

يناقش المؤتمر في دورته "46" الموقف المالي لمنظمة العمل العربية من حيث المساهمات والمتأخرات على الدول الأعضاء،وكذلك تقرير هيئة الرقابة المالية وتقارير مراقبي الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في (31/ 12/ 2018).

كما يتناول البند الخامس «تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية»

بدعوة من المدير العام لمكتب العمل العربي، وتنفيذاً للمادة الخامسة من نظام عمل لجنة الخبراء القانونيين، عقدت اللجنة دورتها التاسعة والثلاثين (القاهرة، 16 – 17 ديسمبر 2018)، بهدف دراسة التقارير التي تلتزم الدول الأعضاء بتقديمها إلى مكتب العمل العربي، وفقاً للفقرتين الأولى والثانية من المادة السادسة عشرة من نظام اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، حيث تم في بداية الاجتماع انتخاب الدكتورة/ **إيمان خزعل** رئيساً لها لمدة عام .

وقد عرض مكتب العمل العربي على لجنة الخبراء القانونيين وثيقة مبدئية حول دراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية محل المتابعة، ومتابعة الردود على ملاحظات لجنة الخبراء القانونيين.

وقد أعدت لجنة الخبراء القانونيين تقريراً يتضمن دراستها لتقارير الدول الأعضاء على الاتفاقيات محل المتابعة وردودها على ملاحظاتها السابقة إضافة إلى التوصيات العامة للجنة، وقد عرض التقرير على مجلس الإدارة في دورته التسعين (القاهرة، مارس/ آذار 2019)، وتم إحالته إلى المؤتمر العام لمناقشته ضمن لجنة متخصصة.

يستعرض البند السادس «مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة "108" لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019»

يستعرض المؤتمر مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة "108" لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو – حزيران 2019) حيث تم إعداد وثيقة البند السادس من جدول أعمال الدورة بعنوان « مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 »، وتتكون من جزءين حيث يستعرض فى **الجزء الأول** مقترحات وتصورات منظمة العمل العربية بشأن تنظيم الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية واللجان المنبثقة عنها وهي لجنة الصياغة ولجنة التنسيق .

أما فى **الجزء الثاني** من وثيقة هذا البند فقد تضمن بعض المعلومات الأساسية عن الدورة (108) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2019 مما يساعد على تسهيل مشاركة الوفود العربية في هذه الدورة، وذلك في إطار دعم جهود منظمة العمل العربية وسعيها المتواصل لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الوفود العربية وتسهيل مشاركتها وتفعيل دورها في مؤتمر العمل الدولي للدفاع عن مصالح المنطقة العربية وفق خصوصياتها واحتياجاتها التنموية.

البند السابع: « تشكيل لجنة الخبراء القانونيين لـ 2019 – 2022 »

نظراً لانتهاء ولاية اللجنة، وتحقيقاً للتواصل فى أداء عملها إلى جانب ضخ دماء وأفكار جديدة، تم اقتراح التشكيل الجديد وعرضه على مجلس الإدارة فى دورته العادية التسعين (2 – 3 مارس/ آذار 2019) وتم الموافقة على السادة الآتية أسمائهم لعضوية لجنة الخبراء القانونيين (2019 – 2022) الأستاذ **حمادة أبو نجمة** – المملكة الأردنية الهاشمية، الدكتور/ **علي فيصل الصديقي** – مملكة البحرين، الأستاذ/ **محمد كشو** – الجمهورية التونسية، الدكتورة **إيمان خزعل** الجمهورية اللبنانية، الأستاذ/ **إيهاب عبد العاطي عليان** – جمهورية مصر العربية ، حيث تم إحالة الأسماء الواردة للدورة"46" لمؤتمر العمل العربي (إبريل/ نيسان 2019) لاعتمادها.

البند الثامن : « تعيين المدير العام لمنظمة العمل العربية لـ 2019 - 2023»

يتضمن جدول أعمال الدورة "46" لمؤتمر العمل العربي (إبريل/ نيسان 2019) بنداً حول "**تعيين المدير العام لمنظمة العمل العربية للفترة من 2019 – 2023**»

وتم عرض البند بكافة الإجراءات المتخذة من قبل مكتب العمل العربي على مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته العادية التسعين (القاهر، 2-3 مارس/ آذار 2019)، حيث تم تأييد الإجراءات التي قام بها مكتب العمل العربي، والتي تم تنفيذها وفقاً للنظم واللوائح المعمول بها في هذا الشأن، وتم تأييد مجلس الإدارة لترشيح دولة الكويت للسيد/ **فايز علي المطيري** لتجديد ولايته للفترة من 2019-2023 إستكمالاً لجهوده في تعزيز وتطوير العمل في المنظمة لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

البند التاسع والعاشر : البنود الفنية تناقش موضوعات الساعة

قامت منظمة العمل العربية بإعداد وثيقة البندين الفنيين بناءً على قرار (1646) للدورة «45» لمؤتمر العمل العربي (القاهرة، إبريل/ نيسان 2018).

حيث يتضمن البند التاسع الوثيقة الفنية الأولى تحت عنوان « تعزيز دور الاقتصاد الأزرق لدعم فرص التشغيل»

يعد هذا الموضوع من موضوعات الساعة حيث يتم للمناقشة من خلال اللجنة الفنية الثلاثية المنبثقة عن المؤتمر، لإثراء وتحقيق الأهداف المرجوة منه والاستفادة مما ورد فيه من مؤشرات وتصورات هامة تسهم في تعزيز دور الاقتصاد الأزرق (الموارد البحرية) في دعم فرص التشغيل في الأقطار العربية، ومن أجل التوصل إلى إيجاد حلول مبتكرة لتحقيق أعلى استفادة ممكنة من الموارد البحرية المتاحة بشكل يحقق أهداف التنمية المستدامة وخاصة ما يتعلق بالحد من الفقر والجوع وإيجاد فرص عمل قائمة على الموارد المتنوعة في إطار مسطحات مائية سليمة وصحية.

تم تحديد محاور ومضمون وثيقة البند بالاستناد إلى **الهدف الرابع عشر** من الأهداف التي اعتمدتها الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة 2030 والذي يشير إلى "**الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة**" **وكذلك الهدف (الثاني)** من أهداف الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل، والذي جاء فيه تنمية القوى العاملة العربية في إطار التنمية البشرية المستدامة والتكامل العربي من دخل مجز وصحة مصانة ومعرفة متاحة ومشاركة مدعومة وبدائل معروضة وتمكين مخطط، حيث يشكل نموذج الاقتصاد الأزرق إطاراً للتنمية المستدامة للبلدان النامية والأقل نمواً، ويوفر مجالاً لإعادة الاستثمار في التنمية البشرية، والتخفيف من وطأة الديون المعوقة، وتحقيق الأمن الغذائي، وإيجاد فرص عمل لائقة، والقضاء على الفقر، من خلال الإدارة المستدامة لكافة الموارد البحرية الحية وغير الحية بما فيها السياحة البحرية والساحلية ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والنقل والشحن البحري والخدمات اللوجستية، وأنشطة التعدين، ومصادر الطاقة، وغيرها من الموارد التي تزخر بها وهو بذلك يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة .

يحتوي البند التاسع على خمس محاور، يتناول **المحور الأول: «الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة"** حيث يعد هذا المحور محاولة لتوضيح العلاقة بين الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة من خلال استعراض مختصر لكل من القيمة الاقتصادية للبحار والمحيطات وتوضيح مفهوم الاقتصاد الأزرق ومبادئه ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، **أما المحور الثاني: يستعرض «مكونات الاقتصاد الأزرق والقطاعات المعنية به»** حيث شرح هذا المحور أهمية إتاحة مفهوم الاقتصاد الأزرق لفتح آفاقاً جديدة للتنمية الاقتصادية للبلدان وذلك من خلال استخدام المحيطات والموارد البحرية بشكل عام سواءً على المستوى الوطنى أو الدولى. ويعتمد تطور الاقتصاد الأزرق على تطور الصناعات والأنشطة القائمة على الموارد البحرية والمحيطات مثل: مصائد الأسماك والشحن، والموانىء والخدمات اللوجستية البحرية والسياحة البحرية الساحلية والترفيهية، واستكشاف وإنتاج المعادن التقليدية على السواحل وفى أعماق البحار والمحيطات أيضاً هناك العديد من القطاعات الناشئة فى الاقتصاد الأزرق مثل طاقة المحيطات المتجددة مثل الرياح والمد والجزر والأمواج.. وغيرها، واستخراج الغاز والنفط من أعماق البحار والمحيطات، والتعدين فى الأعماق، وتربية الأحياء المائية البحرية، والتكنولوجيا الحيوية الزرقاء، ورصد ومراقبة البحار والمحيطات، وإجراء البحوث البحرية، وتتميز هذه القطاعات باستخدامها أحدث التكنولوجيات.

وجاء **المحور الثالث** تحت عنوان « **الاقتصاد الأزرق وتحديات التشغيل في الدول العربية في ضوء بعض التجارب الدولية**»

ونظراً لأهمية الاقتصاد القائم على الموارد البحرية فقد عمدت العديد من الدول والمنظمات الدولية لتدشين خطط عمل ومبادرات لتعزيز الاستفادة من الموارد البحرية بما يحقق التنمية المستدامة المنشودة، ويعزز من توفير فرص العمل اللائق، ومن هذه المبادرات التي تناولتها الدراسة، مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب حوض البحر المتوسط، ومبادرة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) فيما يعرف بالنمو الأزرق .

أما المحورين الرابع والخامس: «التجارب المتعلقة بتحول بعض الاقتصاديات العربية نحو الاقتصاد الأزرق وأثرها على إتاحة فرص التشغيل «ومتطلبات إيجاد الوظائف الزرقاء في الدول العربية» ناقشا تجارب بعض الدول العربية في استغلال بعض مقومات الاقتصاد الأزرق خاصة فيما يتعلق بكل من النقل البحري واللوجستيات، والاستزراع السمكي وتربية الأحياء المائية، والسياحة البحرية، وإلى العديد من الرؤى والدراسات التي أجريت في هذا المجال في كثير من الدول المتقدمة وأيضا المنظمات الدولية المعنية بهذا الشأن فإن تعزيز دور الاقتصاد الأزرق في إيجاد فرص العمل اللائقة في الأقطار العربية بما تملكه من موارد بحرية ضخمة، يتطلب العديد من الإجراءات لتهيئة البيئة المناسبة لذلك منها: اعتماد إستراتيجية شاملة ترتكز على الشراكة بين القطاعين العام والخاص لاستغلال الإمكانيات الكبيرة للاقتصاد الأزرق لتسريع النمو مع ضمان التنمية المستدامة، و تعزيز الاستثمارات العامة والخاصة لاستغلال الموارد البحرية، ووضع إطار لممارسة الأعمال التجارية وتسخير الموارد البحرية على نحو مستدام، واتخاذ الخطوات المناسبة بشأن التشريعات الشاملة والتدابير الإدارية لممارسة السيادة والحقوق السيادية في مختلف المناطق البحرية بما يعرف بترسيم الحدود البحرية لتمكينها من استغلال إمكانياتها البحرية بشكل كامل، وتطوير تكنولوجيات ومهارات جديدة للنقل البحري، وطاقة المحيطات والبحار، وطاقة الرياح البحرية وتطوير مفاهيم جديدة للسياحة البحرية تأخذ فى حسبانها استدامة المسطحات المائية.

ويتضمن البند العاشر الوثيقة الفنية الثانية بعنوان " دور التكنولوجيا الحديثة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل"

تحتل قضية الإعاقة أولوية في اهتمامات منظمة العمل العربية، وذلك في إطار سعيها الدائم نحو تحقيق السلم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وتوفير الحياة الكريمة لكافة فئات المجتمع، وتتبلور رؤيتها في أن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع يبدأ باستثمار ما يملكونه من قدرات من خلال برامج تدريب وتأهيل مستمر بما يتناسب مع قدراتهم، ويسهم في توفير فرص العمل اللائق لهم ويضمن مساهمتهم الفاعلة في التنمية الشاملة

وفي ظل تطور النظرة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات باعتبارهم أصحاب قدرات كامنة، وأن العجز ينشأ من عجز المجتمعات عن استيعاب هذه القدرات وتكييفها والاستفادة منها فإنه ينبغي وضع استراتيجية واضحة المعالم، مشمولة بآليات تنفيذ دامجة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة وتحقيقاً لجودة الحياة في إطار مجتمعات مستدامة لا مكان فيها للتهميش والإقصاء.

قام مكتب العمل العربي بإعداد وثيقة البند العاشر استناداً إلى أدبيات وإصدارات المنظمة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتأسيساً على جهود المنظمة في رصد ومتابعة أسواق العمل العربية، والوقوف على أثر التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا الحديثة، والتي أدت إلى ظهور أنماط جديدة في سوق العمل، واعتماداً على مراجعة أحدث التقارير العربية والدولية الخاصة بواقع الأشخاص ذوي الإعاقة والفرص التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة في مجال توفير فرص عمل

مناسبـة، تمكنهم من الحياة بشـكل أفضل وتذلل العقبات التي تعترض طريق إدماجهم في سوق العمل، في إطار من المساواة وعدم التمييز و العدالة الاجتماعية .

ينقسـم البنـد إلـى **ثلاثـة فصـول رئيسيـة**، يتناول **الفصل الأول** منهـا تحليلاً لواقع الأشخاص ذوي الإعاقة من خـلال تطور النظرة إلى الإعاقـة، وتحول التعامل معها مـن كونها قضيـة رعائية إلـى رؤية جديدة تشمـل العوامل البيئيـة والاجتماعيـة، وتقـر بوجـود حواجز فـي المجتمع تـؤدي إلـى العزلـة والتهميش، و تستلـزم التدخـل لكسـر هـذه الحواجـز للاستفادة من قدراتهـم الكامنة في تنمية المجتمـع، فإقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة يمثـل إهداراً حقيقيـاً لطاقـات وثـروات المجتمـع وأهم عناصـره، وهي المـوارد البشريـة، حيث أنـه يسلط الضوء علـى الحق في العمـل وسياسـات الحمايـة الاجتماعيـة للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تندرج تحت "3" مكونات أساسية (الضمان الاجتماعي – الرعاية الصحية – المساعدة الاجتماعية) .

ويأتـي **الفصل الثاني** للبند العاشـر ليناقش «**تطويع التكنولوجيـا لتمكيـن الأشخاص ذوي الإعاقـة**» مـن خلال إبراز دورها كعامـل أساسي لدفع عجلة التنمية الاجتماعيـة والاقتصاديـة، وكيفيـة تطويعهـا والاستفادة منها للنهوض بواقع الأشخاص ذوي الإعاقة، وكيف أتاحت فرصـاً لا حدود لهـا لمشاركتهم في سوق العمـل، وأزالت الكثيـر من العوائـق التي كانت تعترض طريق انخراطهم في الحياة العملية على قدم المساواة مع غيرهم.

فأصبحـت التقنيـة الآن تحتـل مكانة أساسيـة في شتى مجـالات الحياة، وأصبحت المحـرك الديناميكي للتطور، عبـر تنمية القـدرة علـى الإبداع وبنـاء القـدرات لتعزيز التنافسيـة وزيـادة النمو الاقتصادي وتوليـد فرص العمل وتقليـص الفقـر، خاصة إذا مـا تم استخدامهـا من قبل الأشخاص ذوي الإعاقـة، حيـث أصبحـت التكنولوجيات المساعدة، والحاسـب الآلي بكل ملحقاته التقنية الحديثة أداة مهمـة في مواكبة هذا التطور الملحوظ، ووسيلة فعالة لإدماجهـم فـي سوق العمـل، لذلـك نحن مطالبـون بأن نسخـر كافة الطاقات والجهود في سبيل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقـة أيـا كانـت إعاقاتهـم في التعليـم والتدريب ودعم الاستقلالية الفرديـة والتواصل الاجتماعي وغيرها من مكونـات الحيـاة الحقيقية لهذه الشريحـة الهامة في مجتمعاتنا العربية.

فـي حيـن يناقش **الفصـل الثالـث** «**أسـواق عمـل حاضنـة للأشخاص ذوي الإعاقـة**» ليؤكـد علـى استخدام تطبيقات التكنولوجيا الحديثة لتلائم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقـة، وكيـف يمكـن الاستفـادة مـن التقنيـات في دعم التشغيـل من خلال الأنمـاط الجديدة للعمـل، ويقدم رؤية حـول تطوير آليـات البحث عن فرص العمـل باستخـدام التكنولوجيـا الحديثـة عـن طريـق تطويـر مواقـع التوظيـف الالكتروني بحيث تكـون صديقة للأشخاص ذوي الإعاقـة، ثـم يتناول مفهـوم بيئة العمل المسانـدة للأشخاص ذوي الإعاقة وكيف يمكن باستغلال التكنولوجيـا الوصـول إلـى بيئـة عمـل جاذبـة تعمل على ضمـان حقوقهم فـي المشاركة الكاملة، كمـا ركز الفصل الثالـث في الوثيقة على أهمية تطوير استخدام التطبيقات التكنولوجيـة والأنماط الجديدة للعمل: آلية فعالة للتشغيل وأخيـراً بيئـة العمل المسانـدة للأشخاص ذوي الإعاقة، ليؤكد على ضرورة تعزيـز الدمج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقـة واستثمار طاقاتهـم وتوجيهها توجيهـاً إيجابيـاً، والاستفـادة من الظـروف والإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيـا خلال هذه الفترة أصبح ضرورة ملحـة تقتضيهـا المتطلبـات التنمويـة، وذلـك من خلال مواصلة التنسيق بين كافة الجهات المعنية من أجل تعزيز تكاملية الأدوار وصولاً لأفضـل الممارسات المتعلقة بدمج الأشخاص ذوي الإعاقة.

- البند الحادي عشر: « تكريم رواد العمل العرب»

الدورة السادسة والأبعون لمؤتمر العمل العربي
تكرم رواد العمل العرب

أقـر مؤتمـر العمل العربـي فى دورته العاديـة الثلاثين (تونـس 24 فبراير/ شبـاط – 1 مارس/ آذار 2003) المقتـرح التـى تقدمـت بـه حكومـة مملكـة البحريـن بشـأن تكريـم رواد العمـل العـرب فـى مختلـف مجالات واختصاصات منظمة العمل العربية اللذين يتم ترشيحهم من قبـل أطـراف الإنتاج الثلاثـة (حكومـات – أصحاب الأعمال – العمال).

نصت لائحة تكريم رواد العمل العرب التي اعتمدت من قبـل مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته التاسعة والخمسين (بيروت، 8-10 مايو/آيار 2003):

أن يكون رائداً فى مجال اختصاصه ، وأسهم فى تقديم خدمـات جليلة للعمل العربـى المشترك فى مجالات عمل منظمة العمل العربية ، وفى إثراء مجال اختصاصه بما له من فكر وخبرة .

أن يكون له إنجازات واضحة كانت موضع تقدير واعتزاز في مجال عمل منظمة العمل العربية.

أن يكـون من الشخصيات البارزة المشهود لها بالمشاركة في المؤتمرات العربية والدولية ورئاسة وعضوية المجالس واللجان الهامة سواء على الصعيد الوطني أو القومي أو الدولي.

اجتمعت اللجنة المنبثقـة عن مجلس إدارة منظمة العمل العربيـة والمكلفـة بالنظـر فـى المقترحـات المقدمـة من أطراف الإنتـاج فى الدول العربية بشـأن تكريمهم واعتمد مجلس إدارة منظمة العمل العربية فى دورته (90) العادية المنعقدة في (2 – 3 مارس/ آذار 2019) الأسماء المرشحة من قبـل أطـراف الإنتـاج الثلاثة مـع مراعاة عـدم تكرار شخصيـة مرشحة تم تكريمهـا سابقا، كما حرصت منظمة العمـل العربية منذ عام 2013 على تكريـم شخصيات من موظفـى مكتب العمل العربي التى تركـوا الخدمة والمشهود لهم بالكفاءه والانضباط فى العمل.

وتأكيـدا على اعتـزاز منظمة العمل العربيـة وأجهزتها الدستوريـة بجهود وإسهامات تلـك النماذج المشرفة من المكرميـن مـن رواد العمـل العـرب فى مختلـف مجالات واختصاصات منظمة العمل العربية، وتقديراً من المؤتمر العـام بأطرافه الثلاثـة لخدماتهم الجليلـة التى قدموها سـواء علـى الصعيد الوطنـى أو القومـى أو الدولـى فإن المنظمـة علـى يقيـن أن الـدول العربية بـكل حضاراتها وتاريخهـا العريـق قادرة علـى إفـراز النمـاذج البشرية الخلاقـة لما تقوم عليه من ثقافات وموروثات وقيم أصيلة تعلـى من قيمة العمل وشأنه، حيـث إن هذا التكريم ما هو إلا لمحـة من لمحات العرفان والتقديـر لهؤلاء المكرمين ودلالـة علـى أن ما قدمـوه سيظل باقياً فـى نفوس وعقول الحاضريـن وترسيخـاً لقيمة العمل وإحيـاءً لأمل العطاء والمثابرة على العمل لدى أجيال المستقبل.

تم تكريـم الكوكبة الأولى في الدورة الحادية والثلاثين (دمشـق، 14-19/ شبـاط 2004) لتتوالـى كل ثلاثـة أعوام، الدورة الرابعة والثلاثون (شرم الشيخ، (10 – 17 مارس/ آذار 2007)، والدورة السابعة والثلاثون (مملكة البحرين،6-13 مارس/آذار 2010)، والدورة الأربعون (الجزائـر 15-22 إبريل/ نيسان 2013)،الدورة الثالثة والاربعين (القاهرة، 10 – 17 إبريل/ نيسان 2016).

وهـا نحن اليـوم في الـدورة السادسـة والأربعين نكرم الكوكبـة السادسـة مـن رواد العمـل العـرب لجهودهـم وخدماتهـم فـي دعـم قضايا العمـل والعمال فـي الوطن العربي وإثراء العمل العربي سواء على الصعيد الوطني أو القومي أو الدولي.

سعادة العين/ زياد بهجت محمد الحمصي

أصحاب أعمال/ المملكة الأردنية الهاشمية

عضـو مجلس الأعيـان الأردني لدورتيـن، شغل منصب رئيس مجلـس إدارة غرفة صناعة عمان في 2012 وعضو مجلس إدارة منذ 1987.

شغـل منصب نائب رئيـس مجلـس إدارة منظمة العمل العربيـة وعضـو لجنـة الحريـات النقابية ولجنـة الرقابة الماليـة فـي منظمـة العمل العربيـة وعضو مجلـس إدارة مؤسسـة الضمان الاجتماعي لعدة دورات، ممثل لمنظمات أصحاب الأعمال في الأردن

أسهـم فى تأسيس شبكة تسهيل الأعمال – الأوروبية في المملكة الأردنية الهاشمية .

خبـرات تواصل دائـم في مجالات : الحـوار الاجتماعي مـع اتحادات نقابات العمال والنقابـات المهنية والحكومة وكذلك المفاوضات الجماعية.

السيد/ محمد عبد الجليل المرباطي

عمال/ مملكة البحرين

عمـل في المجال النقابي والمؤسسات النقابية ما يقرب مـن 35 عاماً، حيث شـارك في تأسيس الحركـة النقابية البحرينيـة وشغل منصب مستشار اتحـاد عمال البحرين منذ 2002، وعضو الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

متخصـص فـي الدراسـات النقابية حيث قـام بإعداد وتأليـف مجموعة كبيرة مـن الكتب العماليـة والدراسات والبحوث النقابية.

شـارك في عدد من مؤتمـرات العمل العربيـة منذ عام 1972 والمؤتمـرات النقابية العربيـة والدولية منذ مطلع السبعينيات.

السيد/ كمال عمران

حكومات/ الجمهورية التونسية

خبيـر فـي مجـال العمـل والعلاقـات المهنيـة، شغـل منصـب مدير عـام سابـق لتفقديـة الشغـل والمصالحة وترأس الجمعيـة التونسية لمتفقدي الشغـل – مثّل وزارة الشؤون الاجتماعيـة في تونس باللجنة المشتركة التونسية الجزائرية المتعلقة بالعمل.

لـه خبـرة فـي مجـال : قانـون العمـل، تفقـد الشغـل، المصالحـة وتسوية نزاعات العمل الجماعية، أعد العديد مـن الأعمال فـي اختصاص قانـون العمل، ولـه دور فعال فـي المصالحة وتسوية نزاعات العمـل والعمل الاجتماعي والضمـان الاجتماعي، وشارك بصفة ممثـل للحكومة في اللجنة الثلاثية التي تصورت وأعدت العقد الاجتماعي في الجمهورية التونسية، وشارك ضمن وفد الحكومة التونسية في العديد من مؤتمرات منظمة العمل العربية والدولية.

السيد/ محمد خياط

حكومات/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أمين عام وزارة العمـل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وأستـاذ بالمعهد الوطني للتكوين المهنـي من 1980 إلى 1981.

شغـل منصـب رئيـس مكتب الدراسـات بكتابـة الدولة للتكويـن المهنـي من 1981 الـى 1982، ومنصب مفتش عـام لـوزارة التكوين المهنـي ومفتش عـام للعمل بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

كُلـف بالمصالحـة فـى نزاعـات العمـل ذات المـدى الوطنـي، رئيس لجنة تقييم تنظيـم مفتشية العمل وإعادة تنظيمهـا (2003-2005)، وبرئاسـة اللجنـة الوطنيـة مـا بيـن القطاعـات للوقايـة ومكافحـة عمالـة الأطفال (2002-2009) واللجنـة الثلاثية لإعداد العقد الوطني الاقتصـادي والاجتماعي في الجمهورية الجزائرية،ترأس لجنـة تحضير وتنظيم سير الـدورات (32-40) لمؤتمر العمـل العربـي الـذي عقـد فـى الجمهوريـة الجزائريـة 2005-2013،وشـارك فـي مؤتمـرات ومجالـس إدارة منظمـة العمل الدولية، كمـا ترأس الوفـد الجزائري في أشغـال لجنـة تطبيق المعاييـر لمكتب العمـل الدولى من 2014 إلى 2018.

السيدة/ سعيدة نفزة

أصحاب أعمال/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رئيسة الكنفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية ورئيسة جمعيات أرباب العمل لدول البحر الأبيض المتوسط.

رائدة أعمال بارزة وطنياً وإقليمياً ودولياً في بعث حركية متجددة للعمل والنمو الاقتصادي.

لهـا مسيـرة طويلـة لمجموعـة شـركات جزائريـة فى مجال المناجم والخـزف والتصدير والاستيراد وخدمات العمـل الجمعـوي وتمثيـل أربـاب العمـل، وأسهمـت فـي تشجيـع السيدات رائدات الأعمـال وتشجيع العمل اللائق والاستثمار والتبادل الاقتصادي بين البلدان العربية .

شاركـت في اجتماعات منظمة العمل العربية والدولية، وعضـو لجنـة الحريات فـي منظمة العمـل الدولية ولجنة تطبيق المعايير ولجنة الحوار الاجتماعي والثلاثية.

المرحوم/ حسن جمام

عمال/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

التحـق في الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ 1969 وسخر كل وقته في رسالة نبيلة آمن بها وناضل من أجلها. شغـل منصب أميناً عاماً للإتحـاد الدولي لنقابات العمال العـرب منـذ 1989 إلـي 2010 ونائب المجلـس الشعبي الوطني الجزائري، و عضـو لجنة مركزية لجبهة التحرير الوطني له تاريخ طويل في النضال النقابي العربي والدفاع على الحقوق والحريات النقابية للعمال العرب، قام بتعزيز دور النقابات العمالية ودور الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وترأس وفد العمال فى المؤتمرات العربية والدولية خلال الفترة من 1979-2010.

السيد/ نضال محمد رضوان

عمال/ المملكة العربية السعودية

رئيـس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية سابقاً، ساهم في انشاء اتحاد العمال في المملكة العربية السعودية وترسيخ مبدأ العمل النقابي داخل منشآت القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية ساهم في مراجعة وتعديل نظام العمـل السعـودي مثل العمـال العرب في عضويـة المكتب التنفيـذي للجمعية العربية للضمان الاجتماعي من 2017 إلـى 2019، وممثل لوفد عمال المملكـة العربية السعودية في مؤتمـرات العمل العربية خلال الفتـرة من 2005 إلى 2018 .

مثّـل عمال المملكـة العربيـة السعودية فـى المؤتمرات العربية والدولية خلال الفترة من 1979 إلى 2010 .

السيد/ محمد شعبان عزوز

عمال/ الجمهورية العربية السورية

شغـل منصب رئيـس الاتحاد العام لنقابـات العمال في الجمهورية العربية السورية من 2002 إلى 2015، ورئيس مكتب العمال والفلاحين 2013.

شغل منصب رئيس المجلـس المركزى للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب من 2007 إلى 2015 ورئيس اتحاد النقابات العالمي من 2005 إلى 2016.

عضو في البرلمان السوري من 2003 إلى 2011، ترأس وفد العمال في المؤتمرات العربية والدولية .

السيد/ كاظم شمخي عامر

حكومات/ جمهورية العراق

مستشـار في وزارة العمـل والشـؤون الاجتماعية، شغل منصب المستشار الثقافي للاتحاد العام لنقابات العمال في جمهورية العراق حتى 2013.

شغل منصب مدير الدراسات والبحوث في مؤسسة الثقافة العمالية ورئيس اللجنة العليا للانتخابات العمالية 2010.

عضـو مجلـس إدارة منظمة العمل العربيـة، وعضو في المجلـس الاقتصادي والاجتماعي لجامعـة الدول العربية وعضـو اللجنة المالية فـي مؤتمر العمـل الدولي، شارك في إعـداد وصياغة تقريـر التنمية المستدامـة في الأمم المتحدة.

السيد/ هاشم ذنون علي الأطراقجي

أصحاب أعمال/ جمهورية العراق

رئيس اتحاد الصناعات العراقي من 2006 إلى 2010، عضـو نقابـة المحاميـن وجمعيـة الحقوقييـن العراقيين 1973، عضو أصيل في لجنة الحريات النقابية في منظمة العمل الدولية من 2008 إلى 2010.

عضو اللجنة الوطنيـة العليا للتشغيل والتدريب المهني، اللجنـة الوطنيـة للتجارة مـع السوق الأوروبيـة المشتركة واللجنـة الوطنيـة لمنظمة التجارة الدوليـة و لجنة إعداد قانـون العمل الجديـد والهيئة الاستشاريـة لاتحاد الغرف التجارية، وعضو لجنة الحريات النقابية في منظمة العمل العربية من 2008 إلى 2010.

السيد/ حاجم كاطع جبارة حسين العبودي

عمال/ جمهورية العراق

عضـو المكتب التنفيذي للاتحاد العـام لنقابات العمال في العراق

شغـل منصب مديـر معمل الآليـات فـي وزارة الزراعة ومنصب رئيـس النقابة العامـة لعمال الزراعـة وصناعة المـواد الغذائية، عضو بمحكمة العمـل العليا وعضو لجنة سياسات التشغيل في جمهورية العراق

أسهم في بنـاء الحركة النقابية فـي العراق كما شارك فـى اصدار عدد من التشريعـات والقوانين لخدمة العمال (قانون العمل رقـم 37) وشارك في العديد من مؤتمرات العمـل العربية، منح لقب (شيخ النقابيين العراقيين) من قبل الهيئة العامة والمجلـس المركزي والمكتب التنفيذي لنقابـات العمـال فـي جمهوريـة العـراق تقديـراً لخبرته ومهنيته في لعمل النقابي على مدى(45) عاماً .

السيد/ صالح بن عايل بن خميس العامري

حكومات / سلطنة عمان

مستشـار الوزيـر للرعايـة العماليـة مـن 2008 حتـى تاريخه.

شغـل منصب مفتش عمل وباحـث منازعات عمالية من 1976 إلى 1986.

ومنصـب مدير دائرة التوظيـف المحلي من 1996 إلى 1998 ومدير عام المديرية العامة للرعاية المالية بوزارة القوى العاملة من 2001 إلى 2008.

عضـو سابق في لجنة دراسة العمالـة الوافدة والتركيبة السكانية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعضو سابق في لجنة حقوق الإنسان للفترة الأولى.

ترأس لجنة الحـوار مع سفارات الـدول المرسلة للقوى العاملـة، وشارك فـي العديد من مؤتمـرات العمل العربية والدولية والعديد من الاجتماعات الوزارية الخليجية.

السيد/ جلال عبد الفتاح أحمد مخارزة

أصحاب أعمال/ دولة فلسطين

مؤسس ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة جنوب الخليل منذ 2004.

أميـن صنـدوق اتحاد الغـرف التجارية وشغـل منصب مديـر عـام الاتصـالات وعضو مجلس الحـوار الأوروبي وعضـو مجلس الحوار الاقتصادي والاجتماعي، ساهم في تطويـر عمـل الاتصالات فـي دولة فلسطيـن وتطوير عمل شركـة كهرباء الجنوب وتطبيق مبـادىء الحوكمة. شارك في وضع وصياغة ومراجعة القوانين والأنظمة الاقتصادية الفلسطينيـة، وشـارك فـي العديد مـن مؤتمـرات العمل العربية وممثلاً للقطاع الخاص الفلسطيني واتحاد الغرف التجارية فـي منظمة العمـل الدولية، وشـارك في إطلاق وثيقة الرياض للحماية الاجتماعية .

السيد/ حسين يوسف الملا

حكومات/ دولة قطر

شغـل منصب وكيـل وزارة العمل والشـؤون الاجتماعية بدولـة قطر في 2007 ومنصب وكيل وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان في 2002، وشارك في عضوية مجالس إدارات جامعة قطر والمجلس الأعلى للتخطيط والمجلس الأعلى لشؤون الأسـرة والهيئة العامة للتقاعد والمعاشات وأسهم في تطوير العديد من التشريعات والقوانين وشارك فـي لجان فنية لوضـع قوانين في ميادين العمل والشؤون الاجتماعية.

عضـو أصيل فـى مجلس إدارة منظمة العمـل العربية سابقـاً، كمـا شارك فـي العديد مـن دورات مؤتمر العمل الدولي، وترأس وفد دولة قطر في العديد من الاجتماعات والنـدوات والمؤتمرات الخليجيـة والعربية والدولية ذات الصلـة بالعمل والشـؤون الاجتماعية، لـه خبرة كبيرة في مجـال: التعاون الإقليمي والدولـي والمنظمات والعلاقات العربيـة والدولية وبرامج العمل المشتـرك وتنمية الأيدي العاملـة وأنظمة الرعاية الاجتماعيـة ومؤسسات المجتمع المدني، وأنظمة التقاعد والخدمة المدنية .

معالي السيدة/ هند صبيح براك الصبيح

حكومات/ دولة الكويت

وزير الشئـون الاجتماعية والعمل ووزيـر الدولة للشئون الاقتصادية سابقاً.

وزيـر الشئون الاجتماعية والعمل، ووزيـر الدولة لشئون التخطيط والتنمية(2013).

عضـو المجلـس الأعلـى للتخطيط والتنميـة (2012) ومدير عام اتحاد الصناعات الكويتية (2009).

خبـرة فـي إدارة المشاريـع وتكوين وإدارة فـرق عمل، وإنشاء مراكز المعلومـات وإدارة مشاريع الحاسب الآلي، وقوانيـن المناقصـات والممارسـات، والتقاريـر الخدمة المدنية والمحاسبية.

ترأسـت أعمـال الـدورات 42/ 2015 دولـة الكويـت 44/ 2017 جمهورية مصر العربية لمؤتمر العمل العربي والـدورة 89 لمجلس إدارة منظمة العمل العربية في دولة الكويت.

كما شاركـت في العديد من الـدورات وكان لمشاركتها إسهامـاً كبيراً في تطوير العمل العربـي المشترك، رئيس المجموعـة العربيـة المشاركة فـى الـدورة 105 لمؤتمر العمل الدولي 2016.

السيد/ هايف عصام ناصر العجمي

عمال/ دولة الكويت

قـاد الطبقة العاملة والحركة النقابيـة الكويتية في عام 1990 وهو من أقدم القياديين النقابيين الكويتيين الذين أفنـو حياتهم في خدمـة قضايا الطبقـة العاملة والحركة النقابيـة الوطنيـة والعربيـة وفـي خدمة علاقـات العمل والشراكـة بيـن فرقـاء الإنتـاج في دولـة الكويـت والدول العربية.

عضـو الأمانة العامة للاتحـاد الدولي لنقابـات العمال العرب لمدة أحد عشر عاماً متواصلة، له خبرة في: العمل النقابـي والقضايا العمالية على الصعيد الداخلي والعربي والدولـي، وترأس وفد دولـة الكويت ممثـلاً لفريق العمال فـى مؤتمرات العمل العربـي و ترأس اللجنـة الاقتصادية والاجتماعيـة فـي الاتحاد الدولي لنقابـات العمال العرب كمـا شارك فـي العديد مـن المؤتمرات والنـدوات وورش العمـل التـي نظمتها منظمـة العمـل العربية فـي مختلف الدول.

السيد/ فؤاد نمر حدرج

أصحاب أعمال/ الجمهورية اللبنانية

شغـل منصب رئيـس جمعية الفؤاد للخدمـات التعليمية منـذ عام 2000 إلى تاريخه، ورئيـس مجلس إدارة شركة هـاي فاشون، ورئيـس نقابة مصانع أصحـاب الألبسة في لبنـان منذ عـام 1991 الـى تاريخه وعضو مجلس إدارة جمعيـة الصناعييـن اللبنانييـن ورئيـس قطـاع الملابس الجاهزة من 1988 إلى 2005 .

عضـو مجلس الإدارة ورئيـس لجنـة تفعيـل العلاقات الاقتصادية بالجمعية المصريـة اللبنانية لرجال الأعمال بمصـر منـذ العـام 2000 حتـى تاريخـه ومثـل أصحاب الأعمـال فـي عـدة دورات فـي المجلـس الاقتصـادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية،أسس مستشفى منشأة البـكاري الـذي يقـوم باستقبال وخدمـة آلاف مـن أبناء المنطقـة وتبرع بها للدولـة لترعاها. ترأس وشارك منذ عام 1985 ممثلاً أصحـاب الأعمال اللبنانيين في العديد من مؤتمرات وندوات ومعارض عربية.

السيد الدكتور/ بشارة الأسمر

عمال/ الجمهورية اللبنانية

رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان من 2017 حتى تاريخه.

عضـو مجلس إدارة الصنـدوق الوطنـي للضمـان الاجتماعي حتى تاريخه.

رئيس اتحاد المصالح المستقلـة والمؤسسات الخاصة والعامـة من 1999 حتى تاريخه، رئيس نقابة مرفأ بيروت من 1998 حتـى تاريخه، كما شارك فـي مؤتمرات العمل العربية والدولية .

السيد/ عامر سالم شنة

حكومات/ دولة ليبيا

أستـاذ محاضـر بمعهـد الثقافـة العماليـة – خبير في مجـال التشريعات العمالية والضمـان الاجتماعي، له دور كبيـر في الاستشارات القانونية التي تتعلق بالعمل والعمال فى دولة ليبيا.

شغـل منصب رئيس قسم التفتيش العمالي ومدير عام الإدارة العامـة للعلاقـات العمالية والتفتيش ومدير عام صنـدوق الخدمـات العماليـة وساهم في وضـع نصوص مشروع قانون العمل ومشروع قانون النقابات.

شارك في تضمين اتفاقيات منظمات العمل بالتشريعات الليبية ووضع التدابير التي من شأنها المساهمة في تطبيق الاتفاقيات وفـي العديد من المؤتمـرات العربية والدولية والمجالس واللجان .

السيد الدكتور/ عبد الستار عشرة

أصحاب أعمال / جمهورية مصر العربية

مستشار رئيس اتحـاد الغرف التجارية المصرية، شغل منصب الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية المصرية .

له دراسات كثيرة في مجالات العمل (الحوار الاجتماعي، الحمايـة الاجتماعية للقطاع غيـر المنظم في دول مجلس التعاون الخليجي،الحريات النقابية، وعمالة الأطفال)

شغـل منصب عضو مجلس إدارة منظمة العمل العربية، وعضو لجنة الحريات النقابية في منظمة العمل العربية

شـارك فـي المؤتمـرات العربيـة والدوليـة ممثـلاً عن وفـد أصحاب أعمـال جمهورية مصر العربيـة وفي لجان الصياغة في أكثر من دورة من مؤتمرات العمل العربي .

السيد/ حسين قاسم علي مجاور

عمال/ جمهورية مصر العربية

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر سابقاً وعضو مجلس الشعب المصري سابقاً لمدة (21) عاماً، حيث ساهم فى حل مشاكل العاملين والشركات المتعثرة

مدير عام وعضو مجلس إدارة شركة السويس للأسمنت، وأمين عام ومؤسس اتحاد نقابات عمال حوض النيل سابقاً وشغل منصب مدير مساعد منظمة العمل العربية سابقاً.

شارك في المؤتمرات العربية والدولية ممثلاً عن وفد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

السيد/ الكوري ولد أحميتي

عمال/ الجمهورية الإسلامية الموريتانية

خبير معتمد لدى محاكم موريتانيا في مجالي الترجمة وتشريعات العمل.

له خبرة في مجال: العمل النقابي – العمل البرلماني – تشريعات العمل – الترجمة.

ساهم في قيادة اتحاد العمال الموريتانيين لمدة (8) سنوات وفى تأسيس الاتحاد المغاربي للعمال في تونس 1982، كما ساهم من خلال عضويته في البرلمان الموريتاني من 1992 إلى 1996 باعتماد البرلمان للعديد من المقترحات التي تخص التوظيف مما أدى إلى تعديل قانون الوظيفة العمومية وإنشاء لجنة خاصة بالإكتتاب.

شارك في العديد من مؤتمرات منظمة العمل العربية، ومنظمة العمل الدولية، ونقابات اتحاد عمال إفريقيا الذي تبنى القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية.

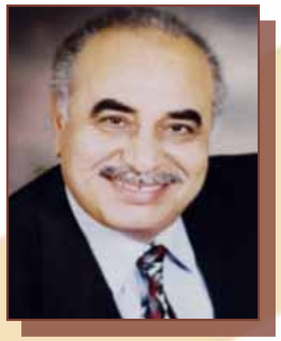

المرحوم/ سليمان علي أحمد

منظمة العمل العربية

التحق في العمل النقابي منذ عام 1963.

الأمين العام المساعد للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب من 1971 إلى 1979.

عضو الهيئة الإدارية للاتحاد العام لعمال فلسطين في القاهرة من 1965 إلى 1969.

رئيس اتحاد عمال فلسطين في جمهورية مصر العربية من 1972 الى 1977. وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لعمال فلسطين من 1969 الى 1980 والمجلس الوطني الفلسطيني ممثلاً عن العمال من عام 1974 وحتى رحيله وعضو اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

التحق بالعمل في منظمة العمل العربية بتاريخ 1/ 6/ 1980 م وتولى بها العديد من المناصب القيادية، المنسق العام لمؤتمر العمل العربي من 1985 إلى 2003.

شارك في إعداد الترتيبات والحضور للعديد من مؤتمرات العمل العربية، ومؤتمرات العمل الدولية واجتماعات لجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك.

السيد/ حسن عبد الحكيم محمود مصطفى

منظمة العمل العربية

مدير إدارة الثقافة العمالية والإعلام والتوثيق بمنظمة العمل العربية سابقًا، الإشراف على مراجعة وطباعة مجلد التصنيف المهني العربي، موسوعة تشريعات العمل العربية، موسوعة التأمينات الاجتماعية العربية، كذلك كافة الكتب والوثائق الصادرة عن منظمة العمل العربية منذ عام 1980 وحتى عام 2002 وشارك فى السكرتارية الفنية لمؤتمرات العمل العربية ولجنة الصياغة واللجنة التنظيمية ولجنة المضابط .كما أشرف على عقد عدد من الدورات التثقيفية العمالية وعلى سير العمل بالمعهد العربى للثقافة العمالية وبحوث العمل فى الجزائر.

قام بإصدار نشرة أنباء منظمة العمل العربية شهرياً .

رئيس قسم الإعلام بالمركز القومى لدراسات الأمن الصناعى، الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب.

البند الثاني عشر: « تحديد مكان وجدول أعمال الدورة 47 لمؤتمر العمل العربي »

ويتضمن

القسم الأول: تحديد مكان انعقاد الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي

القسم الثاني: تحديد جدول أعمال الدورة «47» لمؤتمر العمل العربي

«تعزيز منظومة التشغيل والحوار الاجتماعي» حلقة عمل يفتتحها «المطيري» في صلالة

تحت رعاية الشيخ/ **سالم بن عوفيت الشنقري** رئيس بلدية ظفار، افتتح سعادة السيد / **فايز علي المطيري**- المدير العام لمنظمة العمل العربية وسعادة/ **حمد بن خميس العامري** وكيل وزارة القوى العاملة لشؤون العمل، يوم الأحد الموافق 29 يوليو-تموز 2018 حلقة عمل حول "**دعم منظومة التشغيل الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**" التي تنظمها منظمة العمل العربية بالتعاون مع وزارة القوى العاملة، بحضور رفيع المستوى من أطراف الإنتاج الثلاثة في سلطنة عمان .

ألقى سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** ، كلمة أوضح فيها أن الحلقة تهدف إلى تعزيز منظومة التشغيل والحوار الاجتماعي، وتحقيق المزيد من وسائل التعاون البناء لخدمة الوطن وتنفيذ خطط وإستراتيجيات التنمية المستدامة 2030.

وأضاف "**المطيري**" أن منظمة العمل العربية تحرص منذ نشأتها على الاهتمام بقضايا التشغيل انطلاقاً من أهدافها التي نص عليها الميثاق العربي للعمل والدستور، مشيراً إلى أن الحلقة تستعرض العديد من المحاور والأهداف الداعمة لمنظومة التشغيل الوطنية في السلطنة.

المطيري يشارك في المؤتمر السادس للاستثمار في الأمن الغذائي العربي

بناء على الدعوة الموجهة من غرفة وصناعة الفجيرة، شارك سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية، في افتتاح فعاليات المؤتمر السادس للإستثمار في الأمن الغذائي تحت عنوان «الزراعة الذكية خيار واعد للعالم العربي» بإمارة الفجيرة بدولة الإمارات العربية المتحدة، الذي رعاه وحضره صاحب السمو الشيخ/ **حمد بن محمد الشرقي** عضو المجلس الأعلى للاتحاد – حاكم الفجيرة، والذي استمر على مدى يومي 14و15 نوفمبر- تشرين الثاني 2018 وبحضور عدد كبير من أصحاب المعالي والسعادة ورجال المال والأعمال والخبراء والباحثين العرب والدوليين وحشد كبير من المشاركين من دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية.

ألقى المؤتمر الضوء على أهمية الاستثمار في «**الزراعة الذكية**»، لأنها تركز على الاستغلال الأمثل للزراعة لأقل مساحة من الأرض وأقل كمية من المياه بأفضل الشروط الصحية والبيئية للحصول على أفضل إنتاج من المحاصيل، مما يجعلها خياراً مستقبلياً واعداً للعالم العربي لتحقيق إنتاج زراعي مستدام ومواجهة مشكلات محدودية الموارد والتغير المناخي التي تواجه القطاعات الزراعية في الدول العربية. كما ألقى الضوء أيضاً على الفرص الجديدة وطاقات القطاع الخاص العربي بهدف نقلة نوعية في الاستثمارات تستجيب لاحتياجات وأولويات العالم العربي التي تتطلب مقاربة قضية الأمن الغذائي في سياق التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، ارتكازاً إلى العلم والتكنولوجيا والريادة والابتكار، سواء على مستوى المشروعات الوطنية أو على مستوى العمل العربي المشترك.

عُقد هذا المؤتمر بعد النجاح الباهر الذي حققته المؤتمرات الخمسة المتخصصة في مجال الأمن الغذائي التي عقدها اتحاد الغرف العربية في السنوات السابقة واستضافت الفجيرة خامسها، وحققت تطوراً نوعياً في توسيع مدارك مجتمع الأعمال العربي بالإمكانات الزراعية في العالم العربي، ونجحت في الحث على إقامة عدد من مشروعات الأمن الغذائي.

اتفاقية تعاون بين «العمل العربية» و «التنمية الإدارية» لتأهيل الكوادر العربية

وقَّع سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية، وسعادة الدكتـور/ **ناصـر الهتلان القحطانـي**، المدير العام للمنظمة العربيـة للتنمية الإدارية، اتفاقيـة تعـاون لتنفيـذ « **الدبلـوم المهنـي للصحة والسلامـة المهنيـة**» وذلك يوم الخميس الموافق 10 يناير 2019.

وقـال «**المطيـري**» إن توقيع هـذه الاتفاقية يأتي ترسيخـاً لمبدأ التعـاون والتنسيق مع إحـدى مؤسسات العمل العربـي المشترك؛ لتحقيق أهدافهما المشتركـة، مضيفاً أنه جاء بنـاءً على رغبـة الطرفين في التنفيذ المشترك للدبلوم المهنـي الرائد على مستوى الدول العربية، بهدف دعم وتطوير خدمات الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية، وإعداد وتأهيـل الكوادر العاملة العربية الكفـؤة من خلال برنامج تأهيلي متكامل يمكنهم من تولي المسؤوليات الإدارية والفنية في المنشآت الاقتصادية لتلبية احتياجات سوق العمل في هذا المجال في مختلف القطاعات على مستوى الوطن العربي.

«المطيري» يستقبل وفداً دبلوماسياً من دولة الكويت

بنـاءً على طلب مـن المندوبيـة الدائمة لدولـة الكويت بتنظيـم دورة تدريبيـة لعدد «20» مشـارك ومشاركة من السـادة الدبلوماسيين استقبل سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** – المدير العـام لمنظمة العمل العربية، وفداً مـن السادة الدبلوماسيين من دولـة الكويت، يوم الثلاثاء الموافق 1/ 2018/10 .

هدفـت الـدورة للتعريف بتكويـن واليات عمـل منظمة العمـل العربيـة والمراكـز التابعـة لهـا وأهـم أنشطتهـا وبرامجهـا ونظام العمل في مجلس الإدارة ومؤتمر العمل العربـي وأبـرز المشروعـات المستمرة : مشـروع الشبكة العربيـة لمعلومـات أسـواق العمـل، التقـدم المحرز فى تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030.

وتـم أيضـاً تعريف الوفـد بأهم نشاطـات وإصدارات المنظمة في المجالات المختلفة بما يؤكد الدور المحوري الذي تقوم به المنظمة في خدمة قضايا العمل والعمال في الوطن العربي.

قام الوفد بعد ذلك بجولة في مكتبة المنظمة وأقسامها المختلفـة للتعـرف على ما تقدمـه المكتبة مـن خدمات للباحثين والدارسين مـن مختلف الدول العربية وأطراف الإنتاج الثلاثة ودورها في مجال الثقافة العمالية، وكذلك شـرح آليـات ومحـاور عمل المنظمـة والتنظيـم الهيكلي لإدارات مكتب العمل العربي وأهم اختصاصات ومجالات عملها.

«المطيري» يشارك في الدورة الـــــــــرابعة للقمة العربيـــة التنموية

بنـاءً علـى الدعـوة الموجهـة من معالـي السيد/ **أحمـد أبو الغيط** الأميـن العام لجامعة الدول العربية، شـارك سعـادة السيـد **فايـز علي المطيـري**- المدير العـام لمنظمة العمـل العربيـة فـي العشريـن مـن يناير/كانـون ثـان 2019 الـدورة الرابعـة للقمـة العربيـة التنمويـة: الاقتصاديـة والاجتماعيـة، التـي عقدت فـي الجمهوريـة اللبنانية في 20/يناير 2019، والتـي ناقشـت موضوعـات هامـة فـي المجـالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية،

أتـى توقيـت انعقـاد قمـة بيـروت أهميـةً بالغة، في ظـل التحديات غير المسبوقـة التـي تمـر بهـا المنطقـة العربية والتـي أصبحت تتطلب تكاتفاً جدياً وتنسيقـاً وثيقاً وتعاونـاً صادقاً مـن أجـل التغلـب عليهـا ومواصلـة مسيـرة التنميـة والبناء علـى النَقدم المحُرز في الـدورات الثلاث السابقة للقمـة (الكويـت: 2009 – شـرم الشيخ: 2011 – الرياض: 2013).

أكـدت القمـة العربيـة التنمويـة الاقتصادية والاجتماعية، فى دورتها الرابعة ببيروت، ضرورة دعم صمود الشعـب الفلسطينـى ، فـى مواجهة الاعتـداءات الإسرائيليـة المتزايدة ومـا أعقبها مـن تدميـر للاقتصاد الفلسطينى وبنيتـه التحتية، مشددة علـى الإيمـان بالمسؤوليـة العربيـة والإسلاميـة الجماعيـة تجاه القدس الشريـف بغيـة الحفـاظ علـى الهوية العربيـة والإسلاميـة والمسيحيـة للقدس الشريـف وضـرورة تكاتـف جميع الجهات المعنيـة نحـو توفيـر التمويـل الـلازم بإشـراك المنظمـات والجهـات ذات الصلة لتنفيـذ المشروعـات الـواردة فـي الخطـة الاستيراتيجيـة للتنميـة القطاعيـة للقدس الشرقية 2018 – 2022.

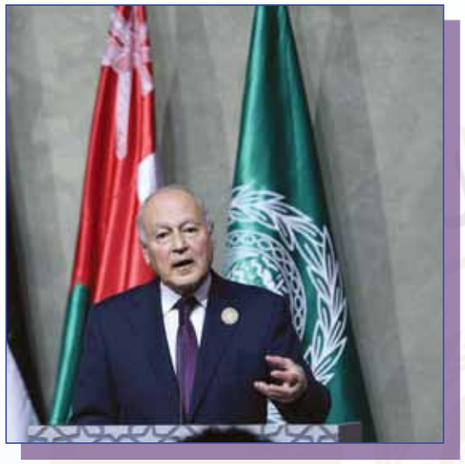

كما دعت قمة بيـروت إلى ضرورة تكاتـف جميـع الجهـات الدوليـة المانحـة والمنظمـات المتخصصة والصناديق العربية من أجل التخفيف مـن معانـاة النازحيـن واللاجئيـن وتأمين تمويل تنفيـذ مشاريع تنموية في الـدول العربيـة المستضيفة لهم من شأنهـا أن تدعم خطـط التنمية الوطنيـة وتساهم في الحد من الآثار الاقتصاديـة والاجتماعيـة المترتبة عن هـذه الاستضافة الموقتة، وشدد علـى أهميـة التطـور التكنولوجـي والمعلوماتـي وما أحدثته من تغيرات كبرى فـي تنظيم الاقتصاد العالمي، ومـا أفـرزه مـن تقـدم فـي مجـال الاقتصـاد الرقمـي الـذي أصبـح محـركاً مهمـاً للنمـو الاقتصـادي العالمي.

وثمـن إعـلان مبـادرة أميـر دولة الكويـت الشيـخ **صبـاح الأحمـد الجابر المبـارك الصباح** حفظه الله ورعاه، لإنشاء صندوق للاستثمار في مجـالات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي برأسمـال 200 مليون دولار بمشاركة القطـاع الخاص ومساهمة دولـة الكويـت بـ50 مليـون دولار، على أن يوكل إلـى الصندوق العربى للإنمـاء الاقتصـادى والاجتماعـى مسئوليـة إدارة هـذه المبـادرة التنمويـة، بالإضافـة إلـى دعـوة الـدول العربية لدعم هـذه المبادرة للإسهـام فـى تعزيـز الاقتصـاد العربى المشـترك وخلق فرص عمل واعـدة للشبـاب العربـى، ومساهمة البنـوك ومؤسسـات التمويل العربية المشتركـة في دعـم هـذه المبادرة بالطـرق التى توفر لهـا الاستمرارية لتحقيق أهدافها المنشودة.

أكدت قرارات الدورة الرابعة للقمة

التنمويـة إلى ضـرورة متابعة التقدم المحـرز فـي إطـار منطقـة التجـارة العربيـة الحـرة الكبـرى ومتطلبـات الاتحـاد الجمركـي العربـي أمـلاً في الوصول إلى سوق عربية مشتركة وبذل كافـة الجهـود للتغلب علـى المعوقات التـي تحول دون تحقيق ذلك، لافتاً في الوقـت ذاته إلـى أهمية دعـم وتمويل مشروعـات التكامل العربي واستكمال مبـادرة المساعدة من أجـل التجارة، كمـا دعـت القمـة القطـاع الخاص العربـي للاستثمـار فـي المشروعات التي توفرهـا مبادرة رئيـس السودان للاستثمـار العربـي في السـودان من أجـل تحقيق الأمـن الغذائـي العربي مع التأكيـد على الالتزمـات القانونية الدوليـة لجمهوريـة السـودان بما في ذلك مجال المياه، كما دعا الصناديق العربية ومؤسسات التمويل للمساهمة فـي توفير التمويل الـلازم لإنجاز تلك المشروعات.

هـذا وقـد اعتمـد القـادة العـرب الاستراتيجيـة العربيـة للطاقـة المستدامـة 2030 لتحقيـق التطـور المستـدام لنظـام الطاقـة العربـي انسجاما مع أهداف الأجندة العالمية للتنميـة المستدامـة فـي أبعادهـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة، والتوافق مع هدفها السابع الرامى إلى تمكيـن الجميع مـن الوصـول الميسر والموثـوق للطاقـة الحديثـة بشـكل مستدام يراعـى الواقع التنموى للدول العربيـة وأفق تطـوره المستقبلى حتى 2030، وأكـد القـادة العـرب اعتماد الإطـار الاستراتيجـي العربي للقضاء علـى الفقـر متعـدد الأبعـاد 2020 – 2030 كإطار يعزز من الجهود العربية الراميـة لتحقيق التنميـة الاقتصادية الشاملـة المستدامـة فـي المنطقـة العربيـة بهدف خفـض مؤشـر الفقر متعـدد الأبعـاد بنسبـة 50% بحلول عـام 2030، وأهميـة تنفيـذه ودعوة القطـاع الخاص العربـي ومؤسسات المجتمـع المدنـي لتقديـم الدعـم اللازم بما ينعكس إيجاباً على الإنسان العربي.

وافـق القـادة العـرب علـى مبادرة «**المحفظـة الورديـة**»، كمبـادرة إقليميـة لصحـة المرأة فـي المنطقة العربيـة، وذلـك فـي إطـار تنفيـذ أهـداف التنميـة المستدامـة 2030 مـن أجل ضمان تمتـع الجميع بأنماط عيـش صحيـة وبرفاهيـة فـى جميـع الأعمـار، مشددين علـى ضـرورة إشـراك المجتمعات كافـة في تحقيق ذلك الهـدف باعتباره هدفـاً أساسياً للوصول إلى الأهـداف التنموية ودعم جهود جامعة الـدول العربية لمواصلة تعزيـز سبـل التعـاون لتطويـر النظم الصحيـة في الـدول العربية للحد من انتشـار الأوبئـة والأمراض الساريـة وغير السارية.

المطيري: التطورات التي تشهدها مصر تجعلنا الداعمين لها في الأنشطة التنموية

المراغي: يشيد بإنجازات المطيري ويطالب بتنفيذ التصنيف العربي المعياري للتعليم والتدريب

افتتح سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية والنائب **جبالي المراغي**- رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الدورة التثقيفية التي عقدتها منظمة العمل العربية لفائدة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، واستمرت ليومي 19 – 20 فبراير 2019

رحب "**المطيري**" في مستهل كلمته بالمراغي وكوادر الاتحاد العام، مؤكداً على أهمية الدور الحيوي للعمل النقابي لتوفير الرعاية والحماية المطلوبة للعمال، وأن تعزيز استقلالية ومكانة المنظمات النقابية فى إطار مشاركتها فى الحوار المجتمعى كفيل بان يمكنها من ممارسة دورها الطبيعى نحو تحقيق الأهداف والغايات النبيلة التى تمثل المرتبة الاولى فى توعية المواطن العربى وتعميق الانتماء الوطنى فى إطار السلام والعدالة الاجتماعية التى ينعم فى ظلها الجميع.

وأشاد سعادته بالتقدم الملحوظ التي تشهده جمهورية مصر العربية في كافة مجالات العمل بهدف تحقيق التنمية الشاملة منوهاً إلى أن المنظمة بأطرافها الثلاث تدعم مصر في جميع أنشطتها التنموية.

وفي ختام كلمته أكد "**المطيري**" على وفائه بالعهد للاتحاد العام لنقابات عمال مصر والعاملين والذي تعلم منه الكثير من العطاء والمثابرة، مشيراً أن المنظمة تعقد هذه الدورة التثقيفية دعماً لاتحاد عمال مصر في إطار تنفيذ المشاريع الست للقمة التنموية التي تشمل الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية والتي تستهدف أطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية مصر العربية وفي جميع الدول العربية، ومن جانبه أشاد النائب **جبالي المراغي** في كلمته على الإنجازات التي شهدتها منظمة العمل العربية منذ تولي سعادة/ **فايز المطيري** قيادتها، مؤكداً بأن «**المطيري**» يضع جميع إمكانية المنظمة في خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة .

كما طالب «**المراغي**» بإقرار التصنيف المهني العربي

الموحد، وتنفيذ مشروع التصنيف العربي المعياري للتعليم والتدريب، ووضع أدلة وبرامج لتطوير مكاتب التشغيل في البلدان العربية، والمساهمة في تطوير شبكات معلومات أسواق العمل العربية باتجاه التوافق مع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل، وبذل جهد مكثف لاستكمال بيانات مؤشرات العمل على مستوى كل دولة عربية.

المطيري
الحركة العمالية تلعب دور هام فى تنمية الدول

بناءً على الدعوة الموجهه من نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورئيس النقابة العامة بالصحافة والطباعة والإعلام، عضو الهيئة الوطنية للصحافة، السيد/ **مجدي البدوي**، شارك سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، في افتتاح أعمال مؤتمر الاتحاد العربي للعاملين بالتعليم والطباعة والإعلام، بحضور السيد/ **غسان غصن** الأمين العام للإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والسيد/ **كرم جبر** – رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، وعدد من كبار رجال الدولة وقيادات إحدى عشر دولة عربية ممثلة في أسرة الاتحاد العربي.

ألقى مدير عام منظمة العمل العربية – سعادة السيد **فايز علي المطيري** كلمة في حفل الافتتاح، أكد فيها أن الوطن العربي يمر حاليا بفترة زمنية متلاحقة الأحداث لايمكن تجاهلها، كما تشهد جهود كبيرة لوضع معالم واضحة للمستقبل والبحث عن سبل لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وأضاف «**المطيري**» أن الحركة العمالية تلعب دور هام في تنمية الدول، وهو ما يستلزم أن يكون لها صوتاً داعماً لها وهنا يبرز دور الصحافة والاعلام وأن الإعلام والصحافة السبيل لمواكبة التحديات التي تواجه الحركة العمالية، حيث أنهما قوة اقتصادية فاعلة وعامل حاسم في التنمية الحقيقية، بما يحققه من مكانة بارزة في الاقتصاد، موضحاً أن الإعلام أصبح الداعم الأساسي لاقتصاديات العالم وعامل أساسي لنجاح خطط التنمية لما يقوم به من دور بارز في الوعي المجتمعي.

وقد ناقش المؤتمر الرؤية العربية الموحدة حول مستقبل آليات العمل بالتعليم والإعلام بالدول العربية، إضافة إلى انتخاب المجلس التنفيذي والأمين العام للاتحاد العربى.

«المطيري»
تضافر الجهود والحوار الهادف والبناء ليسهم الجميع في تحقيق المصلحة العليا للمجتمع

بناءً على الدعوة الموجهة من الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان، شارك سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**-المدير العام لمنظمة العمل العربية في المؤتمر الثاني للاتحاد العام لعمال سلطنة عمان الذي رعاه معالي وحضره الدكتور **يحيى بن محفوظ المنذري**- رئيس مجلس الدولة، واستمر لمدة يومين.

وألقى «**المطيري**» كلمة في حفل الافتتاح أكد فيها على أن المرحلة القادمة تتطلب البناء على ما تم إنجازه وتحتاج إلى تضافر الجهود والحوار الهادف والبناء ليسهم الجميع في تحقيق المصلحة العليا للمجتمع، ولن يأتي ذلك إلا من خلال الشراكة الحقيقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة، للدفع بعجلة التنمية وتعزيز الكفاءة الإنتاجية والإسهام

في رسم السياسات وتنظيم علاقات العمل والحوار الاجتماعي، واليوم كلنا مطالبون بالعمل الإيجابي للوصول بسفينة الأوطان إلى شاطئ السلام والأمان والاستقرار.

وأضاف: إن وجود منظمة عمل عربية قوية يحتاج لوجود حركة عمالية قوية لأنها أحد أهم مكوناتها، ولهذا نحرص على دعم وتعزيز دور الحركة العمالية العربية لتحقيق أهدافها النبيلة والتغلب على الصعوبات والتحديات المشتركة، خاصة ونحن نبذل جهوداً جبارة لمواجهة البطالة والفقر، اللذين تزداد حدتهما وخطرهما على المجتمعات العربية، ويهددان أمنها القومي ومستقبل أجيالها القادمة، كما نعمل على توفير الحماية الاجتماعية باعتبارها حقاً لكل مواطن وسبيلاً لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تعتبر حصن الأمان والاستقرار، كما نسعى جاهدين لتوفير المعلومات والبيانات والإحصاءات التي تحتاجها أطراف الإنتاج في الدول العربية من خلال الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل والعديد من الأنشطة التي تنفذها المنظمة في مختلف مجالات العمل والعمال.

شارك في المؤتمر (301) عضو يمثلون أعضاء الجمعية العمومية للاتحاد العام من النقابات العمالية والاتحادات العمالية، وتَضمّن جدول أعمال المؤتمر استعراض واعتماد التقرير الإداري للمرحلة الأولى (2014 - 2018)، إضافة إلى اعتماد التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد، وتخلل أعمال المؤتمرانتخاب رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام و(10) أعضاء آخرين لعضوية المجلس للفترة من (2019 - 2023).

«المطيري» يؤكد على أهمية التنسيق المستمر بين أطراف الإنتاج

بناءً على طلب من رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية للقيام بزيارة لمقر منظمة العمل العربية للاطلاع والتعرف على عمل المنظمة، استقبل سعادة السيد/ **فايز على المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية المهندس/ **ناصر عبدالعزيز الجريد** - رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية والوفد المرافق له الأربعاء الموافق 20 فبراير 2019.

هنأ سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية في بداية اللقاء المهندس/ **ناصر عبد العزيزالجريد** على توليه رئاسة اللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة العربية السعودية، مؤكداً على عمق العلاقات التي تربط منظمة العمل العربية باللجنة الوطنية للجان العمالية في المملكة، مشيراً إلى أهمية التنسيق المستمر بين أطراف العمل الثلاثة، بما يخدم العمل العربي المشترك، ومصالح الطبقة العاملة على امتداد الساحة العربية

ومن جانبه أكد المهندس/ **ناصر عبد العزيز الجريد** - رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية تقديره الكبير للدور والدعم المتواصل لمنظمة العمل العربية، ممثله بمديرها العام منوهاً إلى أهمية الدور الذي تقوم به لخدمة قضايا العمل والعمال في الدول العربية و تنمية وصيانة الحقوق والحريات وتقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة بهدف تطوير تشريعات العمل في الدول العربية. وكذلك جهودها في تحسين ظروف وشروط العمل بما يحقق تأمين وسائل السلامة والصحة المهنية وضمان بيئة عمل ملائمة.

كما أكد الطرفان على أهمية وحدة الحركة النقابية العربية لمواجهة التحديات، وبحثاً السبل الكفيلة لدعم

التنسيق الثنائي في القضايا القومية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وفي إطار الزيارة تم تنظيم جلسات عمل للوفد، تضمنت التعريف بمنظمة العمل العربية، وعضويتها، وأهدافها وهيئاتها الدستورية والنظامية والمؤسسات المنبثقة عنها، وطبيعة اختصاصاتها وأهم ما يميزها عن سائر مؤسسات العمل العربي المشترك، من خلال مبدأ التمثيل الثلاثي الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية.

وكذلك تم تقديم عرض مرئي حول معايير العمل العربية وهي الخاصية التي تتميز بها منظمة العمل العربية عن المنظمات الأخرى وتوضيح ماهية المعايير وأهدافها وخصائصها وسبل متابعتها، وما ترتبه من التزامات على الدول الأعضاء ومدى أهمية التصديق على اتفاقيات العمل العربية باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف المنظمة وتوحيد تشريعات العمل في الدول العربية.

وتم أيضاً تعريف الوفد بأهم نشاطات وإصدارات المنظمة في المجالات المختلفة بما يؤكد الدور المحوري الذي تقوم به في خدمة قضايا العمل والعمال في الوطن العربي.

قام الوفد بعد ذلك بجولة في مكتبة المنظمة وأقسامها المختلفة للتعرف على محتويات كل قسم، وما تقدمه المكتبة من خدمات للباحثين والدارسين من مختلف الدول العربية وأطراف الإنتاج الثلاثة ودورها في مجال الثقافة العمالية، وكذلك شرح آليات ومحاور عمل المنظمة والتنظيم الهيكلي لإدارات مكتب العمل العربي وأهم اختصاصات ومجالات عملها.

المطيري يؤكد ضرورة عقد مؤتمر المانحين لدعم الصندوق الفلسطينى للتشغيل

التقى سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية- السيد/ **فرانك هجمان**- نائب فريق العمل اللائق للدعم الفنى للدول العربية التابع لمكتب العمل الدولى لمنظمة العمل الدولية- وذلك صباح يوم الثلاثاء الموافق 26 فبراير 2019 بمقر مكتب العمل العربى بالقاهرة.

وقد بحث الجانبان خلال اللقاء كيفية تفعيل التعاون بين المنظمتين، ومتابعة تنفيذ مطالب المجموعة العربية، وتوصيات ملتقى فلسطين خلال مؤتمر العمل الدولى- الدورة «107» 2018، والتعرف على التقدم المحرز فى مطالب حكومة دولة فلسطين، وقرارات مؤتمر ومجلس إدارة منظمة العمل العربية لعام 2018 بشأن وضع عمال الأراضى العربية المحتلة .

وأكد «**المطيري**»، خلال اللقاء، على جميع القرارات والتوصيات التى تضمنها تقرير مفصل بهذا الشأن، وسُلم للسيد فرانك لمتابعة تنفيذه، كما تمت الإشارة إلى أن هذا التقرير قد سلم للسيد/ «**رايدر**»- المدير العام لمنظمة العمل الدولية- أيضاً خلال شهر نوفمبر 2018، على هامش أعمال مجلس إدارة مكتب العمل الدولى- الدورة العادية (334) .

من جانبه عبر السيد/ «**فرانك** «عن سعادته بهذا اللقاء، مؤكداً أهمية تفعيل التعاون بين المنظمتين، موضحاً أن قضية أوضاع العمال الفلسطينيين تحتل حيزاً كبيراً من الاهتمام لدى منظمة العمل الدولية منذ سنوات، كما أعلن أنه سيقوم بزيارة خلال الأيام المقبلة إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة للتباحث مع أطراف الإنتاج الثلاثة، هناك حول الآثار السلبية على العمال وأصحاب الأعمال نتيجة الاحتلال، وإعداد تقرير مفصل يتعلق بسوق العمل لعرضه ضمن تقرير مدير عام منظمة العمل الدولية فى مؤتمر العمل الدولى المقبل يونيو 2019.

كما أكد «**المطيري**» مجموعة من النقاط المتعلقة بمتابعة القرارات الخاصة بملف فلسطين، والتى يأتى على رأسها عقد مؤتمر المانحين لدعم الصندوق الوطنى الفلسطينى للتشغيل والحماية الاجتماعية، لتوفير التمويل اللازم للصندوق، وذلك على هامش مؤتمر العمل الدولى، وبمبادرة من منظمة العمل الدولية، العمل على تحويل مستحقات العمال الفلسطينيين من الأراضى المحتلة إلى الصندوق الوطنى الفلسطينى للتشغيل والحماية

«المطيري» يناقش مع القيادات النقابية أوضاع العمال العرب

استقبل سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية يوم الخميس الموافق 28 فبراير 2019 النائب **جبالي المراغي** رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ورئيس لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، والمهندس **يوسف عبد الكريم** رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان،

والسيد/ **يعقوب يوسف محمد** – رئيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين، حيث تناول الاجتماع الأوضاع النقابية في الدول العربية والتأكيد على الدور الفاعل للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في هذه المرحلة الهامة، إضافة إلى الإعداد لعقد مؤتمر العمل العربي الذي سيعقد بالقاهرة في إبريل 2019، وأهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن العربي.

الاجتماعية، والتى تراكمت منذ عشرات السنين، مطالبة منظمة العمل الدولية بتقديم المزيد من الدعم المادى والمعنوى للشعب الفلسطينى، مناشدة منظمة العمل الدولية لإجبار إسرائيل على احترام كرامة العامل الفلسطينى من خلال وقف ظاهرة سماسرة تصاريح العمل الإسرائيليين، تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية فى أماكن العمل التى يعمل فيها الفلسطينيون ومنحهم الأجور المساوية لزملائهم الأجانب أو الإسرائيليين وفقاً لقانون العمل الإسرائيلى، ومخاطبة منظمة العمل الدولية لوضع بند دائم على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولى بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى، أهمية متابعة التقرير المقدم من دولة فلسطين حول بعض المطالب من مدير عام منظمة العمل الدولية بشأن وضع خطة عملية لتنفيذ المطالب التالية: الحقوق المالية المتراكمة لعمال فلسطين لدى الجانب الإسرائيلى منذ عام 1970، تنظيم العمالة الفلسطينية وآليات التشغيل داخل سوق العمل الإسرائيلية، شروط وظروف العمل غير اللائق للعمال الفلسطينيين فى الأراضى العربية المحتلة، وتوفير الحشد المالى للحد من البطالة فى سوق العمل المحلية .

«المطيـــري» يستقبـــل «كومـــان»

استقبـل سعادة السيـد / **فايز علي المطيـري** – المدير العام لمنظمة العمـل العربية يوم الخميس الموافـق 14 مارس 2019 سعـادة الدكتـور/ **محمد بن علـي كومـان** – الأمين العـام لمجلس وزراء الداخلية العرب.

رحـب سعـادة المدير العام فى بداية اللقاء بسعادة الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب ، مؤكداً على أهمية تقوية العلاقات بين منظمة العمل العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب، وسبل تعزيز التعاون والتنسيـق المستمر في المسائـل ذات الاهتمام المشترك وتنفيذ الأنشطـة المشتركة التي تخدم أهداف المنظمتين.

وقـد أعـرب سعـادة الدكتور / **محمد بـن علي كومان** عن سعادتـه بهذا اللقاء، مؤكـداً على حرصه حضور الدورة «46» لمؤتمر العمل العربي الذي يعتبر أكبر منبراً للحوار الاجتماعي في الوطن العربي.

المطيري يلتقي رايدر

التقى سعادة السيد / فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمـل العربيـة، السـيد / جـاي رايـــدر، المدير العام لمنظمة العمل الدوليـة، في مقر منظمة العمل الدولية، حيث بحثا أوجـــه التعـــاون بين المنظمتين وسبل تعزيزها، جـاء ذلـك خـلال مشاركة سعادته والوفد المرافق له في أعمال الدورتين «334» «335» لمجلس إدارة منظمة العـمـل الـدولـيـة، اللتين انعقدتا في نوفمبر 2018 ومارس 2019.

كما التقي سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية الوفـود العربيـة الممثلة للشـركـاء الاجتـمـاعـيـين الـثـلاثـة بـغـرض التنسيق والتشاور حـــول المواضيع التي تهم المنطقة العربية، وفـي مقـدمـتـهـا القـضـيـة الفلسطينية .

بيان بمناسبة الذكرى « 54» لتأسيس منظمة العمل العربية

فـي الثاني عشر مـن يناير لهـذا العام، حلـت الذكرى الرابعـة والخمسون لتأسيس منظمـة العمل العربية، كأول منظمة عربيـة متخصصة، تعمل فى إطـار جامعة الدول العربية، وتعني بقضايا «العمل والعمال» فى وطننا العربي.

وقـد سعـت المنظمـة، منـذ انطلاقهـا، إلـى تحقيـق الأهـداف النبيلة، التي نص عليهـا الميثاق العربي للعمل، ودستور المنظمة، وفي مقدمتها تعزيز الحوار الاجتماعي الهـادف والبناء والمسـؤول بين أطراف الإنتـاج الثلاثة، علـى المستويين الوطني والقومي، وذلـك بفضل تكوينها الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك منظمات أصحاب الأعمـال والعمـال، بجانـب الحكومات، فـى كل نشاطات المنظمـة وأجهزتهـا الدستوريـة، إيمانـاً بأهميـة تكاتف أطراف الإنتـاج الثلاثة في الوطن العربـي، واعترافاً بأن التعـاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربـي في حيـاة كريمة، أساسهـا العدالـة الاجتماعية، لتطوير المجتمع العربي، وتنميته على أسس متينة وسليمة.

وقـد حققت المنظمـة نتائج إيجابيـة، ودوراً فعالاً، فى ظـل المتغيـرات والمستجـدات الراهنـة، التـي تشهدها المنطقـة العربية، حتـى أصبحـت تشكل مرتكـزاً مهماً، علـى صعيد العمل العربي المشتـرك، وأضحت أكبر منبر يعـزز المنظومة التشاركيـة العريقة بين أطـراف الإنتاج الثلاثة، ويعمل على تنسيق الرؤى، وتوحيد الأهداف، لدفع المسارات التنموية بشكل متكامل فى وطننا العربي .

أنيطـت بمنظمـة العمـل العربيـة، منـذ إنشائهـا، مهـام جسـام؛ هدفهـا تلبيـة احتياجـات الـدول العربية الأعضاء،عبـر العديـد مـن الأنشطة والفعاليـات وبرامج الدعم الفني، في مجال اختصاصات عمل المنظمة، فكان عليهـا القيام بعمل جاد ودؤوب لتتجاوز المعوقات، وتواجه التحديات لتظـل، على العهد باقية، صورة مشرقة للتعاون العربي، مؤكدة بهـذه المناسبة استعدادها الدائم لتقديم كل عون مخلص لجميـع أطراف الإنتاج في الدول العربية بكل الإمكانات المتاحة.

إن منظمـة العمـل العربية، وهـي تستهل عامهـا الرابع والخمسيـن فـى مسيرتهـا، تتقـدم بأخلـص التهاني إلى أطـراف الإنتـاج الثلاثـة في الـدول العربيـة، الدعامات الأساسية لصرح العمـل العربي، وتخص بالذكر أصحاب المعالـي السـادة الـوزراء، ورؤسـاء منظمـات أصحـاب الأعمـال والعمـال، وكل مـن أسهم في دعـم مسيرة عمل المنظمـة، لتحقيق أهدافها من مـدراء عامِّين، وموظفين سابقيـن وحاليين، وخبراء ومستشارين، وجميع المهتمين بقضايا العمل على امتداد الساحة العربية.

بمناسبة الاحتفـال بيوم المـرأة العالمـي

منظمـة العمـل العربية تؤكـد أهمية دورها فى التنمية المستدامة

يحتفـل العالم أجمع بيوم المرأة العالمى فى الثامن من مارس- آذار من كل عام، فهى الأم التى أعدت جيلًا طيب الأخلاق، عظيم التضحيات والبطـولات والتطلعات، وهى جامعة الحياة فى البدايات والنهايات، ورائحة الذكريات، وهى الأخـت والرفيقة والأسيرة والشهيدة، صاحبة رسالة تتوارثها جيلاً بعد جيل، ونسجت خيوطاً من الوفاء، وعهداً لا انفصـال فيه ولا انفصام وهـى الجدة التى غرست فى الأرض ابتسامة وأمـلا ، وصنعـت تراثاً مزركشـاً عنواناً مـن عناوين الوجود التاريخى والحضـارى لأجيال تتناقله عبـر العصور، وظـل أحد أهـم ركائز تطـور المجتمعات وتحضرها.

وهـى الزوجة الحبيبة، والصديقـة، حافظة البقاء حتى الأبـد ، ورفيقة الحياة، وعبقها الدائـم المتجدد فى أبدية المـكان، وهـى النفـس، وروح الحياة المنبعثـة فى فضاء الكـون، وحاضنـة الرسالـة الإنسانيـة الخالـدة، وجـواز عبورهـا إلى المجـد ، بابتسامة وثقة، وأمـل متجدد مفعم بالحياة.

هـى المقاتلـة، والمناضلـة، والثائـرة، المنبعثـة نـوراً وحيـاة فى الوطن العربي، حارسة الحلم، وضامنة البقاء، وشريكة التنمية في الأوطان.

هى المرأة فى يوم عيدها، ماضية للأمام بخطوات واثقة لا تنظـر للخلف بتاتاً، بل تتقدم بجدارة إلى الأمام، لتخلع عنهـا كل ما علق بها مـن معتقدات خاطئة عبـر السنين، ومـا فرض عليها من قيود، مؤمنـة بحقوقها التى حفظتها لها كل الشرائع السماوية، ومتسلحة بكل ما أوتيت من قوة وعلم ومعرفة إلـى الأمام بلا تراجع، يحدوها الأمل، وثقة المدافع عن الحق.

واليـوم، وبعـد أن قطعـت المـرأة شوطـاً كبيـراً إلـى الأمـام، متخطيـة العديد مـن العقبات والحواجـز، التى كانـت تواجههـا، ومفروضـة عليها فـى السابـق، وبعدما أصبحنا نتلمـس أثر مشاركتها الفاعلة فـى حياتنا، وعلى مختلـف المستويات والأشـكال، وإسهاماتهـا الكبيرة فى عملية النهضة الإنسانيـة والثقافية والاقتصادية والعلمية والإبداعيـة التـى كان لهـا دور مهـم وبارز فيهـا لا يمكن تجاهلـه، إلى جانب ما قامت به من إبداعات تطورت معها سبل الحياة- فإن منظمة العمل العربية تؤكد أهمية الدور الـذى تؤديه المرأة فى سوق العمـل، والتأثيرات الإيجابية لمشاركتها علـى الأصعدة الاقتصاديـة والاجتماعية، من خـلال تشجيعهـا الدائم علـى المشاركة، وإيجـاد المناخ الملائم لها، وتوفير بيئة العمل المناسبة واللائقة لها

الكويت والقاهرة تحتضنان دورتى مجلس إدارة منظمة العمل العربية

احتضنت الكويت والقاهرة أعمال دورتى مجلس إدارة منظمة العمل العربية «89» و«90»، ففى الكويت (عروس الخليج ولؤلؤة الشرق) عقد مجلس إدارة منظمة العمل العربية أعمال دورته التاسعة والثمانين وذلك خلال الفترة من 17– 18 أكتوبر– تشرين الأول 2018، حيث تم في بداية الاجتماع انتخاب معالي السيدة/ **هند صبيح براك الصبيح** – وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية سابقاً، رئيسا للمجلس لمدة عام كامل، وكل من السيد/**عثمان الريس**– غرفة تجارة وصناعة البحرين– دولة البحرين، نائبا لرئيس المجلس عن أصحاب الأعمال، والسيد/ **مازن المعايطة** رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال المملكة الأردنية الهاشمية – نائباً لرئيس المجلس عن العمال.

وقد ألقى سعادة السيد/**فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية– كلمة في الجلسة الافتتاحية، رحب فيها بأعضاء مجلس إدارة المنظمة في بلدهم الثاني «الكويت»، مهنئاً معالي السيدة/ **هند صبيح براك الصبيح** لانتخابها رئيساً للمجلس، شاكراً رئيس مجلس الإدارة السابق، معالي المهندس **محمد شياع السوداني**، وزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق، لجهوده الطيبة في إدارة أعمال مجلس الإدارة خلال الدورتين الماضيتين، وتوجه سعادته بالتهنئة إلى السيد/**عثمان الريس** والسيد/ **مازن المعايطة** لانتخابهما نائبين للرئيس.

كما تقدم سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية باسمه، وباسم أعضاء مجلس الإدارة، إلى دولة الكويت، بجزيل الشكر والعرفان لاستضافتها أعمال الدورة 89 لمجلس إدارة المنظمة، ورفع سعادته أصدق التحية لحضرة صاحب السمو، الشيخ صباح **أحمد الجابر الصباح**، حفظه الله ورعاه – أمير البلاد المفدى،على مواقفه في توحيد الصف العربي، وثقته

فى العمل العربي المشترك، وتكرمه باستضافة العديد من المؤتمرات والفعاليات العربية المهمة على أرض الكويت الحبيبة، متمنياً لدولة الكويت، وسائر الدول العربية، المزيد من الرفعة والتطور والازدهار.

وأشار «**المطيري**»، في كلمته، إلى سعي منظمة العمل العربية الدائم إلى تسخير كل إمكاناتها لدعم القضية الفلسطينية– قضية كل عربي– في المحافل الإقليمية والدولية، لمساندة صمود الشعب العربي الفلسطيني في مواجهة الغطرسة والممارسات الصهيونية التعسفية، ومساعدته فى نيل حقوقه السليبة، وتمكينه من تقرير مصيره وممارسة سلطاته على كامل التراب الفلسطيني المحتل، لينعم بالأمن والسلام والاستقرار لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

من جانبها ألقت معالي السيدة/ **هند صبيح** براك الصبيح– وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية سابقاً، رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية، كلمة أعربت فيها عن فائق شكرها على الثقة التي منحت إياها لتحمل مسؤولية رئاسة المجلس في فترة ولايته الجديدة، متمنية من الله عز وجل أن يعينها على تحقيق الآمال المعقودة بما يخدم أهداف المنظمة، مؤكدة ضرورة تكاتف كل الجهود، وتسخير كل الإمكانات لجميع الأطراف الفاعلة في الوطن العربي، للمساعدة في تجاوز هذه الأوضاع والدفع بعجلة التنمية،بما يعود بالنفع على الاقتصادات العربية، ويسهم في مواجهة الأزمات، خاصة في قضايا حيوية تتصل بتشغيل الشباب، والحد من الفقر، والتخفيف من حدة البطالة المستفحلة، وتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي.

وقد ناقش المجلس، خلال عقده، عدداً من البنود والتقارير المهمة، وأصدر بشأنها قرارات وتوصيات تتعلق بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة (88) لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، وقرارات الدورة «45» لمؤتمر العمل العربي، كما اعتمد المجلس استكمال تشكيل لجنة الحريات النقابية، ولجنة شؤون عمل المرأة العربية، لمدة عامين (2018– 2020)، بمكتب العمل العربي،. واستعرض المجلس تقريراً عن نشاطات وإنجازات المنظمة بين دورتي عقده، وتقريراً عن نتائج أعمال الدورة «102» للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتضمنت البنود أيضا تقريرا حول الفعاليات والأنشطة والبرامج التي نفذتها المنظمة وتتواءم مع أهداف ومقاصد خطة التنمية المستدامة 2030، خدمة للشركاء الاجتماعيين في الوطن العربي.

وناقش أعضاء المجلس تقريراً مهماً عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة، حيث

دعـا إلى مواجهـة السياسـات الاحتلاليـة، والتطرف، والإرهـاب المنظـم، الـذي تقـوده مؤسسـات الدولـة الصهيونية، كما دعا المجلس منظمة العمل الدولية إلى تكثيف جهودها لعقد مؤتمر المانحين لدعم الصندوق الوطنـي الفلسطينـي للتشغيـل والحمايـة الاجتماعية لتوفير التمويل اللازم للصندوق

المطيـري: القضية الفلسطينيـة في صدارة اهتمامات المنظمة للصندوق.

وفـى القاهـرة، افتتـح سعـادة السيد/ **فايـز علي المطيـري** - المديـر العـام لمنظمة العمـل العربية- أعمال الدورة «90» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية، التى عقدت خلال الفترة من 2 – 3 مارس آذار 2019، برئاسـة معالي السيدة/ **مريم عقيـل السيد هاشم العقيـل**- وزيـر الدولة للشـؤون الاقتصاديـة في دولة الكويـت – رئيـس مجلس إدارة منظمـة العمل العربية. وقـد ألقـى سعـادة السيـد/ **فايـز علـي المطيـري** المديـر العام لمنظمة العمل العربية- كلمة فى الجلسة الافتتاحيـة، رحب فيها بأعضاء مجلس إدارة المنظمة، مهنئـا معالى السيـدة **مريـم عقيل هاشـم العقيل** بتوليهـا منصب وزيرة دولـة للشـؤون الاقتصادية في دولـة الكويـت، وترؤسهـا الـدورة «90» لمجلـس إدارة المنظمة، متمنيا لها كل التوفيق والسداد.

وأوضـح **المطيري**، فى كلمتـه، أهمية هذه الدورة، كونهـا تأتـي قبيـل عقـد الـدورة «46» لمؤتمـر العمل العربـي، المزمع عقده فـي القاهرة خـلال الفترة من 14 – 21 إبريـل/ نيسـان 2019، وأن جدول أعمالها، المعروض فـي البنـود الـواردة، يتطلب جهـدا مميزا لدراستها ومناقشتها، وإثرائها للخروج منها بالتوصيات والقرارات المناسبة حيالها.

كمـا أكـد سعـادة السيد/ **فايـز علـي المطيـري**، فـى كلمتـه، أن القضيـة الفلسطينية تأتي فـى صدارة اهتمامـات المنظمـة لدعم أطـراف الإنتاج فـى دولة فلسطيـن مما يدعو دائمـاً إلى تقديم تقريـر دائم إلى مجلس إدارتها حول المستوطنـات الإسرائيلية وآثارها الاقتصاديـة والاجتماعيـة علـى قطاع العمـل، لترصد من خلاله الجرائـم التي تمارسها قوات الاحتلال بحق أطراف الإنتاج فى دولـة فلسطين، ولبحث سبل تقديم الدعـم الفاعل لتعزيز قدرات سـوق العمل الفلسطينية لتهيئة المناخ لإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كمـا أشار المدير العـام إلى أنه في الدورة «46» لمؤتمر العمل العربي ستقام جلسة خاصة تتعلـق بأوضـاع عمـال وشعـب فلسطين فـي الأراضي العربية المحتلة، وذلك للتضامن مع الشعب الفلسطيني تجاه الانتهاكات التي يتعرض لها، وسياسات القمع التي يمارسهـا الكيان الصهيوني، وبحـث الآليات التنفيذية والإجراءات العملية لدعم حقـوق العمال الفلسطينيين تجـاه الممارسات الإسرائيلية، وذلـك تنفيذاً لقرارات مجلـس إدارة منظمـة العمـل العربية فـي دورته «89» الذي عقد في دولة الكويت أكتوبر 2018.

مـن جانبهـا ألقـت معالـى السيدة/ **مريـم عقيل السيـد هاشم العقيل**– وزيـرة الدولـــة للشؤون الاقتصاديـة فـي دولة الكويـت – رئيس مجلـس إدارة منظمـة العمـل العربية- كلمـة رحبت فيهـا بالحضور الكـرام، متمنيـة لأعمال الـدورة « 90» لمجلـس إدارة منظمـة العمل العربيـة، التي تشرفت بترؤس أعماله، التوصـل إلى نتائج وقـرارات إيجابيـة وعملية ملموسة تسهم في الدفع نحو تحقيق غايته المنشودة، وذلك في إطار رسالة المنظمة الرائدة لخدمة المواطن العربي، وبما يضمن له الحصول على عمل لائق وعيش كريم .

كمـا وجهـت معالـي السيدة/**مريـم عقيـل** خالص الشكر والتقدير لسعادة السيد/ **فايز علي المطيري** والعامليـن في المنظمة، لما أولوه مـن حفاوة بالغة في الاستقبـال، مثمنـة عالياً جهـوده الحثيثـة والملحوظة للإعـلاء من شـأن المنظمة، وتنويـع خدماتها، وتأكيد مكانتها الرائدة بين منظمات العمل العربي المشترك،

وتطويـر الأداء بهـا، وتعزيز دورها القومـي في قضايا العمل والعمال في جميع أنحاء الوطن العربي.

وأشارت معالي الوزيرة، في كلمتها، إلى جدول أعمال الدورة، الذي يحفل بالعديد من المسائل والموضوعات المهمـة ذات الصلة بأهداف وأنشطـة المنظمة خلال العـام المنقضي، بالإضافة إلى طرح تقرير حول متابعة تنفيذ قـرارات الدورة السابقة لمجلس إدارة المنظمة، وتقرير شامل يتضمن أنشطة وإنجازات المنظمة خلال دورتـي المجلـس (89 – 90)، وتقريـر عـن مذكـرة المديـر العـام لمنظمة العمـل العربية حـول تصورات جدول أعمـال المجموعة العربيـة المشاركة في مؤتمر العمل الدولي الدورة 108 (يونيو/ حزيران 2019).

وقـد ناقش المجلـس عـدداً مـن البنـود والتقارير المهمة، وأصدر بشأنها قرارات وتوصيات تتعلق بنتائج أعمال الدورة «39» للجنة الخبراء القانونيين، وتقريراً عـن نتائج أعمال الدورة «17» للجنة شؤون عمل المرأة العربيـة، وتقريراً عـن أوضاع عمال وشعـب فلسطين فـى الأراضي العربيـة المحتلة، **حيـث أكد المجلس دعمـه ومساندته الكاملـة للشعـب الفلسطيني فـى مواجهـة الممارسـات اللاإنسانيـة للكيـان الصهيونـي، من أجل استرداد حريته وحقه فى تقرير المصير.**

كمـا أشـاد مجلـس الإدارة بجهـود سعـادة السيـد **فايـز علي المطيـري** – المدير العام لمنظمة العمل العربيـة- بتطوير العمل فى المنظمـة، لتواكب التطور التكنولوجـي، والفعاليـات والأنشطـة المتميـزة التـى قدمتهـا المنظمة بيـن دورتـي المجلس، وأيـد مجلس إدارة منظمة العمل العربية تجديد ولاية سعادة المدير العـام – **فايـز علـي المطيـري- لفتـرة جديدة (2019-2023) استكمـالا لجهوده في تعزيز وتطويـر العمـل فـي المنظمة لخدمـة أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.**

بهدف وضع استراتيجية عربية للوظائف الخضراء إطلاق أعمال الندوة القومية حول «التحول نحو الاقتصاد الأخضر» ببورتسودان

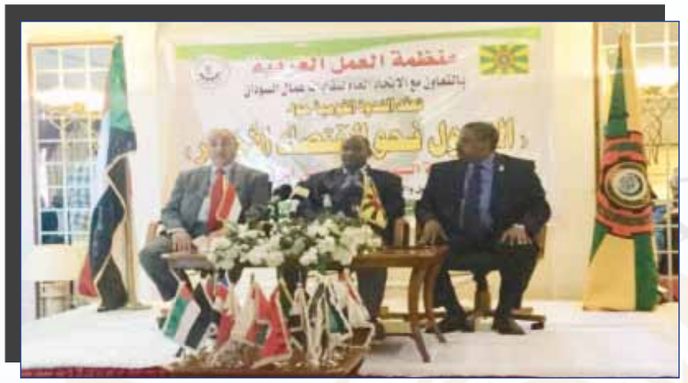

افتتح بمدينة بورتسودان على ساحل البحر الأحمر صباح يوم 12 نوفمبر الندوة القومية حول «**لتحول نحو الاقتصاد الأخضر في الدول العربية**» والتي عقدتها منظمة العمل العربية بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال السودان خلال الفترة من 12 إلى 14 نوفمبر تشرين الثاني 2018 بفندق كورال بولاية البحر الأحمر – بورتسودان وذلك تمهيداً لوضع استراتيجية عربية شاملة للوظائف الخضراء تأخذ في الاعتبار التباين بين الاقتصادات العربية من جهة وحجم وطبيعة أسواق العمل من جهة أخرى.

وقد افتتحت الندوة بكلمة ألقاها الدكتور/ **سر الختم عبد القادر** – الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال السودان ، حيث تقدم بالشكر لوالي ولاية البحر الأحمر على استضافة الندوة والقيادات التنفيذية بالولاية واكد أن العالم الآن يتحدث عن الاقتصاد الأخضر وأن الولاية هي نموذج لهذا التوجه الاقتصادي موجهاً عميق الشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية على دورها في دعم العمل العربي المشترك وخدمة قضايا العمال العرب

كما حظي حفل الافتتاح بحضور السيد/ **الهادي محمد علي** – والي ولاية البحر الأحمر الذي رحب بالمشاركين في الندوة من أطراف العمل الثلاثة من مختلف الدول العربية معتبراً أن العمل قيمة حضارية، مشيراً الى ان الاقتصاد الأخضر يحافظ على الموارد واستدامة الحياة،مؤكدا ان الاعتداء على الموارد الطبيعية يؤثر على الاستدامة، وأشار إلى أن الولاية يوجد بها ثروة بحرية وطبيعية وبحاجة إلى تفعيل العمل بها وباسم الولاية رحب بنشاط المنظمة المتنامي في السودان.

وقد ألقى السيد/ **محمد شريف** – المشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل بمنظمة العمل العربية كلمة نيابة عن معالي السيد/ **فايز المطيري** المدير العام للمنظمة أكد فيها أن الاقتصاد الأخضر يعتبر مفهوماً جديداً من مفاهيم التنمية الاقتصادية سريعة النمو ويهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي من أجل الحفاظ إلى حق الأجيال القادمة في الثروة والتنمية مشيراً إلى أن الاقتصاد الأخضر يحمل آليات عديدة للحد من مشكلة البطالة .

وأكد «**المطيري**» أن الهدف من الندوة تبادل التجارب والخبرات فيما بين المعنيين من أطراف الإنتاج في الوطن العربي حول كيفية دعم الاقتصاد الأخضر بما يخدم أهداف التنمية المستدامة 2030.

شارك في الجلسة الافتتاحية للندوة السيد/ **طه كركر** – رئيس اتحاد أصحاب العمل في ولاية البحر الأحمر، وممثلون عن عدد من المؤسسات في السودان وبمشاركة (150) مشاركاً يمثلون أطراف إنتاج الثلاثة في الدول العربية ناقشت الندوة على مدار ثلاثة أيام متطلبات التحول إلى الوظائف الخضراء لدعم التشغيل في الوطن العربي ودور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة كما بحثت الحلول التي تساعد صانعي السياسات لتعزيز دور هذا الاقتصاد في التنمية وأوضاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تواجه تحديات خاصة نحو التوجه إلى الخضرنة ودور القطاع الخاص في اعتماد هذا النوع من الاقتصاد وسياسات التدريب المهني في تكيف العمالة على هذا النوع من الوظائف.

الندوة القومية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر توصي بـ

وعلى مدار سته جلسات عمل شملت الجلسة الافتتاحية والختامية، خلصت المناقشات إلى عدة توصيات من أهمها : التصدي للتحديات الناجمة عن الظواهر المناخية، واتخاذ إجراءات عاجلة لتدريب وتأهيل العمال على مهارات الاقتصاد الأخضر، دعم الإعلام البيئي التنموي بهدف التسويق الاجتماعي لقضايا التنمية المستدامة،

كما أكد المشاركون في الندوة القومية على أهمية الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية حفاظاً على ثروة الأجيال الحالية والقادمة والحد من تدهور وتلوث البيئة وضرورة تفعيل دور القطاع الخاص من حيث الشراكة المجتمعية الفاعلة في حاكمية منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لتعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

كما طالب المشاركون في توصياتهم دعوة الدول العربية لإعداد استراتيجيات لحماية البيئة وكفاءة الطاقة وإعطاء الأولوية لتنمية المجتمعات الريفية، مؤكدين على أهمية دعوة منظمة العمل العربية لمواصلة أنشطتها المختلفة في مجال الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

قدم المشاركون في نهاية الندوة القومية شكرهم وتقديرهم لمعالي الأستاذ/ **إدريس أبو قردة** وزير العمل والإصلاح الإداري وتنمية الموارد البشرية، بجمهورية السودان على رعايته الكريمة لأعمال الندوة القومية، والشكر موصول للأستاذ/ **الهادي محمد علي** والي ولاية البحر الأحمر لحضوره حفل الافتتاح، كما قدموا المشاركين الشكر والتقدير إلى سعادة المهندس **يوسف علي عبد الكريم** – رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان وأعضاء قيادة الاتحاد لاستضافتهم الكريمة لأعمال هذه الندوة

وقدم المشاركون أيضاً الشكر والتقدير لسعادة السيد **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية لاستجابته الكريمة لتنظيم وتنفيذ هذه الندوة النوعية والتي تناولت إحدى ركائز التنمية المستدامة المتمثلة نحو الاقتصاد الأخضر في الوطن العربي بهدف الحد من الفقر والبطالة بشكل عام وتعميق الحوار بين المعنيين باتخاذ القرار من قيادات أطراف الإنتاج الثلاثة والشكر موصول للقائمين على إدارة وتنفيذ هذه الندوة الهامة.

وعلى هامش الندوة افتتح والي ولاية البحر الأحمر المهرجان العمالي للبيع المخفض عبر الدفع الالكتروني، والذي نظمه اتحاد نقابات عمال السودان ممثلاً في اتحاد نقابات عمال ولاية البحر الأحمر حيث تحدث في الافتتاح نائب والى ولاية البحر الأحمر ورئيس اتحاد عمال الولاية والأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال السودان ونائب رئيس بنك العمال الوطني .

خلال الندوة القومية للعقد العربي للتشغيل بالأردن
منظمة العمل العربية تؤكد ضرورة وضع التشغيل في صدارة أولويات التنمية

عقدت منظمة العمل العربية ندوة قومية تحت عنوان (العقد العربي للتشغيل 2010 - 2020 التوجهات والمآلات)، تحت رعاية كريمة لمعالي السيد/ **سمير مراد** – وزير العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية،بحضور «60» مشاركاً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة، وذلك خلال الفترة من 28-29 نوفمبر/ تشرين الثاني بالعاصمة الأردنية عمان.

ويأتي عقد الندوة تنفيذاً لقرار مؤتمر العمل العربي الصادر عن الدورة «45» 2018،بشأن تقرير المتابعة السنوي لمتابعة التقدم في إنجازات العقد العربي للتشغيل (2010-2020)، وتكليف منظمة العمل العربية بعقد ندوة قومية للوقوف على ما تم إنجازه من التوجيهات والمآلات التي أوردها العقد العربي للتشغل، وما هى التصورات المستقبلية في هذا الشأن، ودراسة مدى التقدم في إنجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل من أجل الحلول المناسبة لمساعدة البلدان العربية في تذليل أي صعوبات قد تعوق تحقيق الأهداف المرجوة من العقد.

افتتحت أعمال الندوة بكلمة من سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** -المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقاها نيابة عنه مستشار المدير العام السيد/ **محمد شريف**، حيث استهلها بالترحيب بالسادة المشاركين ممثلي الدول العربية المشاركة ومتوجهاً بالشكر والتقدير لمعالى السيد/ **سمير سعيد مراد** - وزير العمل على رعايته أمال هذا النشاط وأعضاء الوزارة كافة على تعاونهم الصادق مع المنظمة وهمتهم العالية في تذليل كافة العقبات وتهيئة كافة الظروف ومستلزمات النجاح لهذا الجمع الكريم. ثم تعرض بإيجاز إلى مفهوم العقد

العربي للتشغيل وأهدافه وأشار إلى الجهود التي تبذلها المنظمة لتأدية رسالتها القومية النبيلة لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين البلدان العربية في مختلف مجالات وقضايا العمل والعمال، وبوجه خاص المساعدة على معالجة مشكلات الفقر والبطالة فقد واصلت المنظمة سعيها لوضع التشغيل في صدارة أولويات التنمية، وذلك من خلال إصداراتها المتخصصة ومختلف الأنشطة والفعاليات التي تنظمها على أكثر من مستوى قطري وإقليمي وقومي من مؤتمرات ومنتديات وندوات وورش عمل، حتى أوصلت ما توصلت إليها من دراسات واقتراحات باعتماد وثيقة العقد والبرنامج المتكامل لدعم التشغيل من القمم الاقتصادية والتنموية والاجتماعية .

ومن جانبه ألقى معالي السيد/ **سمير سعيد مراد** وزير العمل – راعى أعمال الندوة،كلمة ألقاها نيابة عنه عطوفة المهندس **هاني خليفات** – الأمين العام لوزارة العمل، حيث نقل تحيات وترحيب معالى الوزير للسادة

المشاركين ممثلي أطراف الإنتاج في الدول العربية المشاركة، مؤكداً دعم الأردن لكافة الأنشطة والبرامج التي تعقدها منظمة العمل العربية على أرض الأردن فالحكومة الأردنية ملتزمة بتنفيذ أهداف «العقد العربي للتشغيل» وترجمة التوجهات التي يهدف إليها العقد إلى فلسفة وسياسة عامة بالانتقال إلى مرحلة التشغيل وقد تم في الأردن اطلاق الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية عام 2016 بمباركة من جلالة الملك والتي خرجت بتوصيات تؤطر عمل القطاعات المعنية بالتعليم وتنسجم مع مخرجات الرؤية المستقبلية للسنوات العشر المقبلة، وأضاف عطوفته أن العقد العربي للتشغيل ينصهر بأهدافه الستة ضمن إطار منطقي عام تتمثل غايته الأفقية في الارتقاء بمختلف مؤشرات سوق العمل العربية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات وفى ختام كلمته تمنى طيب الإقامة للسادة المشاركين ونجاح أعمال هذه الندوة الهامة والخروج بتوصيات عملية للحد من مشكلة البطالة والفقر.

بعد مناقشات مستفيضة ومكثفة لأوراق العمل المقدمة من قبل السادة الخبراء،و على مدار يومي عمل عقدت خلالها خمس جلسات عمل،تم تشكيل لجنة صياغة، والتي انتخبت عطوفة المهندس/ **هاني خليفات** الأمين العام لوزارة العمل في المملكة الأردنية الهاشمية رئيساً لها،والسيد/ **ياسر الشربيني** مساعد وزير القوى العاملة في جمهورية مصر العربية مقرراً لها، أقر المشاركون بالندوة القومية للعقد العربي للتشغيل بإعادة النظر في الإطار التشريعي المنظم لانتقال العمالة بين الدول العربية،والإهتمام والنهوض بالقطاعات الإنتاجية كمحركات رئيسية للتنمية المستدامة، وضرورة الاستفادة من التجارب الوطنية الواردة في التقارير السنوية لمتابعة تنفيذ العقد العربي

للتشغيل والتي تهدف إلى تخفيض نسبة البطالة وتحسين جودة التعليم التقني والتدريب المهني.

كما طالب المشاركون بحث أصحاب الأعمال والاتحادات النقابية لزيادة التفاعل مع وثيقة العقد العربي للتشغيل، ودعم الأعمال الريادية وابتكارات الشباب لتمكينهم للقيام بدورهم التنموي على أكمل وجه، كما طالبوا أيضاً منظمة العمل العربية بمتابعة وتحديث «الإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل» «والإستراتيجية العربية للتعليم التقني والتدريب المهني» مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة 2030 وأبعادها الجوهرية، ودعو المنظمة لمواصلة أنشطتها وبرامجها الخاصة بالتنمية والتشغيل .

«المطيري» الاستثمار الآمن لأموال التأمينات الاجتماعية يسهم في التنمية الاقتصادية

افتتحت في الجمهورية اللبنانية أعمال الندوة القومية حول «الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان الاجتماعي»، التي عقدتها منظمة العمل العربية بالتعاون مع المركز العربي للتأمينات الاجتماعية والجمعية العربية للضمان الاجتماعي يوم الثلاثاء الموافق 18 ديسمبر 2018، تحت رعاية معالي السيد/ **محمد كبارة** – وزير العمل بالجمهورية اللبنانية سابقاً، وحضور المستشار القانوني لمعالي الوزير السيد/ **عادل ذبيان**، والدكتور/ **محمد الكركي**- رئيس الجمعية العربية للضمان الإجتماعي، والسيد/ **غسان غصن** – الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ومشاركة «70» مشاركاً من أطراف الإنتاج الثلاثة، وممثلي صناديق ومؤسسات الضمان الاجتماعي وكبار المسئولين والمهتمين بهذا المجال من مختلف الدول العربية.

وقد ألقى السيد/ **حمدي أحمد** مستشار المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة نيابةً عن سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، نقل فيها تحيات سعادته، مقدماً الشكر والتقدير لمعالي وزير العمل في لبنان على رعايته لأعمال الندوة، والشكر موصول للدكتور/ **محمد كركي** وأسرة الجمعية العربية للضمان الاجتماعي على جهودهم وتعاونهم مع المنظمة وتوفير كل السبل لإنجاح هذا النشاط.

أكد «**المطيري**» في كلمته على أهمية انعقاد هذه الندوة في ظلّ القناعة المتزايدة بأن الاستثمار في الضمان الاجتماعي وتطويره هو استثمار في تعزيز الاقتصاد الوطني والأمن الاجتماعي فالحقوق التي تُؤديها نظم التأمينات الاجتماعية تأتي في مقدمة حقوق الإنسان التي أكّدتها كافة المواثيق العربية والدولية، وينبغي الحرص على استدامتها وتمكينها من القيام بدورها في الحد من المخاطر التي يتعرّض لها الإنسان وصولاً للسلم الاجتماعي والتقدم والاستقرار، فتحقيق نمو شامل تسانده حماية اجتماعية هو السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، مؤكداً بأن مؤسسات الضمان الاجتماعي تستمد قوتها من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحالية والاحتفاظ باحتياطات مقبولة لمواجهة الأزمات الطارئة، لذلك أصبح من الضروري التوسّع في أوجه الاستثمار الاجتماعي وتطوير سياساته لضمان زيادة قيمة الاستثمارات في مواجهة التضخّم وتحقيق أقصى مصلحة اجتماعية واقتصادية للمؤمّن عليهم والعمل على امتداد عوائد هذا الاستثمار للأجيال القادمة لذلك فإن المتابعة الدورية وتطوير آليات العمل للنشاط التأميني والاستثماري لمؤسسات الضمان الاجتماعي وتوفير الضمانات اللازمة للحقوق التأمينية الحالية والمستقبلية أمر أساسي لضمان استمرار المزايا التأمينية لجميع فئات المواطنين والحفاظ على حقوقهم، مؤكداً أن الاستثمار الآمن لاحتياطي أموال التأمينات الاجتماعية، يؤدي دوراً رئيسياً في المساهمة الفعّالة في التنمية الاقتصادية وتوفير الحد الأقصى من الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان الاجتماعي ولكن يجب أن يُحصّن نظام الضمان الاجتماعي بتشريعات مُحكمة وصارمة وأن تكون استثماراته مدروسة وعوائده مقنعة وتساهم في تغطية المصروفات بشكل فعال، وأن يكون لديه احتياطي استراتيجي قوي وأن يدار بما يحقق استدامة وإصلاح وتطوير المؤسسة والنظام معاً وفقاً

لمبـادئ الحوكمة الرشيدة، الأمر الذي يكفل توفير ضمان اجتماعي حقيقي ومستدام للمستفيدين.

عقـدت الندوة على مدار ثلاثة أيـام عمل، أربع جلسات عمل ناقشت فيهم أنظمة التقاعد في العالم تواجه تحديات تهدد استمراريتها:

وتناولـت **الجلسـة الأولـى** واقـع أنظمـة التقاعد في المنطقـة العربيـة، وأنـواع نظـم تمويـل أنظمـة التقاعد والمبادرات والاستراتيجيات المتخذة لمواجهة التحديات.

وتحدثـت خلالها الدكتورة/ **منال الـدق** - وكيل وزارة للشـؤون الماليـة – الهيئـة القوميـة للتأميـن الاجتماعي صندوق العامليـن بالقطاع الحكومـي – بجمهورية مصر العربيـة، وتم عرض تجربـة كل من الجمهوريـة التونسية والتـي عرضهـا السيـد/ **عبـد الكريـم جـراد**، تجربة جمهوريـة السـودان وعرضهـا السيـد/ **كامـل مصطفى** الأمين مديـر الإدارة العامة للبحـوث والدراسات بالجهاز الاستثماري للضمان الاجتماعي،

وترأس الجلسـة الدكتور/ **عادل صالـح** مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية بالخرطوم

تطوير منظومة التشريعات المرتبطة باستدامة الأنظمة:

أمّـا **الجلسـة الثانية** فقـد ترأسها الأستـاذ **يعقوب يوسف محمد** - الأمين العام للاتحاد الحر لنقابات عمال البحريـن، وتمّ خلالها مناقشة تطوير منظومة التشريعات المرتبطـة أو المؤثـرة في استدامة الانظمـة، وكيف تعمل المؤسسات الحريصة على الحفاظ على استدامة الأنظمة لديهـا على ابتكار الحلول الواقعيـة لتحقيق ما تصبو إليه، كذلـك تم مناقشـة الحوكمـة بمبادئها (سيـادة القانون، الشفافيـة، المساءلـة، المشاركـة، النزاهـة...) تحـدث خلالهـا الدكتور **محمود المعايطة** مدير إدارة البحوث والدراسـات الاكتواريـة فـي المؤسسـة العامـة للضمـان الاجتماعـي – المملكة الأردنيـة الهاشمية، والدكتور يزن المجالـي - خبيـر مخاطـر مؤسسي فـي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – المملكة الأردنية الهاشمية

اعتماد مبادىء الحوكمة الرشيدة في سياسة الاستثمار:

وتمحـورت **الجلسـة الثالثـة** حـول تصميـم نظـام التمويـل لأنظمة التقاعد الذي يرتكز علـى تحقيق التوازن بين الإيرادات الناتجة من الاشتراكات والمساهمات وبين النفقات التأمينية فعادة ما تحقق صناديق التقاعد خاصة في السنوات الأولى من إنشائها فائضاً مالياً .

وقـد ترأس أعمالها السيد/ **يحيى أحمد** المدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالجمهورية العربية السوريـة، وتحدث خلالها الدكتور/ **يزن المجالي** خبير مخاطر مؤسسي فـي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي المملكـة الهاشمية الأردنيـة، والدكتور/ **أيمـن البلوشي** مديـر إدارة الحوكمـة والامتثـال فـي المؤسسـة العامـة للتأمينـات الاجتماعيـة فـي دولـة الكويـت، السيد/ **علي هلال الراشدي** محلل الاستثمار الخارجي بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بسلطنة عمان .

تعزيـز قدرات المسـئولين في مؤسسـات الضمـان الاجتماعي:

أمـا **الجلسـة الرابعـة** ترأسهـا الدكتـور/ **أحمـد مجدلانـي** رئيس مجلس إدارة هيئـة التقاعد الفلسطينية والتي هدفـت إلى تعزيز قدرات المسؤوليـن في مؤسسات الضمـان الاجتماعـي والتأمينـات الاجتماعيـة في مجال التقييـم الاكتـواري، والبيانـات المطلوبـة والمنهجيـات المفترضـة فـي إطار التقييـم الاكتواري لبرامـج الضمان الاجتماعي، تحـدث خلالها دكتور/ **محمـود المعايطة** مدير إدارة البحـوث والدراسات الاكتواريـة في المؤسسة العامة للضمـان الاجتماعي – المملكة الأردنية الهاشمية،

والدكتـورة/ **منـال الدق** - وكيـل وزارة للشـؤون الماليـة – الهيئـة القوميـة للتأميـن الاجتماعـي صنـدوق العامليـن بالقطاع الحكومي – بجمهورية مصر العربية .

وبعـد المناقشـات المستفيضـة للسـادة المشاركيـن والخبراء، أوصت ندوة الاستدامة المالية لمؤسسات الضمان والتأمينـات الاجتماعية بتطبيق مبادىء الحوكمة الرشيدة من مؤسسات الضمان الاجتماعي، وتبني التخطيط وقياس الأداء فـي إدارة وتنفيذ إطار شامل للاستدامة، كما أكدت التوصيات على تبنى مبـدأ "التخطيط وقياس الأداء" من أجـل تقديـم أداء مؤسسـات الضمان الاجتماعـي العربية فـي إدارة وتنفيذ إطار شامـل للاستدامة ودعوة مؤسسات التأمينات الاجتماعية لاتبـاع أفضل المعايير والممارسات في تنفيذ العمليات الاستثمارية والالتزام بمعايير الحوكمة الرشيـدة، وتبني إدارة مخاطر فعالـة بما يضمن السلامة والأمان للاستثمارات.

وفـي ختام أعمال النـدوة، تقدم المشاركـون في الندوة بالشكـر والتقديـر لمعالـي وزيـر العمـل اللبنانـي سابقاً الأسـتاذ/ **محمـد كبـارة** ولمعالي الأسـتاذ/ **فايز علي المطيـري** المديـر العام لمنظمـة العمل العربيـة وأسرة المنظمـة كذلك للدكتـور/ **محمد كركـي** رئيس المكتب التنفيـذي للجمعيـة العربيـة للضمان الاجتماعـي ولأسرة الجمعيـة علـى الجهـود المستمرة التـي تبذلهـا الجمعية بالتعـاون مـع منظمة العمـل العربيـة في مجـال الضمان الاجتماعي، ويتمنون عليهـم مواصلة وتكثيف جهودهم في مجال استدامـة مؤسسات الضمـان الاجتماعي والتنسيق بين مؤسسات التأمينات الاجتماعية في الدول العربية.

للعام الثاني على التوالي، منظمة العمل العربية تنظم دورات تدريبية في العاصمة الموريتانية نواكشوط

تجسيداً لأهداف منظمة العمل العربية في تحسين ظروف وشروط العمل وضمان بيئة عمل ملائمة في الدول العربية، تسعى المنظمة دائماً إلى تقديم الدعم الفني والوفاء بالتزاماتها تجاه أطراف الإنتاج الثلاثة وخاصة في الدول الأكثر احتياجاً، لتساهم في تطوير قدرات وكفاءات الكوادر العربية في مجالات العمل، وقضايا العمال ضمن الإمكانيات المتاحة.

واستجابة لطلب وزارة الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، نفذت منظمة العمل العربية برامج تكوينية لإعداد مفتشي العمل والصحة والسلامة، حيث افتتحت منظمة العمل العربية أعمال دوراتها التدريبية التي عقدتها لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال الفترة من 19-21/ 11/ 2018 في مجالات معايير العمل العربية، المفاوضة الجماعية، الصحة والسلامة المهنية، برعاية كريمة من معالي السيد/ **سيدنا عالي ولد محمد خونا** – وزير الوظيفة العمومية والعمل والتشغيل وعصرنة الادارة وحضور السيدة/ **خديجة بوكا** – الأمين العام لوزارة الصيد والاقتصاد البحري، سعادة السيد/ **تل أسمان** – الأمين العام لوزارة البترول والمعادن والطاقة، والدكتور/ **مصطفى الغزواني** مدير المكتب الوطني لطب الشغل.

ألقى السيد/ **رابح مقديش** – مدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس، كلمة أكد فيها على استعداد المنظمة التام والمستمر لتقديم الدعم الفني المستمر لأطراف الإنتاج الثلاثة من خلال حرصها على تكوين كوادر عربية متخصصة في كافة قضايا العمل والعمال، ومن جانبه ألقى سعادة السيد/ **أحمد ولد محمد محمود ولد الديه** – أمين عام وزارة الوظيفة العمومية كلمة أشار فيها إلى أن انعقاد تلك الدورات في هذا التوقيت يأتي متسقاً مع جهود وزارة الوظيفة العمومية والعمل والتشغيل وعصرنة الإدارة في تنفيذ الاصلاحات

الرامية إلى تعزيز المنظومة القانونية لموائمتها مع النظم والمعايير العربية والدولية والذي سيكون له الأثر الإيجابي على توازن علاقات العمل بين أطراف الإنتاج في الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

شارك في أعمال الدورة التدريبية « 60» متدرباً من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة المختصين بمجال معايير العمل العربية، كذلك من المعنيين باجراء المفاوضات الجماعية في موريتانيا، بالإضافة إلى أطباء الشغل ومهندسي السلامة في مواقع العمل .

استهدف البرنامج الأول «40» متدرباً من مفتشي العمل وممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة وتناول موضوع «معايير العمل العربية والمفاوضة الجماعية» حيث شمل المحاور التالية:

معايير العمل العربية : أهدافها – خصائصها – مراحل إعدادها – وسائل متابعتها.

الالتزامات المترتبة على الدول بشأن معايير العمل العربية .

الصعوبات التي تحول دون التصديق على اتفاقيات العمل العربية وسبل تجاوزها.

أساليب وتقنيات التفاوض الجماعي .

المفاوضة الجماعية في معايير العمل العربية والدولية.

دور أطراف الإنتاج في النهوض بالمفاوضة الجماعية.

وعقدت خلال أيام العمل جلسات تطبيقية لتدريب المشاركين على أحدث أساليب وتقنيات التفاوض الجماعي،

أما البرنامج الثاني فقد استهدف إعداد «25» متدرباً من الكوادر الفنية العاملة في المركز الوطني لطب الشغل من خلال «المستوى الأول من البرنامج التأهيلي في الصحة والسلامة المهنية»

وذلك لتعزيز قدراتهم وتطوير مهاراتهم للقيام بمهام

التفتيش بهدف الحفاظ على صحة وسلامة العامل وبيئة العمل، وتضمن المستوى الأول من البرنامج المحاور التالية:

أساسيات ومفاهيم عامة.

أسباب حوادث العمل وطرق الوقاية منها.

مخاطر بيئة العمل (البيولوجية والحيوية والكيميائية والكهربائية والميكانيكية).

الصحة والسلامة في أنشطة تداول المواد والنفايات الخطرة.

الصحة والسلامة المهنية في أنشطة الزراعة والمناجم والمحاجر.

زيارة ميدانية للتدريب العملي على تقييم مخاطر بيئة العمل وطرق السيطرة المناسبة.

وفي الختام أشاد المشاركون بمستوى الدورة التدريبية ومدى الفائدة التي تحققت لهم خلال مشاركتهم فيها، وأعربت وزارة الوظيفة العمومية عن رغبتها في عقد دورة تدريبية لمفتشي العمل تشمل التدريب على كافة مجالات التفتيش القانونية والاجرائية والتفتيش على الصحة والسلامة المهنية .

وفي نهاية الجلسة الختامية وزعت شهادات تدريب معتمدة من منظمة العمل العربية على المشاركين في الدورة.

الربيعي" يتقدم بالشكر إلى "المطيري"

ويطمح في استمرار دعم العراق في مجال الصحة والسلامة المهنية

تحت رعاية معالي الدكتور/ **باسم عبد الزمان مجيد الربيعي** وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق، افتتح سعادة الدكتور/ **عبد الكريم الجنابي** وكيل الوزارة لشؤون العمل ممثلاً عن معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية أعمال الدورتين التدريبيتين «نظام التسجيل والإبلاغ عن حوادث وإصابات العمل «و» السلامة في الأعمال الإنشائية» اللتين تستهدفان 55 مشاركاً من الكوادر المعنية بالصحة والسلامة المهنية من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في المحافظات العراقية، وذلك خلال الفترة (2-4 ديسمبر/ 2018) في مقر المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بغداد بحضور ممثلين عن الاتحاد العام لنقابات عمال العراق، واتحاد الصناعات العراقي.

وفي الجلسة الافتتاحية رحب معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية بوفد منظمة العمل العربية في بلدهم الثاني وبالسادة المشاركين في كلمة ألقاها نيابة عنه وكيل الوزارة لشؤون العمل، موضحاً أهمية اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى توفير ظروف عمل آمنة ولائقة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. مؤكداً سعيه منذ استلام مهام عمله إلى توفير فرص عمل وحماية اجتماعية كريمة لكل عراقي، مؤكداً على أن الحد من الإصابات والوفيات في العمل مسؤولية تضامنية بالتنسيق مع أصحاب العمل ومنظمات العمال، مشيراً إلى دعم وزارته لنشاطات الصحة والسلامة المهنية وسعيها أن يكون المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية مركزاً إقليمياً يخدم المنطقة، متقدماً بالشكر إلى الأستاذ فايز المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية مضيفاً: « نطمح باستمرار المنظمة في دعم هذه الأنشطة والفعاليات لما فيه مصلحة وفائدة الجميع"

هذا وتقدم سعادة الأستاذ/ **فايز المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية في كلمة ألقتها نيابة عنه الدكتورة رانية رشدية القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية، بأخلص عبارات الشكر والامتنان لمعالي الدكتور باسم الربيعي وزير العمل والشؤون الاجتماعية؛ لتكرمه برعاية أعمال الدورتين التدريبيتين، والذي يعكس إلى حد كبير دأب الوزارة للعمل على تنفيذ الهدف الثامن لخطة التنمية المستدامة 2030، بغرض توفير العمل الكريم واللائق وتحقيق النمو الاقتصادي؛ والسعي إلى توفير بيئة آمنة للعامل في كافة القطاعات على المستوى الوطني. منوهاً إلى استجابة المنظمة لطلب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بتنفيذ هذه البرامج التدريبية للسنة الثانية على التوالي على أرض العراق الشقيق والتي تستهدف الكوادر الوطنية العاملة في مجال الصحة والسلامة المهنية، مؤكداً سعي المنظمة الدائم إلى تقديم الدعم الفني لأطراف الإنتاج الثلاثة، لتساهم في تطوير قدرات وكفاءات الكوادر العربية في جميع قطاعات العمل ضمن الإمكانيات المتاحة.

كما أضاف سعادته: " نحن إذ نضع كل خبراتنا وإمكانياتنا في خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة على المستوى العربي، ارتأينا أن تكون رسالة المنظمة لخطة عمل السنة القادمة "تنمية الموارد البشرية العربية لتعزيز دورها في التنمية المستدامة" من خلال «الاهتمام بالبحوث والدراسات والبرامج التدريبية» كهدف استراتيجي رئيسي بإذن الله»

وفي الختام تمنى لمعالي السيد الوزير التوفيق والنجاح في مهامه خدمة لقضايا العمل والعمال، مشيداً بالجهود التي بذلها الأخوة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفي المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في الإعداد والتنظيم الجيد، آملاً من الله تعالى أن تحقق الدورتان النتائج المرجوة منهما.

كما ألقت الأستاذة **أزهار فاضل ماجد** مدير المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية كلمة ترحيبية بالسادة المشاركين موضحة أهداف هذه الدورات التدريبية وأهميتها مبرزة دور المركز الوطني الاستشاري والتدريبي على مستوى جمهورية العراق، كما شكر السيد **حاجم كاطع العبودي** عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال في العراق في كلمته المدير العام لمنظمة العمل العربية على دعمه المستمر لأطراف الإنتاج الثلاثة في جمهورية العراق، مباركاً الجهود المستمرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مجال الصحة والسلامة المهنية لحماية وحفظ العمال.

ومن الجدير بالذكر أن منظمة العمل العربية تعقد هاتين الدورتين بشكل متزامن على مدى ثلاثة أيام عمل لتدريب الكوادر الوطنية من أطراف الإنتاج الثلاثة في عدد من المحافظات العراقية للسنة الثانية على التوالي، حيث تؤكد المنظمة دائماً استعدادها لتلبية احتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية الأعضاء.

وقد استهدفت الدورة التدريبية الأولى «نظام التسجيل والإبلاغ عن حوادث وإصابات العمل» تدريب 25 مشاركاً على المحاور التالية:

عناصر وأهداف تأسيس النظام الوطني لتسجيل إصابات العمل والإبلاغ عنها.

التشريعات الوطنية الخاصة بالصحة والسلامة المهنية والنظام الوطني للتسجيل والإبلاغ.

أدوار الجهات المعنية بالتسجيل والإبلاغ عن حوادث وإصابات العمل.

أمثلة مختصرة عن التصنيفات المعيارية والدولية للبيانات المتعلقة بإصابات العمل.

الترميز المعياري للبيانات المجمعة وتحليلها ونشرها من قبل السلطة المختصة.

تدريب عملي حول الإبلاغ عن حادث من قبل صاحب العمل وتصنيف الإصابة من قبل السلطة المختصة.

في حين استهدفت الدورة التدريبية الثانية " السلامة في الأعمال الإنشائية" إعداد 30 مشاركاً من الكوادر الفنية العاملة في مجال الصحة والسلامة المهنية من خلال المحاور التالية:

التشريعات الوطنية ذات الصلة بالصحة والسلامة المهنية.

تقييم مخاطر بيئة العمل في مواقع البناء

مخاطر أعمال الهدم والحفر.

التحقيق في حوادث العمل.

أنواع السقالات ومجالات استخدامها وأساليب فحصها ومخاطر العمل عليها.

اشتراطات السلامة على الارتفاعات وحوادث السقوط وأسبابها ووسائل الوقاية.

معدات الوقاية الشخصية.

أنواع الروافع وعيوبها وأساليب فحصها واعتمادها ومخاطر العمل عليها.

إجراءات السلامة في أعمال التحميل وتأمين الأحمال

الأمراض المهنية في قطاع التشييد والبناء.

ونوقشت خلال ثلاثة أيام عمل مواضيع مختلفة من خلال جلسات علمية متخصصة وعروض تقديمية وأفلام توضيحية ؛ وقام بالتدريب على المحاور الرئيسية كل من السادة والسيدات:

-الدكتور **بسام أبو الذهب .**

- المهندس **عاطف علي حسن.**

- الأستاذة **أزهار فاضل ماجد.**

- المهندسة **تمارة سامي.**

- المهندس **حيدر مهدي عباس.**

تخلل أعمال الدورتين التدريبيتين العديد من المناقشات والمداخلات العلمية من قبل كل من السادة الخبراء والمتدربين والتي ساهمت في إثراء الجلسات كما وزعت حقيبة المتدرب التي تتضمن المادة التدريبية ونسخ الكترونية من إصدارات المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية.

وفي الجلسة الختامية، وبحضور سعادة الدكتور **عبد الكريم الجنابي** وكيل الوزارة لشؤون العمل، تم تقييم أعمال الدورتين التدريبيتين، ووزعت شهادات تدريب معتمدة من منظمة العمل العربية على السادة المشاركين.

أما فيما يخص التوصيات فقد أوصى السيد وكيل الوزارة لشؤون العمل والسيدة مديرة المركز الوطني للصحة والسلامة المهنية بضرورة استمرار الدعم الفني من قبل منظمة العمل العربية لتدريب الكوادر الوطنية لتتمكن من القيام بمهامها على أحسن وجه، وتقديم المشورة في مراجعة الاستراتيجية الوطنية للصحة والسلامة المهنية في ضوء قرار فك الارتباط مع المحافظات العراقية.

القاهرة والرباط«تستضيفان ورشتين تدريبيتين حول الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل»

تواجه المجتمعات العربية عدداً من التحديات التي ترتبط بحاضرها ومستقبلها ولعل من أهم تلك التحديات قضية التشغيل والحد من البطالة، وإن غالبية المجتمعات العربية تعد مجتمعات شابة،أي لديها تضخم في أعداد الشباب والفئات العمرية السابقة عليه، مقارنة بالفئات العمرية التالية له. وبناءً عليه فإن القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورة انعقادها الأولى عام 2009 أقرت بتكليف منظمة العمل العربية بتنفيذ "البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة".

وفي هذا الصدد يأتي مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل ليكون المعني ببناء وإتاحة البنية المعلوماتية العربية المُتكاملة عن قضايا سوق العمل في الدول العربية وهذا لايمكن له أن يتحقق إلا بتفعيل التعاون والتنسيق الكامل بين أطراف الإنتاج فى الوطن العربى والأجهزة الإحصائية العربية فإيجاد نوع من الترابط بين منتجي البيانات الإحصائية ومستخدميها مسألة فى غاية الأهمية لضمان أنسياب المعلومات واستمراريتها وهذا سيكون له أبلغ الأثر فى بناء نظام معلوماتى عربى موحد لأسواق العمل.

في إطار تنفيذ مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، عقدت منظمة العمل العربية دورة تدريبية حول مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل العربية بالقاهرة خلال الفترة من 18 - 19 نوفمبر، كما عقدت دورة تدريبية بالتعاون مع وزارة التشغيل والإدماج المهنى بالمملكة المغربية خلال الفترة 18 – 20 ديسمبر 2018.

يهدف مشروع الشبكة إلى خلق آلية متطورة للقطاع الإحصائي والمسوحات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي تسعى إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 وتوفر البيانات التي تساعد في بناء المؤشرات الخاصة لقياس الأداء وكذلك توفير البيانات التي تساعد على تطوير وتحسين وضع البلدان العربية في مختلف المؤشرات الدولية

ذات الصلـة برأس المـال البشري والمعرفـي كمؤشر الابتـكار العالمي، إضافـة إلى المؤشـرات الاقتصادية والاستثماريـة الأخرى بما فى ذلـك مؤشرات التنافسية والتجـارة الدوليـة والعولمـة وغيرهـا مـن المؤشرات الهامـة، وتعمل المنظمة جاهدة فى بناء وتوفير قاعدة معلوماتيـة عـن أسواق العمـل العربية تساعـد متخذي القرار وأصحـاب العلاقة من القطاعين العام والخاص لدعم ازدهار ونمو الاقتصـاد العربى وجعله في مقدمة الاقتصادات العالمية.

تـمَّ عقـد ورشـة عمـل بيـن فريـق الشبكـة العربيـة لمعلومات أسواق العمل بمنظمة العمل العربية، وشركاء العمـل الثـلاث بجمهورية مصر العربيـة (وزارة القوى العاملـة – اتحاد الصناعات – الاتحـاد العام لنقابات عُمال مصـر)، بالإضافة إلى الجهـاز المركزي للتعبئة العامـة والإحصـاء، وعلى مـدار يومين عمـل تَمَخَضَت عن الورشة توصيات مهمـة أكدت بدء تفعيل الجلسات الفنيـة المُتعمقـة بيـن فريـق عمـل المُنظمـة والفريق الوطني لجمهورية مصر العربية الاتفاق على صلاحيات النشر المُتعلقة بقاموس البيانات، بعد أخذ الموافقات اللازمـة وطنيًا على ما سوف ينطوي عليه القاموس مِن إحصـاءات ومعلومات والمنهجيـات العلمية والمفاهيم المُتبعـة فـي صـدد قاموس الإحصـاءات والمعلومات المُتفق عليه بين الطرفين، وذلك وفقًا للمعايير الدولية، كما أكدت التوصيات على تدريب فريق العمل الوطني على استخدام المنصة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسـواق العمـل، بحيث تنضـم جمهورية مصـر العربية إلى منظومـة التبادل الإلكترونـي المؤمَّن للإحصـاءات والمعلومات والتدريب على استخدام لوحات المعلومات وأدوات التحليـل المُتَضمَنَـة فـي المنصـة الإلكترونية للشبكة العربية لمعلومات أسـواق العمل، وذلك لتسويق أدوات التحليـل تلـك إلى مُتخذ القـرار الوطني لتمكينة مِـن دراسة سـوق العمل العربـي بشكل أشمـل، وتنفيذ

المقاربـات المطلوبة بيـن الدول العربيـة للوقوف على احتياجات سوق العمل العربي.

الشبكة العربية لمعلومات أسـواق العمـل فـي الربـاط

وقد عقـدت جلسة افتتاح ورشة تدريبية حول الشبكة العربيـة لمعلومـات أسواق العمـل العربيـة بالاشتراك مـع وزارة الشغل والإدمـاج المهني بالمملكـة المغربية بمقـر المرصد الوطنى للشغل بالربـاط بحضور السيد كريـم أسباعيـن مديـر إدارة التعاون الدولـى بالوزارة حيـث افتتحـت أعمـال الورشة بكلمة رحـب فيها بوفد منظمـة العمـل العربيـة مؤكداً علـى أستعـداد الوزارة للتعاون فى إنجاح هذا المشروع الهام ، كما ألقى السيد **محمـد حازم** مدير المرصـد كلمة رحب فيها بالسادة المشاركيـن مؤكـداً علـى أهميـة بيانـات وإحصاءات ومؤشـرات أسـواق العمـل ومـدى ارتباطهـا بمتخـذي

القـرار وأبدى استعداده للتعاون مـع فريق عمل الشبكة من منظمـة العمل العربية وتبادل الأراء والمعارف حول محـاور الورشة، كما القـى مدير إدارة التعـاون الدولى بمنظمـة العمل العربيـة السيد/ **عمـاد شريف**، كلمة نيابة عن سعادة السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمـة العمل العربية قدم فيها الشكـر لمعالي السيد **محمـد يتيم** وزير الشغـل والإدماج المهنـي بالمملكة المغربية على رعايته لأعمال هذه الورشة كذلك تم إلقاء الضوء على أهم أهداف ومحاور مشروع الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل واستعرض أهم الإنجازات لهذا المشروع.

استعرض الدكتور/ **محمد رمضان** مستشار الشبكة العربيـة لمعلومات أسواق العمـل والسيد/ **معتز عزت** المشـرف على محـور تكنولوجيـا المعلومـات للمنصة الإلكترونية أنظمة معلومات سوق العمل "**مدخل نحو صناعـة القـرار التنمـوي المستـدام**" المنصـة الإلكترونيـة للشبكـة العربيـة لمعلومات أسـواق العمل، والدليل العربى الموحد لإحصاءات أسواق العمل.

وعلـى مـدار يومين تبـادل خلالهمـا فريـق العمـل بالمنظمة وفريـق العمل مِن المملكـة المغربية النقاش والمداخـلات العلميـة القيِّمـة، طالـب المشاركون في توصياتهـم ببدء تفعيـل الجلسات الفنيـة المُتعمقة بين فريـق عمل المُنظمة والفريق الوطني للمملكة المغربية، للاتفـاق على قاموس الإحصـاءات والمعلومـات التي سوف يتم اعتماد قيام الفريق الوطني بتغذيتها للمنصة الإلكترونية مِن الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل، والاتفـاق علـى صلاحيـات النشـر المُتعلقـة بقاموس البيانـات سالـف الذكر، بعـد أخذ الموافقـات اللازمة وطنيًا على ما سوف ينطوي عليه القاموس مِن إحصاءات ومعلومـات وتدريب فريق العمـل الوطني على استخدام المنصـة الإلكترونية للشبكـة العربيـة لمعلومات أسواق العمـل، بحيث تنضـم المملكـة المغربية إلـى منظومة

التبـادل الإلكتروني المؤمَّـن للإحصاءات والمعلومات، كما طالبوا بتدريـب فريق العمل الوطني على استخدام لوحـات المعلومـات وأدوات التحليـل المُتَضمَنَـة فـي المنصـة الإلكترونية للشبكة العربيـة لمعلومات أسواق العمـل، وذلك لتسويـق أدوات التحليل إلى مُتخذ القرار الوطنـي لتمكينة مِـن دراسة سوق العمـل العربي بشكل أشمـل، وتنفيذ المقاربات المطلوبـة بين الدول العربية للوقوف على احتياجات سوق العمل العربي.

أثنـى فريق العمـل بالمُنظمـة على المستـوى التقني والمعرفي الرفيع الذي وَصَلَ إليه القائمين على منظومة إحصـاءات أسواق العمل في المملكة المغربية، وتجربة المملكة فـي بناء مرصـد وطني للشغل، وإيجـاد آليات حديثة لجمع وتحليل بيانات أسواق الشغل، وهو ما سوف يكـون له أكبـر الأثر في تطويـر وتنمية أعمـال الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل.

شارك فى فعاليات هذه الورشة حوالي "30" مشارك ومشاركـة مـن المتخصصين في معلومـات ومؤشرات أسـواق العمل بالمملكـة المغربية يمثلـون وزارة الشغل والإدماج المهنـي، والمرصد الوطني للشغل والمندوبية السامية للتخطيـط بالإضافـة إلـى الوكالـة الوطنيـة لإنعاش التشغيل والكفاءات .

منظمة العمل العربية تفتتح أعمال الندوة الأفروأسيوية في المملكة المغربية

شهدت المملكة المغربية افتتاح أعمال الندوة الأفروأسيوية حول « تحسين إدارة الهجرة من أجل العمل والتنمية في الدول العربية وإفريقيا»، تحت رعاية وحضور من معالي السيد/ **محمد يتيم**- وزير الشغل والإدماج المهني في المملكة المغربية، وذلك يوم الإثنين الموافق 17 ديسمبر 2018، والتي تنظمها منظمة العمل العربية بالتعاون مع كل من وزارة الشغل والإدماج المهني في المملكة المغربية ومكتب العمل الدولي.

«محمد يتيم»: الندوة خطوة على طريق تحقيق أهداف الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة

وفي كلمته في افتتاح أعمال الندوة، أكد معالي السيد/ **محمد يتيم** – وزير الشغل والإدماج المهني في المملكة المغربية، أن تنظيم هذه الفعالية تعتبر ثمرة مشاورات مستفيضة ومتأنية مع مكتب العمل الدولي ومنظمة العمل العربية لتلبية الاحتياجات الحقيقية للمسؤولين الحكوميين المعنيين بتنفيذ الإجراءات والتدابير الخاصة بتنقل العمالة في السياسات والإستراتيجيات الوطنية أو على مستوى الاتفاقيات الإقليمية الخاصة بحرية التنقل، موضحاً أن هذه الندوة تشكل خطوة أولى على طريق تحقيق أهداف ومقتضيات الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة، حول موضوعات أساسية تخص إدارة الهجرة بطريقة عادلة ومنصفة وكيفية إدماج الهجرة من أجل العمل في السياسات العمومية ذات الصلة، وتأهيل مؤسسات سوق العمل، مؤكداً أن تحقيق هذه الأهداف رهين بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين بالخصوص، وتشجيع أدوار المجتمع المدني والإعلام والمؤسسات التعليمية، من خلال إدراج موضوعات الهجرة ضمن منظومة التربية والتعليم لتكريس قيم الانفتاح وتعزيز سبل التعايش مع الآخرين.

«المطيري»: الهجرة المنظمة ركيزة مهمة في التعاون العربي والإقليمي والدولي لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية

ومن جانبه، أكد سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**- المدير العام لمنظمة العمل العربية، في كلمة ألقاها نيابة عنه السيد/ **محمد شريف داوود** مستشار السيد المدير العام، أن انعقاد هذه الندوة يأتي ضمن اهتمامات المنظمة لمناقشة مختلف القضايا المحيطة بالهجرة، التي دخلت في منعرجات أكثر تعقيدا بظهور تيارات واتجاهات جديدة للهجرة، تشابكت مع قضايا النزوح واللجوء، معرباً عن استعداد المنظمة لتقديم المزيد من الدعم للمساهمة بفاعلية في الارتقاء بمختلف الجهات والمؤسسات ذات الصلة بالهجرة.

وأضاف «المطيري» أن الهجرة ترتبط ارتباطاً وثيقا بالتنمية، إذ تشكل الهجرة المنظمة ركيزة مهمة في التعاون العربي والإقليمي والدولي لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية واستخدام أمثل للموارد البشرية على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، معتبراً هذه الندوة الدولية حجر الأساس لانطلاق تعاون مستمر وتنسيق أكثر بهدف إعداد القيادات الناجحة لمواجهة مشاكل الهجرة.

« الدياحي» ظاهرة تدفق المهاجرين تتفاقم بسبب تحديات البطالة والإرهاب

في حين أكد السيد/ **محمد علي الدياحي** – مدير المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول المغاربية بالجزائر، أن تنظيم هذه الندوة يأتي في إطار الجهود والمساعي التي تبذل منذ سنوات، خاصة في المملكة المغربية لوضع سياسة للتعاون مع هذه الظاهرة، مضيفاً أن تدفقات ملايين المهاجرين على امتداد البحر المتوسط، وفي أماكن أخرى من العالم باتت تشكل تهديداً، حيث أصبحت هذه الوضعية تتفاقم بسبب ما يواجهه المجتمع الدولي من تحديات كبيرة كالبطالة والإرهاب، ولمواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة، مشدداً على ضرورة التعاون والتنسيق بين دول المنشأ والمقصد والعبور والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل بلورة استراتيجية وطنية لتنظيم الهجرة بشكل منصف وإنساني، داعياً إلى توحيد الجهود وتوثيق التعاون وتوطيد علاقات جنوب- جنوب من خلال عقد شراكات مع مختلف الفاعلين في مجال الشغل والهجرة.

الهجرة تلعب إيجابياً في تخفيف حدة البطالة والفقر

ويأتي إنعقاد هذه الندوة الهامة من منطلق اهتمام منظمة العمل العربية بمختلف القضايا ذات الصلة الوثيقة التي تربط بين التنمية والهجرة والدور الإيجابي الذي تؤديه الهجرة في التخفيف من حدة البطالة ومكافحة ظاهرة الفقرة والمساهمة في الاستقرار والسلم الاجتماعي.

شارك في أعمال هذه الندوة عدد (58) مشارك ومشاركة، يمثلون وزرات العمل في عدد من الدول العربية، وعدد من الدول الإفريقية من الكوادر المعنية والمتخصصة في مجال الهجرة، بالإضافة إلى ممثلي عدد من الدول الإفريقية من الكوادر المعنية والمتخصصة في مجال الهجرة، بالإضافة إلى ممثلي عدد من المنظمات العربية والإقليمية والجامعات والمؤسسات المغربية الوطنية ذات الصلة، فضلاً عن مشاركة المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بتقديم ورقة عمل تناولت موضوع الهجرة كإحدى استراتيجيات التكيف في العالم العربي ومشاركة منظمة العمل الدولية بوفد ضم عدد من الخبراء من مركز تورينو للتدريب.

تضمن جدول أعمال الندوة على مدى ثلاثة أيام عمل عقد خلالها ست جلسات عمل فنية، بالإضافة إلى ثلاث جلسات عمل تدريبية، وفي ضوء العروض التي قدمت من السادة الخبراء والمناقشات مع المشاركين، تم الخروج بتوصيات هامة حيث أكد المشاركون على دعوة الدول العربية لإنشاء جهاز وطني لتنسيق السياسات المتعلقة بالهجرة ودعوة الهيئات والمؤسسات العاملة في مجال الهجرة للتنسيق في محاربة الهجرة غير النظامية، كما دعوا في توصياتهم إلى تعميق الحوار بين البلدان المصدرة والمستقبلية للعمالة، وإدماج موضوعات الهجرة للعمل في الإستراتيجيات الوطنية للتنمية الشاملة.

منظمة العمل العربية، تشارك في ندوة الحماية الاجتماعية في الوطن العربي

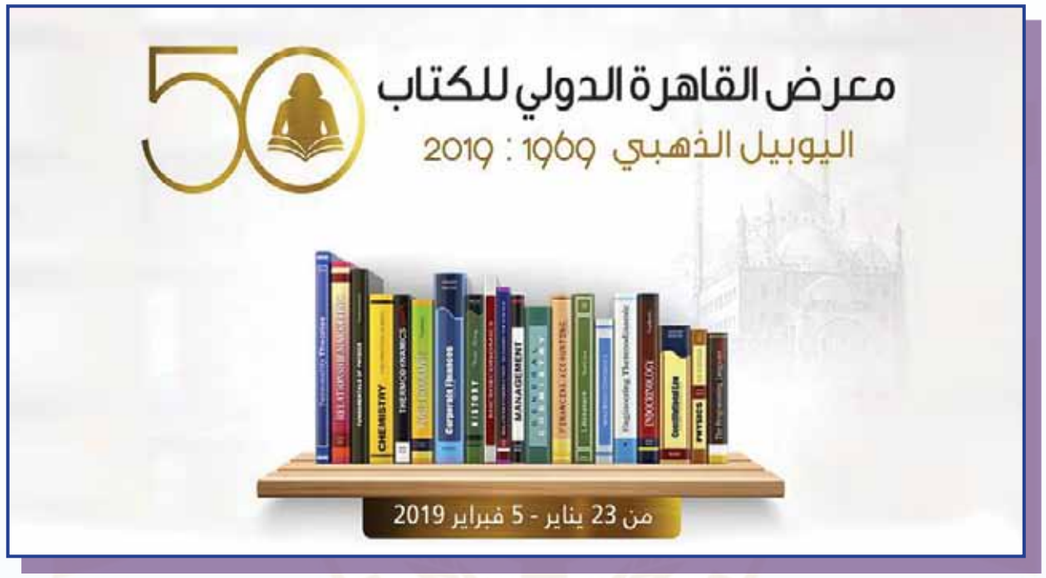

خلال الاحتفال باليوبيل الذهبي لمعرض القاهرة الدولي للكتاب، شاركت منظمة العمل العربية، في ندوة «واقع الحماية الاجتماعية والتحديات التي تواجهها في الدول العربية» جاء ذلك في إطار مشاركة جامعة الدول العربية كضيف شرف لعام 2019.

حمدي أحمد: الحماية الاجتماعية ... أهم نظام عرفته البشرية

وقدم المستشار/ **حمدي أحمد** – مستشار المدير العام والمشرف على إدارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية مداخلة حول «واقع الحماية الاجتماعية والتحديات التي تواجهها في الدول العربية» تناول فيها نشأة ومفهوم الحماية الاجتماعية معتبراً أنها أهم نظام اجتماعي عرفته البشرية عبر تاريخها لأنها ترتبط بكرامة الإنسان والسلم الاجتماعي، فمنذ قديم الأزل عندما بدأ الإنسان في الاستقرار والعيش في مجتمعات، نشأت الحاجة إلى الحماية من ظروف الحياة المفاجئة، وظهرت أنماط مختلفة من التكافل أو التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وتطورت بعد ذلك آليات ونظم الحماية الاجتماعية الرسمية أو القانونية في مختلف أنحاء العالم، حتى أصبحت حقاً من الحقوق الإنسانية ومرادفاً للعدالة الاجتماعية والطبيعية، وأن المقصود بالحماية الاجتماعية بمفهومها الواسع تعني مجموعة التدابير والنظم والإجراءات التي تضعها الدولة لحماية أفرادها من المخاطر والأعباء الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية.

وأضاف مستشار المدير العام لمنظمة العمل العربية، أن ما شهده بعض الدول العربية في

السنوات الأخيرة من أحداث ومتغيرات متلاحقة، أثرت بشكل مباشر على فئات كثيرة في المجتمع، وأدى إلى انعدام قدرتها على مواجهة الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة، الأمر الذي أظهر الحاجة الضرورية إلى بذل جهود ضخمة لضمان شمول مظلة الحماية الاجتماعية للجميع، وأن الحق في الدخل والعمل والتعويض عن فقدانه، والحق في دعم التعليم والغذاء والسكن، والحق في التقاعد أصبح من أهم مقومات الحماية الاجتماعية وأحد الحقوق الأساسية للإنسان .

و أشار إلى أن الحماية الاجتماعية تعتبر ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية، وينظر إليها على أنها استثمار تنموي طويل الأجل وليس عبئاً على الميزانية العامة للدولة، وبالتالي يجب أن تكون على رأس أولويات واهتمامات جميع الدول.

موضحاً بأن الفكر العالمي يتجه حالياً فيما يتعلق بالإنفاق على أنظمة الضمان الاجتماعي وتمويله في التحول من النظر في تكلفة الضمان الاجتماعي الى منظور أكثر تقدماً يعتبر الضمان الاجتماعى استثمارا في النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي ، وبالتالي يدور النقاش حول كيفية تحقيق هذا الهدف وليس على تكلفة تحقيقه.

مؤكداً على دور منظمة العمل العربية والسبل التي تنتهجها في مجال الحماية الاجتماعية باعتبارها حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان، ويأتي في مقدمة هذه الوسائل أو الآليات معايير العمل العربية، باعتبارها نقطة الانطلاق والأساس القانوني للإقرار بوجود ذلك الحق، إلى جانب العديد من الأنشطة الأخرى المتعلقة بالدراسات وتقديم المشورة والمساعدة وتقارير المدير العام في مجال التأمينات الاجتماعية.

الدورة السابعة عشرة
للجنة شؤون عمل المرأة العربية
تناقش الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة

افتتـح سعـادة السيد/ **فايز علي المطيري**، المديـر العام لمنظمة العمل العربيـة، اجتماعات لجنة شـؤون عمل المرأة العربية التي عقدت دورتها السابعة عشرة في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية خـلال يومـي 9 –20 فبراير 2019، وذلك بمشاركـة 18 من عضوات اللجنة ممثـلات لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية بالإضافة إلى العضوات اللاتي اختارهن المدير العام.

رحب "**المطيري**" بعضوات اللجنة الجدد اللاتي تم اختيارهن في الدورة الخامسة والأربعين لمؤتمر العمل العربي وأكد دعم المنظمة الكامل لأنشطة لجنة شؤون عمل المرأة العربية وسعيها الدائم لتفعيل دورها .

اعتمـدت اللجنة فـي بداية اجتماعها جدول أعمالهـا والذي تضمن بنداً خاصاً بتشكيـل الأمانة العامة للجنـة لمدة عامين، حيث تم انتخـاب السيدة/ **مايسـة عطوة** أميناً عاماً للجنـة، والدكتورة **فوزية ناشر** أميناً عاماً مساعداً عن أصحاب الأعمال، والسيدة/ **مريم لوكريز** أميناً عاماً مساعداً عن فريق الحكومـات بالإضافـة إلى 3 ممثلات عن أطراف الإنتاج الثلاثة، وذلك علـى النحو التالي: معالي العين **رابحـة عبـد الفتـاح الدباس** (حكومـات – الأردن)، السيدة/ **يسـرى صالـح اليافعي** (أصحاب أعمال – الإمارات) والسيدة/ **زبيدة البلوشي** (عمال – البحرين)

كمـا تضمن جدول أعمال اللجنة بنداً حول «حماية المرأة العاملة في القطاع غير المنظم» نظراً لتركز العمالـة النسائيـة في هذا القطاع وضرورة بحث الحماية الاجتماعيـة للعاملين في هذا القطاع بالإضافة إلى مناقشة الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030 تمهيداً لاعتمادها،وإقرار برنامج عمل اللجنة لعامي 2019-2020.

وبعـد المنافشات على مدى يومي عمل، وافقت اللجنة على مشروع الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المـرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة 2030، ورفعها لمجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته القادمـة لاعتمادهـا، كما أوصت اللجنة إلـى عقد منتدى عربي حول التمكين الاقتصـادي للمرأة العربية خـلال عـام 2019 مصحوبـاً بمعرض لرائـدات الأعمال في الوطـن العربي خلال خطـة عملها للعامين (2019 – 2020).

«الجبالى» رئيساً للجنة الحريات النقابية

«المطيري": مناقشة الحقوق والحريات النقابية بموضوعية تحقق المصالح العمالية

عقـدت لجنة الحريات النقابية بمنظمـة العمل العربية، يوم الجمعة الموافـق 2019/3/1، اجتماعها للـدورة «38»، الـذى يعقد كل عام، وذلـك بحضورسعادة السيـد/ **فايز علي المطيـري** المدير العام لمنظمـة العمل العربية- واستعرض الاجتماع كل ما يتعلـق بتطوير وتعزيز الحقوق والحريات النقابية فى الوطن العربى.

وبدأ الاجتماع بترحيب من معالى السيد/ **فايزعلي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية، مهنئـاً السادة أعضـاء اللجنة على الثقة الغالية التى نالوها من المؤتمر العـام، ومجلس الإدارة، والمدير العام؛ باختيارهم لعضوية اللجنة، مع التمنيات لهم بالتوفيق والنجاح فى أعمالهم، من أجل تنمية وصيانة

الحقـوق والحريات النقابية، وتعزيز الحوار الاجتماعى، والنهوض بعلاقات التعاون بين أطراف الإنتاج، لمواجهـة آثار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتحديات المرحلة المقبلة، وقدم معاليه الشكر للسادة الأعضـاء السابقيـن على جهودهم الطيبة خلال فتـرة ولاية اللجنة السابقة، وأكـد المدير العام ضرورة مناقشـة الموضوعات المتعلقة بالحقوق والحريـات النقابية بقدر كبير من التعمق والموضوعية، وبالشكل الـذى يحقق المصالـح العماليـة، ويحافظ علـى مكتسباتها، ويدعم ركائـز الاستقـرار والتنمية، وتمنى **المطيرى** للجنة التوفيق فى أعمالها.

وقـد استأنفت اللجنة أعمالهـا بانتخاب النائب **جبالى المراغي** (جمهوريـة مصر العربية) رئيساً، والسيد المهندس **علي صبيح** (جمهورية العراق) نائبا للرئيس، والسيد/ **حمدي أحمد** (منظمة العمل العربية) مقررا.

وناقشـت اللجنـة جدول أعمالهـا، وأكدت أهميـة تفعيل الاتفاقيـات العربية بشأن الحقـوق والحريات النقابيـة لخدمة العمال العرب، كما دعـت اللجنة منظمة العمل العربية إلى دعم حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، وتطوير قدرات منظمات العمال وأصحاب الأعمال فى هذا المجال، كما أشادت اللجنة بجهود منظمـة العمـل العربية فـى دعم وتعزيز الحقـوق والحريات النقابيـة فى الوطن العربـى، والحفاظ على مكتسبـات الطبقة العمالية، فـى ظل الظروف التى تمر بها المنطقة العربيـة، وتثمين جهودها فى توحيد المواقف العربية تجاه ممارسات لجنة المعايير فى منظمة العمل الدولية تجاه الدول العربية .

كمـا التقـي سعادة المدير العـام لمنظمة العمل العربية الوفـود العربية الممثلة للشـركاء الإجتماعيين الثلاثـة بغرض التنسيـق والتشاور حـول المواضيع التـي تهم المنطقـة العربية، وفي مقدمتهـا القضية الفلسطينية.

إطلاق أول «وثيقة»
عربية للتصدي لظاهرة عمالة الأطفال

تحت رعاية معالي السيد **أحمد أبو الغيط**، أمين عـام جامعة الدول العربية، تـم إطلاق دراسة إقليمية بعنوان «عمل الأطفال في الدول العربية»، التي أعدتها الأمانـة العامـة لجامعة الـدول العربيـة، بالتعاون مع منظمتـى العمل الدوليـة والعربيـة، والمجلس العربي للطفولة والتنميـة، ومنظمة الأمـم المتحدة للأغذية والزراعـة (الفاو)، وذلك فـي الساعة الحادية عشرة مـن صباح يوم الخميس 7 مارس/ آذار 2019 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

شهـد الإطـلاق سعـادة السفيرة الدكتـورة **هيفاء أبـو غزالة**، الأميـن العام المساعـد- رئيسة قطاع الشئـون الاجتماعية بجامعة الـدول العربية، وصاحب السمـو الملكـي الأمير **عبـد العزيز بـن طلال بن عبـد العزيز**، ومعالـي الوزيرة **غـادة والي**، وزيرة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية- رئيسة المكتـب التنفيذي لمجلـس وزراء الشئون الاجتماعية العـرب، والمستشار **حمدي أحمد**، مستشار المدير العام لمنظمة العمل العربية، ممثلا عن سعادة السيد **فايز علـي المطيري** المدير العـام لمنظمة العمل العربيـة، والأستاذ/ **فرانك هاجمـان**، نائب المدير

الإقليمـي للـدول العربيـة بمنظمـة العمـل الدولية، والدكتـور/ **حسن البيـلاوي**، أمين عـام المجلس العربـي للطفولـة والتنمية، وممثل عـن (الفاو)، إلى جانـب مشاركة السادة السفـراء المندوبين الدائمين لدى جامعة الدول العربيـة، وممثلي البعثات الأجنبية والمنظمـات الإقليمية والدولية، ومنظمـات المجتمع المدنـي العاملـة فـي مجـال حمايـة وتعزيـز الطفل العربـي، علاوة علـى مشاركة عدد مـن الشخصيات الإعلامية والفنيـة والخبـراء والأكاديميين المعنيين بقضايا حقوق الطفل.

أبـو الغيـط: الجامعـة العربية تولـى اهتماماً متزايداً بقضايا الطفل فى المنطقة

ألقـى معالي الأميـن العام لجامعة الـدول العربية، **أحمد أبوالغيط**، كلمة في حفل الافتتاح، أشار فيها إلـى أن الإحصاءات تشير إلى أن معـدّل انتشار عمل الأطفـال فـى البلدان المتأثّـرة بالنزاعـات المسلّحة أعلـى من المتوسّـط العالمي، كمـا أنّ معـدّل انتشار العمل الخطر يزيد بنحـو 50% فى البلدان المتأثّرة بالنزاعات المسلّحة منه فى العالم بأجمعه.

وأشار إلى حجم التراجع والانتكاسات، التى أصابت حقوق الأطفـال فى الفترة الأخيـرة، نتيجة التحولات السياسيـة والاقتصاديـة والاجتماعية، ومـا صاحبها مـن لجوء ونزوح وتشتت للأسـر، الأمر الذى كانت له انعكاسـات سلبية على الأطفال، علاوة على التحديات الكبرى المترتبة على هذه الظروف الصعبة، من عدم الالتحـاق بالتعليـم، وعـدم الحصول علـى الخدمات الصحيـة المناسبـة، بل تفشـى عدد مـن الأمراض، التى تم القضاء عليها نهائياً فى سنوات سابقة، وسوء

التغذية، والـزواج المبكر، والزواج القسـرى، وعمل الأطفال فى أعمال خطرة.

وقـال «**أبوالغيـط**» إنـه جـاءت علـى رأس هـذه التحديـات تجنيـد الأطفـال وإشراكهـم فـى عمليـات مسلحـة أو أعمـال ترتبط بالنزاعـات، بلغـت ذروتها فى جمع ونقـل المـؤن والأسلحـة للجماعات المسلحة، وجمع أشلاء الموتى، مما يجعلنـا نضيف إلى قائمـة الحقوق التـى ننـادى بهـا لأطفالنـا «الحق فـى الطفولـة»، حيـث تتـرك هـذه التحديـات بصمات غائـرة لا يمكن التخلـص منها بسهولة لـدى كل طفل شاءت الظروف أن يتعرض لها.

وأعـرب «**أبـو الغيـط**» عـن تطلعـه إلـى المضى قدمًا فى تنفيـذ ما جاء بتلك الدراسـة من توصيات، ووضع خطة عمل تنفيذية من أجل تسليط الضوء على التحديـات، وتقييـم جميـع الإنجازات التـى تقوم بها الدول العربية للقضاء على عمل الأطفال.

الأميـر **عبـد العزيز بـن طلال**: نتائـج الدراسة نبراس لمكافحة الظاهرة والحد منها

مـن جانبـه أكـد سمـو الأميـر **عبـد العزيـز بـن طـلال**، رئيس المجلـس العربي للطفولـة والتنمية، إن المجلس أولـى اهتماماً متعاظماً بقضيـة عمل الأطفال منـذ تسعينيات القرن الماضـي، وكان له دور في رصد

ظاهرة عمل الأطفال، والتصدي لها في الدول العربية، وأعـد في ذلـك الدراسـات والأدلـة التدريبيـة، وذلك بالإضافة إلـى تنفيذ مشاريع تنموية مـن شأنها إعمال حقـوق الطفل العربي، وصون كرامتـه، ووقف استغلاله اقتصاديـاً، ومنهـا أيضـاً الشراكـة مع جامعـة الدول العربيـة ومنظمة العمل العربية في إعداد الإستراتيجية العربيـة للحـد مـن عمـل الأطفـال فـي عـام 2011.

وأضاف، خـلال مؤتمر إطلاق "دراسـة عمل الأطفال فـي الـدول العربيـة"، أن الشراكـة جاءت فـي إعداد هـذه الدراسة، التي نحن بصـدد عرض نتائجها اليوم، استكمـالا لهـذه المسيرة الممتـدة، وتنفيـذاً لتوصيات لجنـة الطفولـة العربية، للوقـوف على واقـع الظاهرة، ولتكـون نتائجهـا نبراسـاً هادياً للعديد مـن التدخلات العلمية والعملية الفاعلة لمكافحة الظاهرة والحد منها.

المطيري : يجب تكثيف وتضافر الجهود لحماية الأطفال من العوامل التي تعرضـهم للضـرر أو الإساءة أو الاستغلال

أكد سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** – المدير العـام لمنظمة العمـل العربية، في كلمتـه التي ألقاها نيابـة عنه السيد **حمـدي أحمد** – مستشار المدير العـام، أن إطلاق نتائج الدراسـة المهمة حول «عمل الأطفـال في المنطقـة العربية»، يكتسـب أهمية بالغة فيما يتعلـق بمحتواها وتوقيت إطلاقها، حيث أصبحت هـذه الظاهـرة تشكل عبئـاً ثقيـلاً علـى المجتمعات العربيـة، ففـي الوقت الـذي تعاني فيه معظـم الدول العربيـة شبح البطالة، الذي يهدد أمنها واستقرارها، يـزداد كل يوم عدد الأطفـال الذين يجـدون أنفسهم مجبريـن علـى استبـدال أدواتهم المدرسيـة بالآلات والمعدات من أجل تأمين بقائهم وبقاء أسرهم، الأمر الـذي أصبـح يمثل تحديـاً بالـغ التعقيـد، ويؤثر على مسيرة التنمية، ويشوه نسيج المجتمع، ويهدد مستقبل الأوطان، وأشار سعادته إلى أنه على الرغم من تأكيد كل الاتفاقيـات والمواثيـق العربيـة والدوليـة ضرورة السعـي لحماية الأطفال من جميـع أشكال الاستغلال الاقتصـادي، ومنع أي عمل يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو يشكل ضرراً على صحته النفسية أو الجسدية، نشهد علـى أرض الواقع حقوقهم تنتهـك وأحلامهم تتبدد، فالأحـداث التـي تشهدها بعض دول المنطقة والآثار التي تنجـم عنها تقف حائلاً دون الالتـزام بالحقوق، بل تؤسـس لأنماط جديدة لعمل الأطفال، وتفتح أبواباً أوسـع لانتهـاك حقوق الأطفـال وضيـاع براءتهم بين الفقر والاستغلال .

وأوضح « **المطيـري**» أن اهتمام الشركاء بإصدار هـذه الدراسة ونتائجها المهمة، التـي نعتبرها جرس إنذار للوضع الخطيـر لأطفالنا في مناطق عديدة من وطننا العربي، يستلزم تكثيف وتضافر جهودنا لحماية الأطفـال من جميع العوامل والظـروف التي تعرضهم للضرر أو الإساءة أو الاستغلال، والعمل على تفعيل ما تطرحه الدراسة من مجالات للتدخل، وضرورة اتخاذ تدابيـر فوريـة وفعالة لضمان حظـر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، ومن ثم توفير سبل إعادة تأهيل الأطفـال وإدماجهـم فـي المجتمـع... كل ذلك يضع مسؤوليـة كبرى على عاتـق الجميع، للعمـل بإخلاص وتناغـم لتوفيـر الحمايـة للأطفال من جميـع أشكال الاستغـلال الاقتصادي، واعتمـاد سياسات اجتماعية واقتصاديـة تهدف إلى تجفيف منابع الفقر والبطالة، والإسراع في اعتماد الإصلاحـات التشريعية اللازمة للحد من هذه الظاهرة، فذلك هو الاستثمار الحقيقي والأمثل من أجل مستقبل مستدام، فالتخطيط التنموي يقتضي أن نضع نصب أعيننا أن أطفال اليوم هم قادة المستقبل

وقـد تضمنـت الفعاليـة عرضـاً لأهـداف ونتائـج الدراسـة الإقليميـة "**عمـل الأطفـال فـي الدول العربيـة**"، إلـى جانـب عرض فيلـم وثائقي حول عمـل الأطفال وتكريـم كل من : اسم صاحـب السمو الملكـي الأمير المغفـور له **طلال بن عبـد العزيز** والدكتـورة/ **خولة مطـر**، نائب وكيـل الأمين العام للأمـم المتحـدة، والأميـن العـام التنفيـذي للجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغـرب آسيـا (الإسكـوا) والمايسترو/ **سليـم سحـاب** والمخرجـة/ **نادين لبكي**.

مراد: أولويات عمل الحكومة إيجاد فرص عمل جديدة

أكـد وزير العمل بالمملكـة الأردنيـة الهاشمية، معالي السيـد/ **سميـر مـراد**، أن أولويات عمـل الحكومة هي إيجاد فرص عمل جديدة في كافة القطاعات الاقتصادية لعـام 2019-2020 بقطاع العمـل، ضمن خطط وجهود تهـدف إلـى أن يلمـس المواطـن نظامـاً عـادلاً وفعالاً.

واضـاف « **مـراد**» خـلال مؤتمـر صحفـي،أن الخطط والبرامـج تستنـد إلى محـور سيادة القانـون والحاكمية الرشيدة ضمن محاور إصلاح منظومة التعليم والتدريب المهنـي والفنـي والتقنـي، وإقـرار الإطار العـام لخطة إصلاح هذا القطاع بما ينسجم مع الاستراتيجيّة الوطنيّة لتنميـة المـوارد البشريّـة 2016-2025، وأكـد إلى أن «مشروع قانون تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية» تـم إعطـاؤه صفـة الاستعجـال لعرضه علـى البرلمان.

وأكد أن المباشرة بإعداد الأنظمة والتشريعات للوحدات التـي ستنبثـق عـن القانون حـال إقـراره، سيتـم تنفيذ مشاريـع الاستراتيجية الوطنية لتنميـة الموارد البشرية الخاصـة بالقطـاع، إضافة إلى التوسـع بإطلاق مجالس المهارات القطاعية كأحد نماذج الشراكة بين القطاعين العـام والخاص، ومؤسسـات المجتمع المدنـي، والبدء بتطبيـق الإطـار الوطنـي للمؤهـلات المهنيـة ومراجعة القوانين والأنظمـة للمؤسسات العاملة في إطار القطاع.

كما أشـار معالي الوزير إلى البرامـج التشغيلية المحلية «الإطـار الوطنـي للتمكيـن والتشغيـل» لتوفيـر نحو 30 ألف فرصة عمـل العام الحالي، حسـب متطلبات السوق بالتنسيـق الكامـل مـع القطـاع الخاص، في عـدد من القطاعـات السياحية، الخدماتيـة، الصناعية، التشييد والبناء، الصحية، الاتصالات والزراعة .

وأوضـح أن إطـلاق برنامـج «خدمة وطـن»، الذي بدأ اليـوم بتدريـب الشباب، يشمـل تدريباً وطنيـاً وعسكرياً ومهنياً لـ20 ألف شـاب وشابة مسلحين بقيم الانضباط والجديّة ومهارات العمل.

وأكـد أهمية تنظيـم سوق العمل الأردنـي، والاستمرار بإيقـاف استقدام العمالة الوافدة فـي جميع القطاعات، باستثنـاء العامليـن فـي المنـازل وقطـاع المحيـكات لمعالجـة الاختلالات والفجـوة في سوق العمـل وتحقيق الإحلال الجزئي للعمالـة الأردنية محل العمالة الوافدة.

من جهته تحدث مدير مؤسسة التدريب المهني المهندس **هانـي خليفـات**، عـن برامـج التدريـب بالمؤسسة في مختلـف مناطق المملكة، حيث تم تدريب حوالي 24 ألف متدرب العـام الماضي، وتشغيل حوالـي 8 آلاف، مشيراً إلى خطـة المعهد لهذا العام في تدريب وتشغيل أكثر من 12ألف متدرب .

وزير العمل والتنمية الاجتماعية السعودى يلتقي نظيره التونسي ويوقعان مذكرة تفاهم

التقى وزيـر العمل والتنمية الاجتماعية المهنـدس **أحمد بن سليمان الراجحي** بمقر الـوزارة بمدينة الرياض، وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية السيد **محمد الطرابلسي**،وجرى خلال اللقاء توقيع مذكرة تفاهم في مجال التنمية الاجتماعية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية التونسية.

ووقع مذكرة التفاهم عن حكومة المملكة العربية السعودية وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس/ **أحمد بن سليمان الراجحي**، وعن حكومة الجمهورية التونسية وزير الشؤون الاجتماعية السيد/ **محمد الطرابلسي**، حيث تهـدف المـذكرة إلـى تعـزيز روابـط الصداقة بين البلدين وتطوير التعاون بينهما في مجال التنمية الاجتماعية؛ وتبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال.

وتؤسس المذكرة إلـى تعزيز التعاون بين البلدين في موضوعات من بينها؛ إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع ورعايتهم وتأهيلهم وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير الخدمات المقدمة لهم، وتشجيع التعاون بين الجمعيات والمراكز العاملة في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك تنظيم العمل الاجتماعي والتطوعي، ودعم الأسر محدودة الدخل ومكافحة الفقر، وتبـادل الخبـرات والتجارب في مجال دعم المشاريع الصغيرة، ورعاية المسنين، والسياسات والبرامج المتعلقة بتمكين المرأة وحمايتها.

ويشمل إطـار التعاون في المـذكرة، تبـادل المعلومات والخـبـرات وأفضـل المـمـارسـات الـدولـيـة، وتـبـادل الـزيـارات بـيـن الـخـبـراء وذوي الاخـتـصـاص، وتنـظـيـم الـمـؤتـمـرات والـنـدوات وجلسـات الـعـمـل.

وشهد اللقاء جلسة مباحثات بين الوزيرين حول عدد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وتقديم عرض مرئي عن محاور ومستهدفات رؤية المملكة في مجال التنمية والحماية الاجتماعية، وجهود وبرامج الـوزارة من أجل تنمية المجتمع وتمكين أفراده وتعزيز الحماية الاجتماعية لهم .

وزارتا «العمل» والتنمية الاجتماعية» توقعان مذكرة تفاهم لاستخدام مركز «رونالدو» للتأهيل المهني

وقّـع وزيـر العمل معالـي السيـد/ **مأمون أبـو شهلا**، مـع وزير التنميـة الاجتماعية معالي السيـد / **إبراهيم الشاعـر**، مذكـرة تفاهـم لاستخـدام مركـز «رونالـدو» لصالح وزارة العمل/ الإدارة العامة للتدريب المهني بفتح برامج تدريب أساسية وقصيرة ضمن الإمكانات المتاحة، وتبـادل المعلومات وتنفيذ البرامـج والأنشطة والفعاليات المتعلقـة بموضوع التدريب المهني بمـا يضمن المصلحة المشتركـة بينهما، وذلك بحضور عدد مـن كبار مسؤولي الوزارتين وذوي الاختصاص، في قاعة الوزارة.

وأكـد **أبـو شهـلا**: علـى أهميـة مذكـرة التفاهم هذه لخفـض معدلات البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني، من خلال التدريب على مهن يحتاجها سوق العمل، خاصة فـي ظل وجود مليون و300 ألف طالب وطالبة على مقاعد الدراسـة، وتوافد مـا بين 50 – 60 ألف طالـب إلى سوق العمل سنوياً، مشيراً إلى خطورة ذلك إذا ما استمر الوضع القائـم على ما هو عليه، حيث تشيـر التوقعات إلى أنه في عـام 2030 سوف تصل معدلات البطالة في فلسطين إلى مليون عاطل عن العمل.

وقـال **أبـو شهلا** أن أعـداد الطلبة الذيـن يدرسون في قطاع التعليم المهني والتقني قليلة جداً لا تتجاوز 10- 12 ألف طالب وطالبة، مضيفا أننا بحاجة إلى عشرات مراكز التعليـم المهني والتقني والمناهـج والمعدات والمدربين، مـن أجل معالجـة مشكلتي الفقـر والبطالـة بتوفير أيدي عاملة ماهرة.

وتأتـي مذكرة التفاهم هذه انسجامـاً مع رؤية الحكومة فـي العمل على تخفيض معدلات الفقـر والبطالة وتعزيز العمل اللائق وترسيخ مبدأ الضمان الاجتماعي من خلال الاستخـدام الأمثـل للمـوارد الحكومية المتاحـة وتوسيع خدمات التدريـب المهني لأكبر فئة من الشباب والشابات لتوفيـر مقومـات إيجـاد فرص عمـل، وبما يخـدم تنفيذ الاستراتيجية الوطنيـة للتعليم والتدريب المهني والتقني، وكذلـك الأهداف الاستراتيجية الوطنيـة في خدمة قطاع العمـل بوفد سوق العمـل بالكوادر الفنيـة والأيدي العاملة المؤهلة التي تتواءم واحتياجات سوق العمل.

معالي محمد يتيم وزير الشغل والإدماج المهني يحتفي بنساء الوزارة بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

بمناسبـة اليـوم العالمـي للمـرأة الـذي يصـادف 8 مارس مـن كل سنـة، ترأس معالـي السيـد **محمـد يتيـم** – وزيـر الشغـل والإدمـاج المهني حفـل استقبال نظـم علـى شـرف الموظفـات العامـلات بالـوزارة وفـي كلمة بالمناسبة أكد السيـد الوزير أن اليوم العالمي للمرأة هـو مناسبة للتعريف بالبرامـج والتدابير الرامية إلـى النهوض بوضعيـة الموظفـات وتبويئهـن المكانـة التـي تليق بما حققته مـن نجاح خـلال مسارهن المهني المشرف، كمـا نوه بانخراطهن رفقـة زملائهن الرجال، في برامج الوزارة بكل تفانٍ ومسؤولية.

واستحضـر «**يتيـم**» التوجيهـات الملكيـة الساميـة المتضمنـة فـي خطب جلالـة الملك **محمـد السادس**، الـذي حرص دائماً علـى تعزيز مكانة المـرأة باعتبارها

شريـكا لا غنـى عنه فـي التنميـة، مؤكـداً علـى ضرورة تمتيعهـا بكامل حقوقها وتمكينها مؤسساتياً وديموقراطياً عبـر تشجيـع مشاركتهـا في الحيـاة الوطنيـة، ومختلف الوظائـف العموميـة، بـدون تمييز. وكـذا التمتـع بنسبة متنامية مـن التمثيلية المنصفـة داخـل الحكومـة والبرلمـان، والجماعـات المحلية وكافة مراكـز القرار.

حلقة عمل تدريبية حول «تمكين وتطوير لجان المرأة العاملة في النقابات العمالية» يعقدها الاتحاد العام لعمال سلطنة عمان

عقـد الاتحاد العام لعمـال سلطنة عمـان ممثلاً بلجنة المرأة العاملـة وبالتعاون مع الاتحـاد النرويجي لنقابات العمال حلقة عمل تدريبية حول «**تمكين وتطوير لجان المرأة العاملة في النقابات العمالية**»، وذلك خلال الفترة من 21 إلى 23 أكتوبر 2018

رعـى افتتـاح الحلقـة السيـد/ **نبهـان بـن أحمـد البطاشـي** – رئيـس الاتحاد العام لعمـال سلطنة عُمان، والـذي ألقى كلمةً أكد فيها «إن تمكين المرأة العاملة يأتي مـن ضمن أولويات الاتحاد العام للعمال، وذلك من خلال إعطائهـا جرعـات تحفيزيـة وتشجيعية للتعامـل بمهارة مع القضايـا العمالية ومحاولة تحسيـن الظروف المادية والمعيشيـة لهـم، وتمكينهـا داخليـاً وخارجيـاً من خلال مشاركتهـا فـي المؤتمرات والنـدوات الخارجية للاطلاع على التجارب النقابية والاستفادة منها».

من جانبها أكدت **عايدة الهاشمية** – أمينة الصندوق بالاتحـاد العام ورئيسة لجنة المـرأة على أن هذه الحلقة الأولـى مـن نوعها فـي تمكين وتطويـر لجان المـرأة في النقابات العمالية، والتي تضم عدة أهداف، «إعداد خطة عمـل لأنشطة لجـان المرأة للسنـوات القادمـة، وتمكين المـرأة فـي المفاوضـة الجماعية المعنيـة بخصوصيات المرأة العاملة والتعرف على المعايير والاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة، بالإضافة إلى تفعيل لجان المرأة العاملة حديثة التشكيل».

وتضمـن اليـوم الأول من أعمال الحلقـة مناقشة تمثيل المـرأة فـي النقابات العماليـة ودور النقابـات في تعزيز المسـاواة بيـن الجنسين، بالإضافـة إلى قضايـا المرأة وإدراجها ضمن أجندة عمل اللجان النقابية.

شهدت مشاركة المرأة في العمل النقابي تطوراً ملحوظاً حيث بلغ عدد العضوات النقابيات في لجنة المرأة العاملة بالاتحـاد العـام للعمـال 85 عضـوة، و64عضـوة نقابية في الهيئـات الإدارية للنقابات والاتحـادات العمالية، كما شاركـت 6 عضوات نقابيـات في المفاوضـات الجماعية لعام 2018.

السعودية تطلق برنامج "آفاق" لتحفيز المشروعات الصغيرة ورواد الأعمال

أطلـق صندوق التنمية الصناعي السعودي برنامج «آفاق» لتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمـال، ودعـا الصندوق المنشآت السعوديـة ورواد الأعمال إلى الاستفادة مـن البرنامج وما يوفره من مميزات تساعد على تحقيق النجاح والتطور.

- صندوق التنمية الصناعية السعودي يبرم اتفاقية لدعم المحتوى المحلي.
- صندوق التنمية الصناعية السعودى يشارك فى أسبوع أبو ظبى للاستدامة.

يقـوم برنامج «**آفاق**» بدعم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال عبر عدة مسارات أطلق منها الصندوق مسارين، الأول يعنى بتحفيز نمو المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواعدة، من خلال تقديم عدد من المزايا المتعلقة بفترات السداد ومدد السماح وأهمها الصرف المبكر للقروض لتسريع نمو المنشآت الصناعية.

أمـا المسـار الثاني فيهتم بدعـم رواد الأعمال في مختلـف القطاعات الصناعية، مـن خلال الشراكة مـع حاضنات ومسرعات الأعمال، مثل برنامج «**بادر**» لحاضنـات ومسرعات التقنية التابع لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، كما يقدم البرنامج إلى جانب الدعم المالي، حزمة من الخدمات الاستشارية والحوافـز التشجيعيـة لتمكين رواد الأعمـال، فضلاً عن أصحـاب الاختراعات للاستفـادة من «مسرعة المنشآت الصناعية» التابعة لبرنامج بادر في إطار اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين الصندوق الصناعي وبرنامـج بادر، وأطلق برنامج بادر مسرعة أعمال المنشـآت الصناعية بهدف سد الثغرات والاحتياجات المتفاوتـة في المجـال الصناعي من خـلال توفير مجموعة من الخدمـات الاستشارية لدعـم المشاريع الصناعية الناشئة في المراحل الأولى من التأسيس.

يأتـي برنامـج «آفـاق» ضمن خطـط الصنـدوق الرامية لدعـم القطاعـات الصناعيـة، بالإضافة إلى القطاعـات المستهدفة لبرنامج تطوير الصناعة السعودية والخدمـات اللوجستية، أحد أبرز برامج رؤية السعوديـة 2030، والذي يضم تحت مظلته قطاعات الصناعـة، الطاقة، التعدين والخدمات اللوجستية، ويعتبر الصندوق شريكاً أساسياً فيه، بصفته الممكّن المالي الرئيسي للبرنامج.

وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمملكة البحرين تنظم ورشة عمل حول قانون العمل في القطاع الأهلي

نظمـت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لمملكة البحريـن ورشة عمل حول قانون العمل رقـم ٣٦ لسنة ٢٠١٢ في القطاع الأهلي، قدمتهـا رئيس قطاع الصناعة والإنشاءات بالوزارة السيـدة **مسالك محمد المقابي**، تم فيهـا تعريف المشاركين بالجانب القانوني المتعلق بالتزامات العامل والسلطة التنظيمية التأديبية لصاحب العمل

وتأتي الورشة في إطار جهود الوزارة نحو تعزيز ثقافة الإلمام بالتشريعات العمالية ذات الصلة وزيادة الوعي بها، حيث استمع المشاركون خلال الورشة، والذين يعملون في مجال الموارد البشرية في منشآت القطاع الخاص إلى شرح واستعراض شامل حول قانون العمل وأحكامـه، والقـرارات المنفذة له، مع التركيز علـى الجوانب الخاصـة بالتزامات العامل والسلطـة التنظيمية لصاحب العمل، وذلك بهدف زيـادة وعي طرفي العلاقة من أصحاب العمل والعمال بالقانون والقرارات الوزارية بشأنه، ومساندة أصحاب العمل في تنظيم بيئة العمل السليمة والالتزام بهذا القانون، فضلاً عن تفادي الفصل التعسفي للموظفين.

لجنة وضع المرأة تعتمد خارطة طريق لعام 2019 لتعزيز الفرص المتكافئة للنساء والفتيات

اختتمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة دورتها السنوية بالموافقة على خارطة طريق لحماية وتحسين وصول النساء والفتيات إلى نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة.

وقد اختتمت الدورة الثالثة والستون للجنة وضع المرأة هذا العام بالتزام قوي من كافة الدول الأعضاء بضمان أن تكون الخدمات والبنى التحتية وأنظمة الحماية الاجتماعية مصممة بأشكال تمنع التمييز وتوفر «مساحة متكافئة» للنساء والفتيات.

وتجلب اللجنة كل عام عشرات المدافعات والمدافعين عن حقوق المرأة من جميع أنحاء العالم إلى مقر الأمم المتحدة بنيويورك، للمشاركة في حوارات مكثفة وفعاليات مشتركة وندوات للخبراء مكرسة لقضايا النساء.

وقالت السيدة **بومزيلي ملامبو-نوكا** المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تقوم أيضاً بدور الأمانة العامة للجنة، إن «هذه الدورة كانت الأكبر والأكثر أهمية إطلاقاً بالنسبة للنساء والفتيات حول العالم».

وذكر بيان صحفي صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن مثل هذه الشهادات الشخصية المؤثرة، التي استمع لها المشاركات والمشاركون في اجتماعات لجنة المرأة، تسلط الضوء على بعض الحقائق الصارخة وهي: صعوبات الوصول الشامل إلى معاشات الشيخوخة بالنسبة للنساء، وإلى خدمات الرعاية الصحية الجيدة ووسائل النقل العام المأمونة وذات الأسعار المعقولة.

ويمكن لمعالجة هذه التحديات أن تعزز استقلال المرأة وتأمين دخلها، وتحدد ما إذا كان بإمكان سيدة أعمال النجاح في عملها ونقل منتجاتها إلى الأسواق مثلا. كما تحدد فرص الشابات المراهقات في الوصول إلى سبل التعليم في أمان، أو تحدد إذا ما كن سيتمكن من دخول المدرسة على الإطلاق.

وتخاطب النتائج التي خرجت بها الجلسة السنوية لهذا العام بشكل مباشر هذه المخاوف والتحديات التي تواجهها النساء والفتيات في كافة أنحاء العالم. وتقدم نتائج الجلسات السنوية المسماة بـ «النتائج المتفق عليها» أجندتها ليتم الاتفاق على وضع تدابير ملموسة لتعزيز أصوات النساء والفتيات وتقوية تمثيلهن وقيادتهن، كمستفيدات ومستخدمات، لأنظمة الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة.

وقالت السيدة **ملامبو-نوكا** إن توصيات اللجنة لهذا العام «تفتح الطريق أمام الحكومات للعمل والاستثمار بشكل مختلف، وبإشراك النساء في مناقشة السياسات، ولأن تعمل على نوع المبادرات التي تواجه، في الصميم، أكبر العقبات التي تعيق تمكين النساء والفتيات وتكبح أصواتهن».

وتعد أنظمة الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة جزءا لا يتجزأ من تحقيق إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 وخطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 التي اعتمدها قادة العالم عام 2015 .

الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين يبحث العديد من القضايا العمالية مع منظمة العمل الدولية

استقبل الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين بمقره وفد منظمة العمل الدولية الذي يزور مملكة البحرين وبحث رئيس الاتحاد السيد يعقوب يوسف وعدد من أعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد مع وفد منظمة العمل الدولية برئاسة كارون موناهان الخبير القانوني، وممثلة عن المدير العام للمنظمة، العديد من القضايا العمالية وكيفية تطوير التعاون المشتركة وسبل حماية الحقوق العمالية .

في بداية اللقاء رحب رئيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين بوفد منظمة العمل الدولية في بيت العمال في البحرين وشكرهم على الزيارة التي تؤكد أن المنظمة تمثل بالفعل أطراف العمل الثلاث.

وأكد رئيس الاتحاد أن البحرين حققت الكثير من الإنجازات غير المسبوقة في مجال العمل النقابي والعمالي وإتاحة الحريات النقابية وتحقيق مبدأ تكافوء الفرص وأنها قطعت شوطا كبيراً في مجال التشريعات العمالية والنقابية.

وأضاف» يعقوب «أن الاتحاد الحر بصفته ممثلاً للعمال في البحرين حريص على تنمية وتطوير التعاون مع المنظمة في جميع قضايا التعاون المشترك كما أنه حريص على علاقات متميزة مع أطراف العمل الممثلة في الحكومة وأصحاب الأعمال من أجل تهيئة وتحسين ظروف وبيئة العمل وتوفير التدريب والتثقيف، لزيادة الإنتاجية ورفع كفاءتها وجودتها.

الأمانة العامة
قطاع الشئون الاجتماعية

عمل الأطفال في الدول العربية

(دراسة نوعية وكمية)

الملخص التنفيذي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المجلس العربي للطفولة والتنمية
Arab Council for Childhood and Development

منظمة العمل الدولية
1919-2019

عمل الأطفال في الدول العربية

دراسة نوعية وكمية

حقوق النشر محفوظة للشركاء
جامعة الدول العربية، منظمة العمل الدولية، منظمة العمل العربية،
المجلس العربي للطفولة والتنمية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الطبعة الأولى (مصر) 2019

ILO
ISBN: 978-92-2-132352-5 (Print)
ISBN: 978-92-2-132353-2 (Web PDF)

FAO
ISBN: 978-92-5-131279-7

متوفر أيضاً باللغة الإنجليزية:
Child Labour in the Arab Region: Qualitative and Quantitative Analysis,
ISBN: 978-92-2-132350-1 (print) 978-92-2-132351-8 (web pdf),
Cairo, 2019. FAO ISBN 978-92-5-131278-0

إن مسئولية الآراء المعبر عنها في المقالات أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعاً، هي مسئولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب جامعة الدول العربية، أو منظمة العمل الدولية، أو منظمة العمل العربية، أو المجلس العربي للطفولة والتنمية، أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على الآراء الواردة فيها.
كما أن الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة جامعة الدول العربية، أو منظمة العمل الدولية، أو منظمة العمل العربية، أو المجلس العربي للطفولة والتنمية، أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عليها، كذلك إغفال ذكر أي شركات أو منتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

للحصول على معلومات عن منشورات الشركاء

جامعة الدول العربية www.lasportal.org
منظمة العمل الدولية www.ilo.org/publns
منظمة العمل العربية www.alolabor.org
المجلس العربي للطفولة والتنمية www.arabccd.org
مكتب منظمة الأغذية والزراعة www.fao.org

الشركاء

جامعة الدول العربية - قطاع الشئون الاجتماعية - إدارة المرأة والأسرة والطفولة

تُعد إدارة المرأة والأسرة والطفولة الآلية العربية المعنية بقضايا تمكين المرأة وحمايتها، وإرساء حقوق الأطفال وحمايتهم والنهوض بأوضاعهم، وتمكين الأسرة، وتضم الإدارة ثلاثة أقسام وتعمل على بلورة الرؤية العربية فيما يتعلق بالقضايا المعنية بتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة كافة في هذا الإطار. وتعد الإدارة الأمانة الفنية للجنة المرأة العربية، ولجنة الأسرة العربية، ولجنة الطفولة العربية، وقد تمَّ إنشاؤها بقرار من مجلس الجامعة على غرار الآليات الدولية ذات العلاقة.

www.lasportal.org

منظمة العمل الدولية

إنّ منظمة العمل الدولية هي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وهي المنظمة الوحيدة ضمن منظومة الأمم المتحدة التي تتميز بتركيبتها الثلاثية والتي تضم – في آنٍ واحد – كلًا من الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل في الدول الأعضاء فيها في جهدٍ مشترك؛ منْ أجل وضع معايير وسياسات العمل للنهوض بالعمل اللائق في مختلف أنحاء العالم.

www.ilo.org

منظمة العمل العربية

إحدى المنظمات المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية، أول منظمة عربية متخصصة تعنى بشئون العمل والعمال على الصعيد القومي، وتعمل على تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي، وتهدف إلى تطوير تشريعات العمل في الدول الأعضاء والعمل على توحيدها.

www.alolabor.org

المجلس العربي للطفولة والتنمية

منظمة عربية إقليمية غير حكومية تعمل في مجال تنمية الطفولة، تأسست عام 1987 بمبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز، رئيس المجلس، وبناء على توصية صادرة من جامعة الدول العربية. ويعمل المجلس على تهيئة بيئة عربية داعمة لحقوق الطفل في التنمية والحماية والمشاركة والدمج.

www.arabccd.org

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) هي وكالة متخصصة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع، هدفها تحقيق الأمن الغذائي للجميع. وتعمل المنظمة في أكثر من 130 دولة على مستوى العالم، وينضم إليها أكثر من 194 دولة عضواً.

www.fao.org

تقديـم

يعد عمل الأطفال ظاهرة قديمة في بعض بلدان المنطقة العربية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بقطاعات بعينها مثل الزراعة والمهن الحرفية التقليدية الصغيرة والصناعات غير الرسمية كصناعة الملابس والسجاد، بالإضافة إلى بعض الأنشطة المتعلقة بالبناء. ولكن على مدى السنوات العشر الماضية التي شهدت فيها المنطقة اضطرابات سياسية وأزمات اقتصادية وصراعات وحروباً، أدت إلى نزوح جماعي للسكان، داخل الدول وفيما بينها، كل ذلك أدى إلى تغير الوضع وتفاقمه.

فقد شهدت المنطقة العربية زيادة مطردة في الاستخدام المباشر وغير المباشر للأطفال – باعتبارهم من أكثر الفئات ضعفاً – فقد تمَّ تجنيد الأطفال واستخدامهم دروعاً بشرية، إضافة إلى استخدامهم في كل قطاعات الزراعة والخدمات والصناعات وفي الشوارع، وفي أنشطة غير مشروعة مثل الاستغلال الجنسي وفي أشكال معينة من العمل القسري والسخرة، وانخراطهم بشكل متزايد في أسوأ أشكال عمل الأطفال؛ مما ينطوي على مستوى خطير ومقلق من الاستغلال والإساءة وانتهاك اتفاقية حقوق الطفل بشكل مباشر.

وتجدر الإشارة إلى أن قضية عمل الأطفال تحظى باهتمام على المستوى الإقليمي العربي، فقد صادقت الدول الأعضاء على معظم الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، والعديد من الاتفاقيات الإقليمية، ووضع الإستراتيجيات والخطط لمواجهة هذه الظاهرة، إلا أن التقدم الذي أحرزته المنطقة العربية نحو القضاء على عمل الأطفال، وبشكل خاص أسوأ أشكاله، ونحو ضمان الالتحاق في الدراسة، ومعالجة أسباب التسرب المدرسي وإعادة التأهيل، وتجفيف منابع الفقر والبطالة المؤدية لزيادة أعداد الأطفال الداخلين في سوق العمل، أصبح محل خطر في ظل المتغيرات والمستجدات الراهنة في المنطقة.

لقد أصبحت هناك حاجة ملحة وفورية لحماية الأطفال في المنطقة العربية وبصفة خاصة في تلك الدول التي تعاني من الإرهاب والاحتلال والنزاعات المسلحة، سواء كان استغلالهم الخطير نتيجة لقضايا اقتصادية بحتة، أو مقترناً بالصراعات والنزوح واللجوء. ويجب على دول المنطقة أن تعي وتدرك أن عمل الأطفال يفرض تحديات فورية ومستقبلية، ليس فقط على الأطفال أنفسهم، ولكن أيضاً على بلدانهم ومجتمعاتهم المحلية وكذلك على الاقتصاد الوطني. ومن الأهمية بمكان، معالجة الأسباب الجذرية والعواقب المترتبة على زيادة عمل الأطفال، والقضاء جوهريًا عليهم، لا سيما أسوأ أشكاله.

ومن هذا المنطلق، كانت الحاجة إلى أهمية توفر معلومات موثقة وحديثة عن وضع عمل الأطفال ونسب التسرب من التعليم المدرسي؛ لوضع وتنفيذ التدابير المطلوبة لذلك، فإن التوصية الصادرة بالدورة العشرين للجنة الطفولة العربية (نوفمبر 2014) دعت جامعة الدول العربية مع كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية والمجلس العربي للطفولة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى التعاون والشراكة

في إجراء دراسة إقليمية حول حجم وملامح عمل الأطفال في المنطقة العربية؛ لتحديد السمات والاتجاهات الرئيسة لعمل الأطفال على مدار السنوات العشر الماضية، في سياق الأوضاع السائدة في المنطقة العربية.

ومن الجدير بالإشارة أنه هناك نقص وندرة في البيانات المتاحة في المنطقة العربية حول عمل الأطفال، لاسيما في البلدان التي تواجه أزمات ونزاعات مسلحة مثلت تحديًا للباحثين القائمين على الدراسة، ومع هذا، فقد تم وضع البيانات ذات الصلة كافة، لا سيما ذات الطبيعة النوعية.

وتعد هذه الدراسة الإقليمية خطوة علمية نحو تحفيز الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على تكثيف جمع البيانات حول عمل الأطفال، ووضع خطط عمل وطنية تهدف إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، والتمهيد لإعداد إستراتيجية إقليمية لمكافحة عمل الاطفال لمواجهة الانتهاك غير المقبول لحقوق الإنسان وحقوق الطفل، وللعمل على وضع برامج تمكن من تغيير الواقع من أجل مستقبل مشرق لأمتنا العربية.. فأطفالنا مستقبلنا.

الأمانة العامة

شكر وتقدير

تشكر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الشركاء كافة، الذين أسهموا في إعداد الدراسة الخاصة حول «عمل الأطفال في الدول العربية» من الناحيتين الفنية والعلمية، وتخص بالشكر الآليات المعنية بالطفولة في الدول الأعضاء، والمنظمات الشريكة التالية:

منظمة العمل الدولية

- **د. ربا جرادات**، المدير الإقليمي للدول العربية
- **فرانك هاغمان**، نائب المدير الإقليمي للدول العربية، مدير فريق الدعم الفني للعمل اللائق للدول العربية (ILO-ROAS).
- **بيترفان غوى**، مدير مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، ومدير الفريق الفنى للعمل اللائق لدول شمال إفريقيا .
- **لارس يوهانسن**، رئيس وحدة البرامج الإقليمية في المكتب الإقليمي للدول العربية.

منظمة العمل العربية

- **فايز علي المطيري**، المدير العام.

المجلس العربي للطفولة والتنمية

- **د. حسن البيلاوي**، الأمين العام.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

- **عبدالسلام ولد أحمد**، مدير عام مساعد وممثل إقليمي في مكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا (FAORNE).
- **ألفريدو إيمبيغليا**، مسئول تنفيذ المبادرة الإقليمية حول الزراعة الأسرية للحيازات الصغيرة في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا (FAORNE).
- **موريس سعادة**، ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في لبنان

وتشيد بالجهود التنسيقية والعلمية التي قدمتها **د. حياة عسيران**، الاستشارية الأولى في مجال عمل الأطفال، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية.

وتمَّ إعداد هذا التقرير بواسطة **مؤسسة البحوث والاستشارات (CRI)**، وهو يستند إلى النتائج الإحصائية لدراسة «عمل الأطفال في الدول العربية: تحليل وصفي» (2017)، التي أعدها فريق **فهم عمل الأطفال (UCW)** .

الأمانة العامة

فريق مؤسسة البحوث والإستشارات (CRI)

- **د. كمال حمدان**، المدير التنفيذي ورئيس الفريق.
- **ديانا كلاس**، مستشارة قانونية وباحثة/محققة رئيسة.
- **رضا حمدان**، إحصائي رفيع المستوى ومنسق.
- **ألكسندر عمار**، اختصاصي اجتماعي اقتصادي واستشاري في عمل الأطفال.

فريق «فهم عمل الأطفال» (UCW)

- **فوريو روساتي**، مدير الأبحاث في مشروع UCW وجامعة ICID في روما Tor Vergata
- **إليونورا بوريكا**، باحث في مشروع UCW وجامعة ICID في روما Tor Vergata

فرق العمل من المنظمات الشريكة:

جامعة الدول العربية

- **ماچي مينا**، مسئول ملف حماية الطفولة – إدارة المرأة والأسرة والطفولة.
- **عمران فياض**، عضو إدارة المرأة والأسرة والطفولة.

المجلس العربي للطفولة والتنمية

- **محمد رضا فوزى**، مدير إدارة البحوث والتوثيق وتنمية المعرفة.
- **إيمان بهي الدين**، مديرة إدارة إعلام الطفولة.
- **مروة هاشم**، منسقة إدارة إعلام الطفولة.
- **محمد أمين**، مسئول الطباعة والنشر ومصمم الدراسة.
- **إيمان عباس**، مساعد فني بإدارة البحوث والتوثيق وتنمية المعرفة.

منظمة العمل العربية

- **حمدي أحمد**، وزير مفوض، مدير إدارة الحماية الاجتماعية.
- **رانيا فاروق**، رئيسة وحدة المرأة و الفئات الخاصة.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

- **أريان جينثون**، خبيرة في عمل الأطفال، قسم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (روما).
- **فاتن عضاضة**، المنسقة الوطنية للحماية الاجتماعية ومكافحة عمل الأطفال (لبنان).
- **أنستازيا الحاج**، مستشارة الإعلام والتواصل (لبنان).

منظمة العمل الدولية

- **ميكايله دوكوك**، رئيس وحدة البحث والتقييم، وفرع «المبادئ والحقوق الأساسية في العمل».

الأمانة العامة

- **فريد يريكو بلانكو**، كبير الإحصائيين في (ILO-FUNDAMENTALS).
- **يوشى نوغوتشي**، متخصصة رفيعة المستوى في قانون العمل، (جنيف).
- **إنصاف نظام**، كبير الموظفين الفنيين (حالات الكوارث والأوضاع الهشة)، (جنيف).
- **نادين عسيران**، كبير مسئولي البرامج والعمليات في إفريقيا، (جنيف).
- **نادر كيروز**، المستشار الإقليمي لإحصاءات العمل – المكتب الإقليمي للدول العربية، (بيروت).
- **ريم الشربيني**، مديرة البرنامج الوطني لمكافحة عمل الأطفال (القاهرة).
- **نهاية دبدوب**، منسقة البرنامج الوطني لمكافحة عمل الأطفال (الأردن).
- **ربيعة جلول**، مسئولة مشروع وطني، (لبنان).
- **سلوى كناعنة** مسئولة الاتصالات الإقليمية والمعلومات العامة (المكتب الإقليمي للدول العربية – بيروت).
- **ريهام راشد**، المسئولة الوطنية للاتصالات (المكتب الإقليمي للدول العربية – بيروت) .
- **أسماء رزق**، المسئولة الوطنية للاتصالات (القاهرة).

استفاد التقرير من المداخلات والمراجعة من قِبل:

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

- **إرنستو غرانيليو**، المستشار المعنيّ بالحماية الإقليمية للسكان المدنيين (الشرق الأدنى والشرق الأوسط).

منظمة اليونيسف

- **إيزابيلا كاستروجيوفاني**، مستشارة إقليمية لحماية الطفل، مكتب اليونيسف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- **ميكايللا باسيني**، اختصاصية حماية الطفل، مكتب اليونيسف (سوريا).

منظمة الأونروا

- **داميان ليللي**، رئيسة قسم الحماية (منظمة الأونروا – عمان، الأردن).

عن جامعة الدول العربية

وزير مفوض/ نوال برادة
مديرة إدارة
المرأة والأسرة والطفولة

السفيرة/ د. هيفاء أبو غزالة
الأمين العام المساعد
رئيس قطاع الشئون الاجتماعية

الملخّص التنفيذي

شهدت البلدان العربية خلال الأعوام الأخيرة موجات عدّة من النزاعات المسلّحة والنزوح السكاني، التي كان متوقّعا أن تطلق بدورها موجات جديدة من عمل الأطفال التي لا يزال مدى انتشارها ودرجة حدّتها يحتاجان إلى قياس شامل. وقد جاء هذا المعطى ليضاف إلى المشكلات الاجتماعية القائمة أصلاً في المنطقة، سواء في أريافها أو في مدنها، والمتفرّعة من هشاشة الاقتصاد والنقص في فرص التعليم والمعايير والأعراف الاجتماعية المؤاتية.

ويأتي هذا الارتفاع المتوقّع في عمل الأطفال وسط جهود عالمية للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة، وفي ظل الجهود الملحوظة التي تبذلها الحكومات العربية لمواءمة أطرها القانونية والمؤسسية الوطنية مع المعايير الدولية ذات الصلة بهذه الظاهرة.

تتناول هذه الدراسة ظاهرة عمل الأطفال في المنطقة العربية التي تضمّ 22 دولة هي الدّول الأعضاء في جامعة الدوّل العربية، ومن ضمنها 12 دولة يغطيها المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية، و10 دول تقع في المنطقة الإفريقية. إلّا أنّ التفاوتات الإقليمية الحادة تجعل من الصعب تقديم صورة شاملة عن مدى انتشار ظاهرة عمل الأطفال واتّجاهاتها في المنطقة العربية ككلّ. ويعود ذلك، بشكلٍ خاص، إلى عدم وجود تقديرات إقليمية عامّة وشاملة حول عمل الأطفال، كما هو موضّح أدناه. غير أنّ البلدان العربية تواجه مسائل وتحدّيات مشتركة في ما يتعلّق بهذه الظاهرة، ومن ضمنها: ضرورة تحسين قدرات تفتيش العمل، وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث واستحداث قاعدة بيانات حول عمل الأطفال، والقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأطفال، والرقّ، والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، واستخدام الأطفال في النزاعات المسلّحة، والأعمال الخطرة، وتحديد أشكال عمل الأطفال «الخفيّة» ومعالجتها، كالخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي.

المنهجية

استناداً إلى المعطيات الإحصائية الوطنية والدراسات المحلية المتاحة (للفترة الزمنية ما بين عام 2006 وعام 2017)، يقدّم هذا التقرير لمحة عامّة عن الخصائص الرئيسة لعمل الأطفال في المنطقة العربية بحسب القطاع الاقتصادي، كما يتناول أثر النزاعات المسلّحة وحركة النزوح السكّاني على عمل الأطفال. وتعتمد الدراسة على أربع ركائز منهجية رئيسة، هي:

1) مراجعة النصوص والاتفاقيات الدولية والعربية والدراسات المتوفّرة حول عمل الأطفال في المنطقة العربية.

2) المعطيات الإحصائية المتاحة في دراسة أجراها برنامج «فهم عمل الأطفال» UCW تحت عنوان «عمل الأطفال في الدّول العربية: تحليل وصفي» (2017)، والتي تسلّط الضوء على اتجاهات عمل الأطفال وخصائصه في فئتين عمريتين (5 – 14 و 15–17 سنة) في عشر دول عربية تتوفّر عنها البيانات ذات الصلة.

3) استمارة إحصائية تمّ توجيهها إلى الدّول الأعضاء في جامعة الدّول العربية؛ ليتم تعبئتها.

4) إعداد 12 فقرة أو مربعاً (Box) للإضاءة على جوانب محدّدة موضوعاتية أو قطاعية من عمل الأطفال في دول المنطقة.

الخصائص والاتّجاهات العامّة

تسجّل البلدان الأكثر فقراً أعلى معدّلات عمل الأطفال؛ ممّا يتطابق مع الاتّجاه العالمي الذي تشير إليه التقديرات العالمية الأخيرة لمنظّمة العمل الدّولية (2017). ويمكن تلخيص الاتجاهات الرئيسة في المنطقة العربية على الشكل التالي:

- يرتفع معدّل عمل الأطفال كلّما ارتفعت الأعمار، وتسجّل معدلات عمل أعلى لدى الأطفال في الفئة العمرية 15 – 17 سنة مقارنة بمعدّلات العمل لدى الأطفال في الفئة العمرية 5 – 14 سنة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بارتفاع معدّل الأعمال الخطرة بين المراهقين في الفئة العمرية 15– 17 سنة.
- إنّ معدّلات الأطفال المنخرطين في العمل هي أعلى بين الأطفال الذكور. ولكن ينبغي الإشارة إلى أنّ معظم المسوحات الإحصائية تبقى عاجزة عن كشف بعض الأشكال الخفيّة من عمل الأطفال الإناث – مثال العمل المنزلي والخدمات المنزلية غير مدفوعة الأجر– التي ينبغي أن تحظى بالمزيد من الدراسة والتحقّق.
- إنّ معدّلات الأطفال العاملين هي، بشكلٍ عام، أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق المدينية.

أما بالنسبة إلى الخصائص الرئيسة لعمل الأطفال في المنطقة العربية، فيمكن تلخيصها كالآتي:

- في ما خصّ الوضعية في العمل، فإنّ العمل في الأسرة من دون أجر هو الأكثر شيوعاً بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 14 سنة، وبين الأطفال الإناث، وفي المناطق الريفية، في حين أن العمل لدى الغير بأجر هو الأكثر شيوعاً بين الأطفال في الفئة العمرية 15 – 17 سنة، وبين الأطفال الذكور، وفي المناطق المدينية.
- يميل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 سنة والأطفال الذكور إلى العمل لساعات أطول من نظرائهن الإناث.
- كما أنّ الأطفال العاملين الذين يرتادون المدرسة يميلون إلى العمل لساعات أقلّ من الذين لا يرتادون المدارس.

– يميل الأطفال إلى العمل لساعات أطول في المناطق المدينية. وتجدر الإشارة إلى أنّ العمل الزراعي هو عمل مكثّف بدرجة عالية، إلّا أنه في الوقت ذاته عمل موسميّ.

الاتـجاهات وظروف العمل بحسب القطاع

يتركّز عمل الأطفال في المنطقة العربية، في أغلبيته، في الزراعة، ويليها قطاعا الخدمات والصناعة. وتشير المعطيات الإحصائية المتاحة أيضاً إلى الاتّجاهات الأساسية التالية:

– إنّ أعلى نسبة لعمل الأطفال في الزراعة هي بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة، في حين أنّ توزّع الأطفال بين 15 و17 سنة هو الأكثر تنوّعاً بحسب القطاعات المختلفة، مع ارتفاع في معدّل العمل في قطاعي الخدمات والصناعة مقارنة بالأطفال الأصغر سنّاً.

– تختلف قطاعات نشاط الأطفال الإناث إلى حدّ كبير بين البلدان تبعاً لخصوصية الاقتصادات المحليّة، مع مراعاة أنّ مسوحات الأسر المعيشية غالباً ما تغفل أو تعجز عن رصد أنواع معيّنة خفيّة من عمل الأطفال في صفوف الفتيات.

الزراعة: الحيازات الزراعية الصغيرة الحجم

إنّ غالبية الأطفال الناشطين في القطاع الزراعي هم عاملون في الأسرة من دون أجر، وبخاصة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 14 سنة. ويرتبط عمل الأطفال في الزراعة، بشكلٍ رئيس، بالحيازات الزراعية الصغيرة الحجم حيث يرتفع الطلب على اليد العاملة المكثّفة والرخيصة، وبخاصة في المزارع العائلية التي تعتمد – في أكثر الأحيان – على العمل الإضافي للطفل. إنّ إلقاء نظرة عن كثب على أوضاع الأطفال في الزراعة في كلّ من لبنان والمغرب ومصر واليمن يسلّط الضوء على العوامل التالية المحفّزة لعمل الأطفال: فَقْر الأُسَر، تدنّي مستوى تعليم الأبوين وغلبة الأعراف الاجتماعية، النقص في التعليم أو النقص في إنفاذ التعليم الإلزامي، وهشاشة البنية التحتية والافتقار إلى شبكات المياه والكهرباء، انعدام الأمن الاجتماعي.

وقد تبيّن أنّ الزراعة هي أكثر قطاعات عمل الأطفال مدعاة للمخاطر. فالأطفال العاملون في هذا القطاع يتعرّضون لأخطار تتفاوت لجهة درجة الخطر ومصادره تبعاً للنشاط، كالآتي: التعرّض للمواد الكيميائية والمبيدات والغبار والأدخنة؛ رفع الأحمال الثقيلة؛ العمل لساعات طويلة والانحناء والوقوف المتكرّر؛ العمل على ارتفاعات عالية في أماكن العمل؛ العمل في عزلة؛ التعرّض لساعات طويلة لأشعّة الشمس والعوامل المناخية الأخرى؛ استخدام الأدوات الخطرة في العمل ونقل أجزاء من الآلات الزراعية؛ الافتقار إلى لوازم الحماية أو الإسعافات الأوّلية في موقع العمل.

وغالباً ما يفتقر الأطفال الذين يعملون في المزارع العائلية إلى الحماية الاجتماعية والقانونية. ويمكن

للبلدان المعنية بهذا الموضوع أن تطبّق الاستثناء الذي تسمح به المادة 5 من اتفاقية منظّمة العمل الدّولية رقم 138، وتستبعد الأطفال العاملين في المزارع الأسرية من الأحكام القانونية المتعلّقة بالحدّ الأدنى لسنّ العمل. إلا أن هذا الاستثناء لا يشمل أي شكل من أشكال الأعمال الخطرة. هذا مع الإشارة إلى محدودية قدرات تفتيش العمل والتغطية الجغرافية التي يشملها؛ مما يترك عمل الأطفال في المناطق الريفية النائية خارج نطاق المراقبة والإشراف الحكومي.

الصناعة والخدمات: القطاع غير النظامي

يتركّز عمل الأطفال في قطاعي الصناعة والخدمات في القطاع غير النظامي الذي يعتمد، بصورة خاصة، على عمل الأطفال؛ نظراً إلى كونه – بحكم تعريفه – متفلّتا من أنظمة التفتيش الرقابي. ويتميّز عمل الأطفال في القطاع الصناعي بأنّه يرتدي – في الغالب– طابع العمل المدفوع الأجر لدى الغير، في حين أنّ وضعية العمل في قطاع الخدمات تبدو أكثر تنوّعاً ولو استمرّت الهيمنة النسبية للعمل بأجر لدى الغير.

إنّ النظر عن كثب إلى الأطفال في القطاع غير النظامي في الأردن والمغرب والعراق يضيء على محدّدات عمل الأطفال التالية: فَقر الأسر والاعتماد على الدّخل الإضافي الذي يوفّره عمل الأطفال، وبخاصة بين اللاجئين والنازحين داخليّاً؛ تقدير محدود لقيمة التعليم في ظل ضعف أو غياب التوقّعات المتعلّقة بفرص عمل مستقبلية؛ القدرات المحدودة لتفتيش العمل؛ والميل نحو استخدام الأطفال، من منظور أصحاب العمل؛ لكونهم يمثّلون اليد العاملة الأرخص والأسهل لجهة إدارتها.

ويواجه الأطفال العاملون في هذه القطاعات أخطاراً مختلفة؛ تبعاً لنوع النشاط. أمّا الأخطار الأكثر شيوعاً فهي التالية: ساعات العمل الطويلة، أخطار الغبار والتلوّث، مخاطر التعرّض للإصابات المتنوّعة وتهديد سلامة الأطفال، رفع الأحمال الثقيلة، العمل دون وسائل الحماية. واستناداً إلى الدراسات القطرية المتوفّرة، فإنّ غالبية الأطفال العاملين في هذه القطاعات لا يرتادون المدارس.

أمّا بالنسبة إلى الفتيات الصغيرات دون سنّ السادسة عشرة من عمرهنّ المنخرطات في العمل المنزلي، فهنّ يواجهن أوضاعاً مقلقة بسبب مخاطر العزلة، وعدم ارتياد المدرسة، وانتهاك حقوقهنّ بوصفهن أطفالاً.

وهنا تسلّط منظّمة العمل الدّولية الضوء على الحاجة إلى تحسين عملية جمع المعطيات والبيانات من أجل قياس طبيعة ومدى حجم ظاهرة العمل المنزلي بين الأطفال ضمن نطاق المنطقة العربية بأكملها، كما أنها تدعو إلى وضع إستراتيجية استجابة خاصّة بعمل الأطفال المنزلي.

عمل الأطفال في النزاعات المسلّحة

الأطفال هم الضحية الأولى والرئيسة للنزاعات المسلّحة والنزوح السكاني في المنطقة. ويميل عمل

الأطفال إلى الارتفاع بين اللاجئين والنازحين داخليّاً، وكذلك في المجتمعات المضيفة في كلٍّ من لبنان والأردن والعراق. ويُسجّل انخراط أطفال النازحين واللاجئين في قطاعات اقتصادية مختلفة، ارتفاعاً ملحوظاً في ظاهرة عمل الشوارع، والعمل سداداً لِدَيْن، والزواج المبكر، والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية. ويشكّل عمل الأطفال للأسر النازحة واللاجئة التي تواجه الفقر المدقع والبطالة بين أفرادها البالغين، آلية للمواجهة أو التكيُّف. ويعمل الأطفال لساعات أطول وبأجور أدنى من الأطفال المحليين.

وقد أفاد الأمين العام للأمم المتحدة عن زيادة تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلّحة، سواء بين السكّان المحليين أو اللاجئين، وهذا ما ينطبق أساساً على اليمن وسوريا والعراق. وأشار إلى أنّ غالبية الأطفال المجنّدين هم من الفتيان، ولكن مع ميل ناشئ لتجنيد المزيد من الفتيات والأطفال دون سنّ الخامسة عشرة من عمرهم. كذلك يجري احتجاز مئات الأطفال في جميع أنحاء المنطقة العربية، وهم يتعرّضون للتعذيب لارتباطهم بالجماعات المسلّحة. ووفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتّحدة، فإنّ العوامل التي تسهم في تجنيد الأطفال هي الرواتب المرتفعة نسبيّاً، والتأثيرات الدينية والإيديولوجية والدعائية، وأحياناً الضغط والإكراه من جانب مجتمعاتهم المحلية. ومع ذلك، فإنّ التجنيد ليس دائماً طوعيّاً؛ إذ يُسجّل ميل متزايد نحو التجنيد الإجباري أو التجنيد «المموّه». ومن الشواغل الرئيسة الأخرى، مسألة تعرّض الفتيات للزواج القسري، والاتجار والاستغلال الجنسي.

وعلاوة على ذلك، يقع الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع، ضحية للأزمة الإنسانية. فبالإضافة إلى ظروف الفقر المدقع، والتهديدات الصحيّة والأمنية، والضرر الذي لحق بنظام التعليم، يجد الأطفال أنفسهم مجبرين على الانخراط في أنواع جديدة من الأنشطة الملائمة لحالات النزاع المسلّح، مثل تهريب السلع عبر الحدود أو بين مناطق القتال، وجمع النفايات النفطية، والقيام بالأعمال المتعلّقة بدفن الموتى (جمع الأشلاء ودفنها)، وتأدية الأعمال المنزلية، بما في ذلك خصوصاً جلب المياه أو جمع الطعام من الحقول ومكبات النفايات.

التوصيات

إن المحددات الرئيسة لعمل الأطفال – التي تمخّضت عن دراسة هذه الظاهرة بتجلّياتها المختلفة في المنطقة العربية – لا تختلف في عناوينها الكبيرة عن محددات عمل الأطفال في مناطق أخرى من العالم. فعمل الأطفال ينشأ في المجتمعات الضعيفة التي تعاني من الفقر والبطالة وهشاشة البنية التحتية والنقص في التعليم والحماية الاجتماعية. ويزيد التعرّض للصدمات، مثل النزاع المسلح والنزوح السكاني خصوصاً، من ضعف الأسر ويؤدي إلى تفاقم العوامل المؤدية إلى عمل الأطفال. وفي خضم أزمة النزوح واللجوء الراهنة، فإن تعزيز أطر الحماية الوطنية يفيد كلّاً من النازحين واللاجئين والمجتمعات المضيفة. وتستدعي ضخامة الأخطار والآثار الضارة لعمل الأطفال، الانكباب على وضع مجموعة من السياسات التدخليّة العابرة للقطاعات، موزّعة على ثلاثة أهداف عامة.

أهداف السياسات	مجالات التدخّل
تعزيز الإطار المؤسسي والتشريعي.	القوانين والأنظمة الوطنية. الإطار المؤسسي.
الحماية من الضعف الاقتصادي والاجتماعي.	سياسات سوق العمل. الحماية الاجتماعية. الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم.
الحماية من أثر النزاع المسلّح.	برامج إنسانية ومساعدات للنازحين واللاجئين. حماية الأطفال من التجنيد والاستخدام في النزاعات المسلّحة. إعادة تأهيل وإدماج الأطفال الذين استخدموا في النزاعات المسلّحة.

attractive salaries, religious and ideological influences, propaganda, and sometimes pressure and coercion by their communities. Enlistment is not always voluntary, and there is an increasing trend in forced or deceitful recruitment. Another major concern is the vulnerability of girls to forced marriage, trafficking and sexual abuse.

Moreover, children living in conflict zones are the greatest victims of the humanitarian crisis. In addition to the extreme conditions of poverty, health and security threats, and the damage to their education, these children are being forced into the kinds of activities associated with armed conflict situations, such as smuggling goods across borders or between fighting zones, collecting oil waste, performing funerary work (collecting body parts for burial), household work, and fetching water or collecting food from fields and landfills, which are even more dangerous in cases of violent conflict.

Policy recommendations

Child labour arises in vulnerable communities that suffer from poverty, unemployment, poor infrastructure, and lack of access to education and social protections. Exposure to shocks such as armed conflict and population displacement increases the vulnerability of households and exacerbates those factors that lead to child labour. Amid the current refugee crisis, strengthening national protection frameworks will benefit both refugee populations and host communities. This calls for a set of nine cross-sectoral policy interventions distributed between three general policy objectives:

Policy objectives	Areas of intervention
Improved governance framework	1. National laws and regulations 2. Governance structures
Protection from economic and social vulnerability	3. Labour market policies 4. Social protection 5. Access to basic services, including education 6. Education and awareness-raising programmes
Protection from the impact of armed conflict	7. Humanitarian and refugee and displaced assistance programmes 8. Protection of children from recruitment and use in armed conflict 9. Rehabilitation and re-integration of children used in armed conflicts

children to work, especially among refugees and internally displaced persons (IDPs);
- education is considered of limited value in the absence of future prospects for decent work;
- limited labour inspection capacity; and
- from an employer's perspective, children represent low-cost labour and are easier to manage.

Children working informally face various hazards depending on the type of activity, such as long hours of work, dust and pollution hazards, injury and security risks, carrying heavy loads and working without protective clothing. Based on the country studies presented here, the majority of children working informally in industry and services do not attend school.

As for young girls (usually under the age of 16) found in domestic work, they face a disconcerting situation due to risks of seclusion, lack of school attendance, and the potential for their rights as children to be violated. In Tunisia, girls were found to be subject to strenuous working conditions and physical abuse from employers. They were also isolated from their families and friends, and poorly paid. The ILO has highlighted the need to improve data collection in order to measure the extent and nature of children's involvement in domestic work across the Arab region, and has called for a strategic policy response to address such child labour.

Child labour in armed conflict

Children are often the main victims of armed conflicts and population displacement in the region. Child labour is on the rise among refugees and internally displaced populations, as well as among host communities in Lebanon, Jordan and Iraq. Refugee and displaced children can be found working in a number of sectors of activity, with a notable rise in street work, bonded labour, early marriage, and commercial sexual exploitation. Child labour among refugee and displaced children is mainly a financial coping mechanism for families who face extreme poverty or where adults are unemployed. Refugee and displaced children also work for longer hours and lower pay than local children.

The UN Secretary-General has reported a rise in the recruitment and use of children by armed groups, among both local and refugee populations. This is certainly the case in Yemen, Syria and Iraq, where the majority of recruited children are generally boys. However, there is an emerging tendency to recruit more girls, as well as children below the age of 15. Hundreds of children across the Arab region are also held in detention – and even tortured – on the grounds of being involved in armed groups. According to the Secretary-General's report, the factors contributing to such child recruitment are relatively

depending on the specific nature of local economies, bearing in mind that household surveys are often not able to capture certain types of hidden work performed by girls.

Agriculture: Small-scale farming

The majority of children in the agricultural sector are unpaid family workers, especially children aged 5–14. Child labour in agriculture is mainly related to small-scale farming, where cheap intensive labour is in high demand, especially on family farms that depend on the contribution of children. A closer look at child labour in agriculture in Lebanon, Morocco, Egypt and Yemen highlights the following push factors: household poverty, low parental education, certain social norms, lack of access to education or lack of enforcement of compulsory education, lack of access to water and electricity networks, and lack of social security.

Agriculture was found to be one of the most hazardous sectors of activity. Children working in this sector are at risk of being exposed to the following hazards, which vary in degree and in combination, depending on the activity: exposure to chemicals, pesticides, dust and smoke; carrying heavy loads; working long hours; repeatedly bending and standing; working at heights; working in isolation; long hours of exposure to the sun and other climatic conditions; and working with dangerous tools and farm machinery, often with a lack of protective gear or access to first aid.

Children working on family farms often lack social and legal protections. Countries can choose to apply certain exemptions allowed under Article 5 of the Minimum Age Convention, 1973 (No. 138), and exclude some children from the legal provisions on the minimum age for work. It should be noted, however, that such exemptions do not apply to any form of hazardous work. In remote rural areas there are further issues regarding the limited capacity of labour inspectors and the lack of geographical coverage, often leaving rural children labour out of the purview of government oversight.

Industry and services: The informal sector

Child labour in the secondary and tertiary sectors is generally informal work, which is particularly prone to child labour since, by definition, it escapes regulatory and inspection oversight. Child labour in the industrial sector is characterized by paid, non-family work, while the status of employment is more diversified in the services sector, with a relative predominance of paid, non-family work.

A closer look at children in informal employment in Jordan, Morocco and Iraq highlights the following determinants of child labour:

- poverty such that the household relies on the additional income generated by setting

3) a questionnaire sent to member countries of the League of Arab States;
4) eight targeted sections or boxes highlighting particular aspects or cases of child labour in the Arab region by topic, country or sector.

General trends and characteristics

The poorest countries in the Arab region show the highest rates of child employment, which reflects a global trend verified by the latest ILO Global Estimates (2017). The general trends of child employment in the region can be summarized as follows:

- Child employment increases with age, with higher employment rates in the 15–17 age group than the 5–14 age group. Special attention should be paid to the high incidence of hazardous work among adolescents aged 15–17.
- Child employment rates are higher among boys. However, it should be noted that surveys might fail to capture hidden forms of child labour among girls, such as domestic work and unpaid household services, which merit further research and enquiry.
- Child employment rates are generally higher in rural than in urban areas.

The main characteristics of child employment in the Arab region can be summarized as follows:

- Concerning the status of employment, unpaid family work is most common among children aged 5 to 14 years old, girls, and in rural areas, while paid non-family work is more common among children aged 15 to 17, among boys, and in urban areas.
- Children aged 15–17, particularly males, tend to work longer hours than their respective counterparts. On the other hand, working children who attend school tend to work less than those who do not go to school.
- Children in urban areas tend to work longer hours than rural children. But it should be noted that agricultural work is highly labour-intensive, but seasonal.

Trends and working conditions by sector

- Child labour in the Arab region is mostly found in agriculture, followed by services and industry. Country-level data also point to the following trends:
- A higher prevalence of child labour in agriculture is found among children aged 5–14, while the sectoral distribution of children aged 15–17 is more varied and shows a higher incidence of work in services and industries compared with younger children.
- For girls, the sectoral distribution of activity varies greatly between countries,

Executive Summary

The Arab region has witnessed a large wave of armed conflicts and population displacement in recent years, believed to have bought with it an upsurge of child labour – the magnitude of which is yet to be fully measured. The impact of armed conflict has exacerbated pre-existing levels of child labour found in rural and urban areas across the Arab region, typically driven by economic vulnerability, poor education and certain social norms.

This presumed rise in child labour comes amid global efforts to eradicate this harmful phenomenon, while Arab governments make notable efforts to align their national, legal and institutional frameworks to international standards. The present study addresses child labour in the Arab region, comprised of the 22 member countries of the League of Arab States (LAS), divided between the 12 countries of the ILO Regional Office for Arab States (ILO ROAS) and the 10 Arab countries in Africa.

Regional disparities make it difficult to provide a common picture of the magnitude and trends of child labour across the region, especially given the absence of overall regional estimates of child labour. Nevertheless, Arab countries face many common socioeconomic issues and challenges in relation to child labour, such as: improving labour inspection capacity; increasing research and data collection on child labour; eliminating the worst forms of child labour (including trafficking, slavery, commercial sexual exploitation, use of children in armed conflict and hazardous work); and identifying and tackling hidden forms of child labour such as unpaid household services and domestic work, mainly affecting young girls.

Methodology

Based on available national data and country studies (from 2006 to 2016) and in addition to key informants, this report provides an overview of the main characteristics of child labour in the Arab region by economic sector and examines the effects of armed conflict and population displacement. The study relies on four main methodological pillars:

1) a literature review on child labour in the Arab region, complemented by in-depth interviews with key informants;
2) a 2017 study based on available data sources conducted by Understanding Children's Work (UCW) – Child labour in the Arab States: A descriptive analysis – which highlights child labour trends and characteristics among two age groups (5–14 and 15–17 years) in ten Arab states;

General Secretariat

Yoshie Noguchi, Senior Specialist in Labour law (Geneva); **Insaf Nizam**, Senior Technical Officer, Crisis and Fragile Situations (Geneva); **Nadine Osseiran**, Senior Programme and Operations Officer for Africa (Geneva); **Nader Keyrouz**, Regional Labour Statistician (ROAS); **Reem El-Shirbeeni**, Child Labour National Programme Manager (Cairo); **Nihayat Dabdoub**, Child Labour National Programme Coordinator (Jordan); **Rabeea Jalloul**, National Project Officer; **Peter Matz**, Child Labour Consultant; **Salwa Kanaana**, Regional Communication and Public Information Officer (ROAS); **Reham Rached**, Communications Assistant (ROAS); **Asmaa Rezk,** National Communications Officer (Cairo). The English version of this report was edited by David Cann (ROAS).

International Committee of the Red Cross (ICRC)

Ernesto Granillo, Regional Protection of the Civilian Population Adviser (Near and Middle East); **Sophie Duboucet**, Head of Restoring Family Links-RFL Unit

UNICEF

Isabella Castrogiovanni, Regional Advisor/Child Protection, Regional Office for the Middle East and North Africa; **Micaela Pasini**, Child Protection specialist, Syria Country Office.

UNRWA

Damian Lilly, Chief of Protection Division (Amman).

On behalf of the League of Arab States

Her Excellency
Dr. Haifa Abu Ghazaleh
Assistant Secretary General
Head of Social Affairs Sector

Minister Plenipotentiary
Nawal Berrada
Director of Women,
Family and Childhood Department

General Secretariat

Consultation and Research Institute (CRI) team

Dr. Kamal Hamdan, Executive Director of CRI and Team Leader; **Diana Kallas**, Legal Consultant and Principle Investigator; **Redha Hamdan**, Senior Statistician and Coordinator; **Alexander Ammar**, Socio-Economist and Child Labour Consultant.

UCW team

Furio Rosati, Research Director, UCW project and ICID University of Rome Tor Vergata; **Elenora Porreca**, Researcher, ICID University of Rome Tor Vergata.

The report benefited from input and review by:

LAS

Maggy Mina, Child Protection Officer, Women Family and Childhood Department; **Omran Fyad**, Member of Women, Family and Childhood Department.

Arab Council for Childhood and Development

Eng. Mohamed Reda Fawzy, Director of Research, Documentation, and Knowledge Development Department, **Eman Bahieldin,** Director of Media Department, **Marwa Hashem,** Coordinator, Media Department**, Eman Abbas,** Technical Assistant, Research, Documentation, and Knowledge Development Department, **Mohamed Amin,** Publishing Specialist (Design & Layout of the Study)

FAO

Ariane Genthon, Child labour Expert, Social Policies and Rural Institutions (ESP) Division (Rome); **Faten Adada**, National Coordinator for Social Protection and Child Labour (Lebanon); **Anastacia Al-Hajj**, National Communication Consultant (Beirut).

ALO

Hamdi Ahmed, Minister Plenipotentiary, Head of Social Protection Department; **Rania Farouk**, Head of Unit for Women and Children.

ILO

Dr. Michaelle De Cock, Head of Research and Evaluation Unit, Fundamental Principles and Rights at Work Branch; **Federico Blanco**, Senior Statistician at ILO-FUNDAMENTALS;

General Secretariat

Acknowledgements

The General Secretariat of the League of Arab States thanks all the partners who contributed to the preparation of this special study on "**Child Labour in the Arab Region: A Quantitative and Qualitative Analysis**", and would like to particularly thank the authorities and institutions concerned with childhood issues in the region, including those individuals working within the following organizations:

International Labour Organization (ILO)

Dr. Ruba Jaradat, Regional Director for Arab States (ILO ROAS); **Frank Hagemann**, Deputy Regional Director & Director of Decent Work Technical Support Team for Arab States (ROAS); **Peter Van Rooij**, Director of ILO Cairo Office and North Africa Decent Work Team (Cairo); **Lars Johansen**, Chief of Regional Programming Unit (ROAS).

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)

Abdessalam Ould Ahmed, Assistant Director-General and Regional Representative of the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAORNE); **Dr. Alfredo Impiglia**, Delivery Manager of the Regional Initiative for Small-Scale Family Farming (FAORNE); **Dr. Maurice Saade**, FAO Representative in Lebanon.

Arab Council for Childhood and Development (ACCD)

Dr. Hassan Al-Bilawi, Secretary General

Arab Labour Organization (ALO)

Fayez El-Mutayri, Director General.

The General Secretariat commends the coordinating and technical efforts and inputs made by **Dr**. **Hayat Osseiran**, (Senior Child Labour Consultant, **ILO ROAS**) for the development of the report.

This report was prepared by the **Consultation and Research Institute (CRI)**, and builds upon the statistical findings of the **Understanding Children's Work (UCW)** 2017 study, Child Labour in the Arab States: Magnitude and Profile, which was conducted for the purpose of this study.

The result is the study presented here, which details the main profile and trends of child labour witnessed over the past 10 years, within the context of the prevailing regional situation. Researchers faced many challenges while conducting this study, specifically a shortage of available data and statistics on child labour in the Arab region. This was especially the case with countries experiencing crises. Nonetheless, the study compiles the most up-to-date relevant data, especially of a qualitative nature.

As a follow-up measure, LAS member States are encouraged to step up data collection on children's employment and to develop their own National Action Plans to combat the worst forms of child labour. This should set the stage for the development of a regional strategy that addresses this unacceptable humanitarian problem and programmes designed to ensure the rights of children and safeguard their future, as our children are also our future.

Foreword

Child labour has long been a feature of economic life in the Arab region, particularly in agriculture, small traditional craft shops, and informal industries such as garment and carpet making, as well as some construction-related activities. Children have worked irrespective of times of conflict, political unrest or economic shocks. However, over the past ten years, during which the region has witnessed high levels of armed conflict resulting in the mass displacement of populations – both within and between countries – the situation has certainly worsened.

Children, society's most vulnerable members, have been particularly affected. They have been increasingly drawn into the worst forms of child labour and face serious and worrying exploitation, abuse and violation of their rights. These forms include the kinds of hazardous work found in agriculture, services, and industry, as well as the multiple dangers associated with working on the streets. The region has witnessed an alarming rise in the direct and indirect use of children in illicit activities, such as prostitution, and in armed conflicts – often under forced or bonded labour conditions.

It is important to note that child labour has already received significant attention in the region in that governments have endorsed relevant international and regional treaties and Conventions, and national strategies and action plans have been developed. However, many warning signs suggest that the region's progress towards eliminating child labour – especially its worst forms – is at risk. This is especially true in the midst of continuing political and social instabilities.

Therefore, there is an urgent and immediate need to safeguard children in the Arab region, whether their serious exploitation is a result of pure economic issues or in combination with conflict and displacement. Arab countries need to realize that child labour poses immediate and future challenges not only to children themselves, but also to their nations and communities, as well as the broader economy. It is now urgent to address both the root causes and repercussions of child labour, and to ultimately eliminate it, especially in its worst forms.

Reliable and up-to-date information on the situation of children's work and schooling is needed to guide the development and implementation of such measures. To this end, a major recommendation of the 20th Session of the Arab Childhood Committee (ACC) of November 2014 called on the League of Arab States (LAS), in cooperation with the Arab Council for Childhood and Development (ACCD) and stakeholders, to conduct a study on the size and profile of child labour in the Arab region.

Arab Council for Childhood and Development (ACCD)

The Arab Council for Childhood and Development (ACCD) is an Arab non-governmental development organization that has a legal entity and operating in the field of childhood. ACCD was founded in 1987 upon the initiative of HRH Prince Talal Bin Abdul Aziz, ACCD's President, and a resolution issued by the League of Arab States. ACCD works towards developing an Arab environment that promotes child rights in development, protection, participation and inclusion.

www.arabccd.org

Food and Agriculture Organization (FAO)

The Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) is a UN agency leading international efforts to eradicate hunger, with the goal of achieving food security for all. FAO operates in more than 130 countries worldwide, and has more than 194 member States.

www.fao.org

Partners

League of Arab States (LAS) - Social Affairs Sector - Women, Family and Childhood Department

The Women, Family and Childhood Department is considered the main mechanism responsible for the empowerment and protection of women, ensuring the rights of children, protecting them and improving their circumstances, and empowering families. The Department has three divisions and is concerned with development, particularly sustainable development, and plays the role of Technical Secretariat for the Arab Women's Committee, the Arab Family Committee and the Arab Childhood Committee. It was established by a resolution from the Arab Foreign Ministerial Council in line with other relevant international organizations

www.lasportal.org

International Labour Organization (ILO)

The International Labour Organization is a specialized agency of the United Nations and is the only tripartite UN agency that brings together government, employers' and workers' representatives to develop and uphold labour standards and policies and promote decent work in various parts of the world.

www.ilo.org

Arab Labour Organization (ALO)

The Arab Labour Organization , founded in 1965, is one of the specialized organizations of the League of Ara States. It has a unique tripartite structure in the Arab World (Workers, Employers and Governments of 21 Arab Countries). One of the ALO main objectives is to improve working conditions throughout member countries by providing safe work, convenient working environment, and issuing Arab labour standards: conventions, recommendations and strategies

www.alolabor.org

Copyright © League of Arab States, International Labour Organization, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Arab Labour Organization and Arab Council for Childhood and Development 2019
First published 2019

Child Labour in the Arab Region: A Quantitative and Qualitative Analysis

ILO

ISBN 978-92-2-132350-1 (print)

978-92-2-132351-8 (web pdf)

FAO

ISBN 978-92-5-131278-0

Also available in Arabic:

عمل الاطفال في الدول العربية: دراسة نوعية وكمية

ILO ISBN: 978-92-2-132352-5 (print) 978-92-2-132353-2 (web pdf),

Cairo, 2019. FAO ISBN 978-92-5-131279-7

The responsibility for opinions expressed in signed articles, studies and other contributions rests solely with their authors, and publication does not constitute an endorsement by LAS, ILO FAO, ALO or ACCD of the opinions expressed in them.

Reference to names of firms and commercial products and processes does not imply their endorsement by LAS, ILO FAO, ALO or ACCD and any failure to mention a particular firm, commercial product or process is not a sign of disapproval.

Information on LAS publications can be found at : www.lasportal.org

Information on ILO publications and digital products can be found at: www.ilo.org/publns.

Information on ALO publications and digital products can be found at : www.alolabor.org

Information on ACCD publications and digital products can be found at : www.arabccd.org

Information on FAO publications and digital products can be found at: www.fao.org

Printed in Egypt.

CHILD LABOUR IN THE ARAB REGION

A Quantitative and Qualitative Analysis

للإطلاع على صفحة الدورة 46 لمؤتمر العمل العربي
بنود جدول الاعمال / فيديوهات و صور / نشرات
قرارات المؤتمر

لتصفح النسخة الالكترونية من
أنشطة منظمة العمل العربية
لعام 2019

لتصفح النسخة الالكترونية من
نتائج وتوصيات أنشطة
منظمة العمل العربية
لعام 2018

General Secretariat
Social Affairs Sector

Child Labour in the Arab Region

A Quantitative and Qualitative Analysis

Executive Summary

Food and Agriculture Organization of the United Nations

Arab Council for Childhood and Development

International Labour Organization
1919-2019

للإطلاع على النسخة الالكترونية من الوثيقة يرجى اتباع الاتي :

1 - تحميل أي من برامج (QR code Reader) Windows Store Get it on Google play

2 - قم بتصوير الرمز (الموجود في ظهر الغلاف) بإستخدام البرنامج الذي تم تحميله، وسيقوم البرنامج بالانتقال للوثيقة في حال اتصال جهازك بالانترنت .

منظمة العمل العربية
في سطور

هي إحدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية أول منظـــمة عربية متخصصـة تعني بشـؤون العـــمل والعمال على الصعيد القومي، تنفرد دون سائر المنظمات العربية المتخصصة بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية، إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسان العربي في حياة كريمة، أساسها العدالة الاجتماعية وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي و تنميته على أسس متينة وسليمة .

إصدارات سابقة